



الجمهورية التونسية  
مهمة التجهيز والإسكان  
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

# المشروع السنوي لأداء مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2023

ديسمبر 2022

# الفهرس

## المحور الأول: التقديم العام للمهمة

4	تقديم إستراتيجية المهمة .....
9	تقديم برامج المهمة .....
9	الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط .....

## المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

### البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرق

18	1 تقديم البرنامج وإستراتيجيته .....
20	2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج .....
24	3 الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط .....

### البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

27	1 تقديم البرنامج وإستراتيجيته .....
29	2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج .....
35	3 الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط .....

### البرنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

38	1 تقديم البرنامج وإستراتيجيته .....
42	2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج .....
50	3 الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط .....

### البرنامج 9 : القيادة والمساندة

54	1 تقديم البرنامج وإستراتيجيته .....
55	2 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج .....
62	3 الميزانية وإطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط .....

الملاحق :	
92	1 بطاقات المؤشرات .....
153	2 بطاقات الفاعلين العموميين .....
186	3 بطاقات النوع الاجتماعي .....

**المحور الأول**

**التقديم العام للمهمة**

## 1 - استراتيجية المهمة

تتمثل استراتيجية مهمة التجهيز والإسكان في السهر على تنفيذ سياسة الدولة في مجالات البنية التحتية والتهيئة الترابية والإسكان وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات وذلك بغاية تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني والنهوض به وخلق فرص التشغيل من ناحية أخرى. وتتمثل المحاور الاستراتيجية للمهمة أساسا في البنية الأساسية للطرق و حماية المناطق العمرانية من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل تراب الجمهورية إلى جانب توفير السكن المناسب لكافة فئات المجتمع.

أما رؤية المهمة فيمكن تحديدها من خلال تفعيل مخططات التنمية الخماسية وتتمثل أساسا في -استكمال البنية الأساسية من طرق وجسور وجعلها حديثة وآمنة ومطابقة للمواصفات العالمية وربط كافة جهات البلاد لضمان ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعمليها والحد من الاختناق المروري وقد تمت برمجة إنجاز 1323 كم من الطرق السيارة إلى أفق 2030 و2000 كم من الطرق السريعة، منها 540 كم خارج المناطق العمرانية.

- الحد من مخاطر الفيضانات على مستوى كامل التراب الوطني وقد تم الانطلاق في الدراسة الاستراتيجية في إطار "المشروع الوطني للحماية من الفيضانات" والمنجزة إلى غاية 2050 و التي تهدف إلى حماية كامل مناطق البلاد من خطر الفيضانات كما تم تحيين الدراسات الفنية خاصة على مستوى المدن التي تشهد توسعا عمرانيا هاما.

- حماية الشريط الساحلي من الانجراف وتهيئة وترميم و حماية الموانئ البحرية و تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري وتجزئة الأملاك المحاذية له إلى جانب إحكام إنجاز مشاريع البنيات المدنية كصاحب منشأة مفوض عبر بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام إضافة لإنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماعي.

- إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسر مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص . وقد تمت برمجة إنجاز 41000 مسكنا ومقسما اجتماعيا في أفق 2025 .

من ناحية أخرى، تتجسد هذه استراتيجية مهمة التجهيز على المستوى الدولي من خلال الإلزامات مع المنظمات العالمية عبر الانخراط في العديد من البرامج على غرار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات

البشرية الذي يتطابق مع تطلعات المهمة حيث يشجع على بناء مدن محكمة التخطيط مستدامة تدار بإحكام وذات كفاءة عالية. أما مشروع الطريق العابرة للصحراء فهو يعزز اندماج البلاد التونسية في محيطها المغاربي والإفريقي عبر عضويتها الدائمة في لجنة قيادة المشروع والذي يتمثل في انجاز شبكة من الطرقات يبلغ طولها 9022 كلم، تتكون من المحور الرئيسي الجزائر العاصمة – لاغوس (جنوب غرب نيجيريا) وثلاثة فروع ربط نحو تونس، مالي والتشاد، هذا بالإضافة إلى انخراطها في المركز العربي للموقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والذي تتمثل مهامه أساسا في البحث العلمي المطبق من خلال تشخيص وتحديد المواقع المعرضة للزلازل والسيول والانزلاقات الأرضية والكوارث الطبيعية الأخرى واقتراح حلول تقنية للحد من هذه المخاطر. كما تنخرط المهمة في مشروع الاقتصاد الأزرق ذو البعد المتوسطي والذي يهدف إلى تعميق الحوار حول فرص الشراكة بين دول المتوسط في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام وآفاق تطويره عبر إيجاد مصادر تنمية جديدة ومتجددة وتغطية عدة قطاعات مثل صناعة مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والسلامة والمراقبة البحرية والسياحة، والنقل والتجارة البحرية وغيرها.

كما يمكن تشخيص واقع القطاع في أنّ البنى التحتية العصرية التي تتميز بها تونس تمكنها من التمرکز على المستوى الدول إلى جانب ووضوح إستراتيجية المخططات في كل مجالات تدخل المهمة انخرط هذه الأخيرة في إجراءات العصرية ومتابعتها وإشرافها على جميع هياكلها المركزية منها والجهوية وتمتع المؤسسات تحت الإشراف بحسن التسيير والتصرف والإستقلالية وتوفر الخبرات والتجارب في صفوف موظفيها والتفاعل الناجح مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية. أما عن نقاط ضعف القطاع فيمكن حصره في نقص الصيانة للبنية التحتية بسبب شحّ الموارد المالية المخصصة لذلك، من ناحيتها تمثل الديون المثقلة على المؤسسات تحت الإشراف واعتماد هذه الأخيرة على ميزانية الدولة لمواصلة انجاز مشاريعها من أهم الإشكاليات إلى جانب ضرورة الإمتثال لإملاءات الممولين العموميين وضرورة التسريع في الرقمنة والتوجه نحو تعويض الوثائق المادية بالرقمية لتحقيق مزيد النجاعة والشفافية والجودة على المعاملات الإدارية وضرورة تعزيز التصرف في الموارد البشرية عبر الإنتداب وحركات النقل الداخلية.

أما أولويات المهمة لتحقيق المساواة فنتبلور من خلال إعداد إطار أداء لسنة 2023 يتضمن أهدافا ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع بصفة عامة. ويتمثل ذلك من خلال برامج المهمة في فك عزلة المناطق الداخلية عبر شبكة مسالك ريفية لفتح الطريق أمام المتساكنين وتمكينهم من الوصول إلى البنية الأساسية الصحية والتعليمية والاقتصادية مما يساهم في الحد من نسبة

الانقطاع عن الدراسة وتحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية وتحقيق الاندماج الاقتصادي خاصة وأنها مناطق تزخر بإمكانيات وثروات طبيعية هامة.

- كما تعمل المهمة على تطوير النصوص القانونية والتشريعية لفائدة النساء لتمكينهن من الاستفادة من مختلف برامج السكن على نفس قدر المساواة مع الرجال و على التصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر تمكينهن من الوصول إلى مراكز القرار الهامة والوظائف العليا على قدر المساواة مع زملائهن الرجال.

## 2 - برامج المهمة

- تتضمن مهمة التجهيز لسنة 2023 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي.
- برنامج البنية الأساسية للطرق
- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة والمساندة

برنامج 9 : القيادة والمساندة	برنامج 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	برنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	برنامج 1 : البنية الأساسية للطرق
البرنامج الفرعي المركزي 1: القيادة	البرنامج الفرعي المركزي: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	البرنامج الفرعي المركزي 1 : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	البرنامج الفرعي المركزي: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق
البرنامج الفرعي المركزي 2: المساندة		البرنامج الفرعي المركزي 2 : حماية الشريط الساحلي وإحكام انجاز المنشآت	
24 برنامجا فرعيا جهويا	24 برنامجا فرعيا جهويا	24 برنامجا فرعيا جهويا	24 برنامجا فرعيا جهويا

## 3 - الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

أ- ميزانية المهمة:

## جدول عدد 1

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023  
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م التكميلي 2022 (1)	انجازات 2021	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع
101,67%	2014	122500	120486	109903	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
101,67%	2014	122500	120486	109753	اعتمادات الدفع	
103,00%	1761	60461	58632	58901	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
103,12%	1829	60461	58632	58525	اعتمادات الدفع	
109,81%	20000	223809	193809	158904	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
115,48%	30000	223809	193809	158904	اعتمادات الدفع	
121,18%	232608	1330710	1098102	1512479	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
124,62%	291445	1475420	1183975	948545	اعتمادات الدفع	
163,75%	510	1310	800	172200	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
163,75%	510	1310	800	172200	اعتمادات الدفع	
117,34%	256893	1738790	1471829	2012387	اعتمادات التعهد	المجموع
120,92%	325798	1883500	1557702	1447927	اعتمادات الدفع	

\*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

## جدول عدد 2

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023  
حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م التكميلي 2022 (1)	انجازات 2021	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع
109%	100486	1177910	1077424	1685653	اعتمادات التعهد	البرنامج 1
113%	154134	1377540	1223406	1088204	اعتمادات الدفع	

المحور الأول: التقديم العام

172%	157010	374675	217165	166568	اعتمادات التعهد	البرنامج 2
169%	92532	227575	135043	133381	اعتمادات الدفع	
99%	-1426	138107	129465	116920	اعتمادات التعهد	البرنامج 3
152%	78492	228387	149895	190154	اعتمادات الدفع	
101%	323	48098	47775	43246	اعتمادات التعهد	البرنامج 9
101%	640	49998	49358	36188	اعتمادات الدفع	
117%	256893	1738790	1471829	2012387	اعتمادات التعهد	المجموع
121%	325798	1883500	1557702	1447927	اعتمادات الدفع	

\*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تقدر ميزانية مهمة التجهيز والإسكان لسنة 2023 بـ 1 883 500 أ.د مقابل 1557702 أ.د لسنة 2022 أي بزيادة قدرها 325798 أ.د (21%) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- تبلغ تقديرات نفقات التأجير لسنة 2023 : 122 500 أ.د مقابل 120 486 أ.د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 2014 أ.د (1,67%) أما نفقات التسيير فتبلغ 60 461 أ.د سنة 2023 مقابل 58632 أ.د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1829 أ.د (3,12%) وتبلغ نفقات التدخلات 223 809 أ.د سنة 2023 مقابل 193809 أ.د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 20 000 أ.د (9,81 %) على شكل إحالة البرنامج 1 إلى الفاعل العمومي تحت إشرافه "شركة تونس للطرق السيارة".

- أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بـ 1 475 420 أ.د بعنوان سنة 2023 مقابل 1183975 أ.د بالنسبة إلى سنة 2022 أي بزيادة قدرها 291445 أ.د بنسبة (24,62%) وستخصص لمواصلة المشاريع طور الإنجاز .

وتتفرع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

البرنامج الأول: 1 377 540 أ.د أي ما يمثل نسبة قدرها 73,15%

البرنامج الثاني: 227 575 أ.د أي ما يمثل نسبة قدرها 12,08%

البرنامج الثالث: 228 387 أ.د أي ما يمثل نسبة قدرها 12,10%

البرنامج التاسع : 49 998 أ.د أي ما يمثل نسبة قدرها 2,65%



## ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)  
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	انجازات 2021	ق م التكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	94011	120486	122500	125750	133770
نفقات التسيير	58525	58632	60461	62275	64143
نفقات التدخلات	158904	193809	223809	230159	244902
نفقات الإستثمار	947072	1183975	1475420	1518460	1613745
نفقات العمليات المالية	172200	800	1310	1356	1440
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1447927	1557702	1883500	1938000	2058000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1462414	1573622.2	1898472	1954460	2075050

جدول عدد 4إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)  
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

البيان	انجازات 2021	ق م التكميلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرق	1088204	1223406	1377540	1417465	1505075
البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	133381	135043	227575	234178	248812

المحور الأول: التقديم العام					البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
249728	234986	228387	149895	190154	
54385	51371	49998	49358	36188	البرنامج 9: القيادة والمساندة
<b>2058000</b>	<b>1938000</b>	<b>1883500</b>	<b>1557702</b>	<b>1447927</b>	المجموع

نلاحظ خلال سنة 2023 تطورا بنسبة 1,67 % في حجم نفقات التأجير مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2022 ، وتطورا بنسبة 2,65 % خلال سنة 2024 وبنسبة 6,38 % خلال سنة 2025 ويعود ذلك إلى الإنتدابات الجديدة التي قامت بها الوزارة بعنوان سنة 2021 وكذلك التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية.

كما تم اعتماد زيادة سنوية بمعدل 3,12 % في نفقات التسيير خلال الفترة 2023-2025 . من جهتها تسجل نفقات التدخلات تطورا هاما بنسبة 15,48 % خلال سنة 2023، نتيجة ارتفاع تحويلات البرنامج 1 إلى فاعله العمومي "شركة تونس للطرق السيارة"، ثم يليه تطور بنسبة 2,92 % خلال سنة 2024 ثم ارتفاعا جديدا ب 6,28% في سنة 2025 .

أما نفقات الإستثمار فقد سجلت تطورا هاما بنسبة 24,62 % خلال سنة 2023 وبنسبة 2,92 % خلال سنة 2024 وب 6,28 % خلال سنة 2025 ويعود ذلك أساسا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة في ما يتعلق بقطرة بنزرت والطريق السيارة تونس جلمة بالنسبة إلى البرنامج الأول وإلى العدد الهام للمشاريع المتواصلة وصيانة المنشآت المائية وتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية بالنسبة إلى البرنامج الثاني، وإلى الترفيه في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق الدراسات الجديدة للأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية وأمثلة تهيئة وتنمية الولايات و دراسات الرصد الترابي "أطلس الولايات" والانطلاق في إنجاز مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية من قبل ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط وكذلك إتمام الأشغال المتعلقة بتهديب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني ولفائدة مشروع اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول بالنسبة إلى البرنامج الثالث.

# المحور الثاني

## تقديم برامج المهمة

## البرنامج عدد 1 :البنية الأساسية للطرق

إسم رئيس البرنامج : السيد صلاح الزواري

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

## 1- تقديم البرنامج:

### 1.1 الإستراتيجية

يسهر البرنامج 1 على تكييف البنية الأساسية للطرق مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سيولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها (مواطنين ومواطنات وقطاع خاص وقطاع عام) مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات.

وعلى هذا الأساس فإن البرنامج 1 له جملة من الالتزامات الدولية و التي حثت عليها الوثيقة التوجيهية تونس 2035 (نسخة أولية) المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الـ17 للتنمية المستدامة، و الإفريقية المتعلقة بتحقيق الأجندة الإفريقية 2063 . حيث يقدم البرنامج مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص أحد أهدافه (1-5-9) إنشاء بنية تحتية عالية الجودة ومستدامة ومرنة تتماشى مع الحاجيات الخصوصية لكافة المستخدمين والمستخدمين وذلك بالعمل على:

- أولاً ضمان استدامة وانسيابية حركة المرور بما يتيح سهولة الحركة تلبية لمطالب المواطنين والنسيج الاقتصادي (رواد الأعمال، رجال الأعمال، الوقت المخصص للمرور ...) فمن أولويات الاستثمار هو استكمال شبكة الطرق السيارة و ربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية عبر الشروع في انجاز الطريق السيارة تونس جلمة و مضاعفة الطرق ( و صلة تطاوين بالطريق السيارة) وانجاز المنعرجات (منعرج تالة بالقصرين).

- ثانياً ضمان سلامة المستعملي الطريق حيث يعمل البرنامج 1 على امتلاك شبكة من الطرق المهيكله والمجهزة بمرافق حديثة و تهيئة شبكة الطرق المرقمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (العرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) والصيانة الدورية للطرق مما يساهم في تقليل مخاطر حوادث المرور و كذلك الصيانة الدورية للمسالك الريفية التي لها تأثير على الفئات الهشة؛

- ثالثاً مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية مع مراعاة تطور الأسطول الوطني لذلك يعمل البرنامج 1 على تطوير البحث العلمي في مجال المواد المستخدمة لانجاز الطرق أوصيانتها. حيث تم توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والإسكان والمركز الفرنسي (CEREMA) لتنفيذ برنامج التصرف

في نفايات البناء والهدم وتحويلها إلى مواد لإنجاز الطرق وذلك في إطار مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام بالبحر المتوسط 'RE MED'. ومن ناحية أخرى، أبرم مركز التجارب وتقنيات البناء اتفاقية مع المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والغرفة الوطنية لمنتجي الاسمنت تتمحور حول البحث في تطوير استعمال مادة الاسمنت في مجال بناء الطرق وصيانتها اعتمادا على معالجة المادة الموجودة على عين المكان.

كما يقدم البرنامج مساهمة في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية والحقوق والواجبات بين المواطنين و المواطنيات سواء كانوا في الحضر أو في الريف. فيعتبر البرنامج 1 أن المرأة الريفية هي من الفئات الهشة في المجتمع رغم أن لها دور ريادي في تنمية المناطق الريفية و توفير الأمن الغذائي بها فهي تشكل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة 1 و بالتالي إيلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في مساعدة المرأة الريفية الحصول على فرص متكافئة بينها و بين الرجل في مختلف المجالات فيسهل للمرأة في الريف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية و كذلك سوق الشغل. فإن المرأة والفتاة تظلان الأكثر تأثرا في غياب بنية أساسية ملائمة. و يتميز واقع قطاع الجسور و الطرق بـ:

- شبكة من الطرق تمتد على زهاء 20 ألف كلم من الطرق المرقمة منها 84 % معبدة وشبكة من المسالك الريفية بطول 58,3 ألف كلم من منها 45 % معبدة وفق بيانات إدارة استغلال وصيانة الطرق إلى حد 31 ديسمبر 2022.

- يوجد حاليا قرابة 743 كلم من الطرق السيارة بكامل البلاد منها قرابة 571 كلم (تونس رأس جدير) تتواجد على الشريط الساحلي (70%) و 172 كلم بالمناطق الداخلية (تونس بنزرت 51 كلم وتونس بوسالم 121 كلم)

- تقلص اعتمادات الدفع السنوات الأخير مقارنة باحتياجات القطاع  
- تقاعد عدد من الاعوان او مغادرة بعض الإطارات الفنية من المهندسين البلاد في اطار التعاون الفن.

ولكن يطمح البرنامج 1 إلى تحقيق المؤشرات والأهداف الكميّة في آفاق سنة 2035 على النحو التالي:

بلوغ 1300 كلم من الطرق السيارة

انجاز 2000 كلم من الطرق السريعة

بلوغ 33000 كلم من المسالك الريفية المهيئة و المعبدة

انجاز الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت و جسر جربة

بلوغ 20000 كلم من الطرق المهيئة

بلوغ 14000 كلم من الطرق المدعمة بالخرسانة الاسفلتية

ولتحقيق ذلك تعتمد البرنامج 1 استراتيجية على محورين أساسيين: الأول يتمثل في تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن وصول جميع المستخدمين من النساء والرجال إلى المرافق الأساسية وتقليل التفاوتات بين الجهات. أما الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرق والمسالك الريفية لمحافظة على وظيفته. وتعطى الأولوية عند ترسيم الاعتمادات والمشاريع الجديدة إلى المحور الثاني.

## 2.1 الهياكل المتدخلة:

تساهم الهياكل التالية في تحقيق أهداف ومؤشرات البرنامج 1 وهي على التوالي:

الإدارة العامة للجسور والطرق ومختلف الوحدات حسب الأهداف التابعة لها

الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان

شركة تونس للطرق

مركز التجارب وتقنيات البناء

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء

## 1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

### الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار أن تطور شبكة الطرق والطرق السيارة يجعلها تواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة والثاني يعنى بنسبة الطرق التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).

#### ■ المؤشرات :

#### ✓ المؤشر 1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة

يبرز هذا المؤشر طول الطرق السيارة في طور الاستغلال والمنجزة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وربط البلاد التونسية بالحدود الليبية و/ أو الجزائرية، وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة لمستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية مع البلدان المجاورة.

#### ✓ تقديرات المؤشر 1.1.1

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
71	68	61	57	55,4	%	المؤشر 1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة



تتواصل أشغال الجزء الرابط بين قابس – مدين على طول 84 كلم بنسبة انجاز 88% إلى موفى 2021. و من المتوقع أن ينتهي الجزء المدو-مدين موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023. وهذا سيكون له تأثير على تقديرات المؤشر لسنة 2023. أما بالنسبة لتقديرات 2024 فنأمل ان تحقق أشغال الطريق السيارة تونس جلماة تقدما هاما. الطريق السيارة تونس جلماة بطول 186 كلم فتتواصل أشغال تحرير حوزة حيث بلغت نسبة التقدم 37% إلى موفى 2021. ستنتقل أشغال الجزء تونس-السيخة (4 أقساط) الممولة من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في شهر أكتوبر 2022. أما الأقساط 4 الموالية التي تهمّ الجزء السيخة – جلماة والمولة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار فستنتقل مع بداية سنة 2023.

## ✓ المؤشر 2.1.1: نسبة الطرق التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)

يبرز هذا المؤشر طول الطرق المرقمة التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار وكذلك طول الطرق المضاعفة باعتبار دورها في تعزيز ربط مختلف جهات البلاد وما يوفره ذلك من ربح للوقت وسلامة مستعمليه وتنشيط للتبادلات التجارية بين الجهات و مع الدول المجاورة.

## ✓ تقديرات المؤشر 2.1.1

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
69,82	69,82	69,6	68,9	68,7	%	لمؤشر 2.1.1 نسبة الطرق التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)

العديد من الأنشطة تساهم تحقيق القيمة المنشودة لهذا المؤشر خاصة النشاط 4 الطرق المهيكلة (مضاعفة طرق، المنعرجات، المحولات) والنشاط 5 تهيئة وتطوير الطرق المرقمة.

## الهدف 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة الى شبكة الطرق وضمان سلامتهم

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الأول باعتبار التأثير الهام لنشاطي تهيئة المسالك الريفية و صيانة المسالك الريفية على تنقل المرأة الريفية للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل؛ مما يساهم في تحسين ظروفها المادية والصحية والتعليمية ويعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى و للبلاد بدرجة ثانية لذلك تم إيلاء هذين النشاطين الأهمية اللازمة من حيث رصد الإعتمادات.

### ✓ المؤشر 1.2.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء

يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة

#### ✓ تقديرات المؤشر 1.2.1

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
47,1	46,6	46,3	45,9	46,79	%	المؤشر 1.2.1 : النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء

تم اعتماد المؤشر "النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء" كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى تحسين نفاذ المرأة الريفية إلى الخدمات الصحية والتعليمية و الأسواق للتعزيز من تمكينها الاقتصادي. و قد تمت المحافظة على قيمة المؤشر للسنوات 2023 و 2024 حيث تميزت سنة 2021 بانطلاق أشغال الجزء الأول من تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في حين أن الجزء الثاني سينطلق بداية سنة 2023 و سيكون لهما تأثير في نتائج المؤشر لسنة 2025.

## الهدف 1-3: المحافظة على جودة شبكة الطرق

يساهم هذا الهدف في تحقيق المحور الاستراتيجي الثاني للبرنامج 1 ومن خلال انجاز النشاط C صيانة واستغلال الطرق المرقمة والنشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات.

### ✓ المؤشر 1.3.1: مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة

صيانة الطرق للحفاظ على هيكل الطريق وتوابعها في حالة تسمح بسهولة ويسر حركة المستخدمين وتوفير السلامة اللازمة لهم من أولويات البرنامج 1. و ذلك من خلال جهودات الإدارة السنوية المتمثلة في القيام بأعمال الصيانة الاعتيادية (على حساب نفقات التسيير) والصيانة الدورية (على حساب نفقات الاستثمار).

### ✓ تقديرات المؤشر 1.1.3

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
73,7	71,8	69,9	67,9	66	%	المؤشر 1.1.3: مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة

تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر يستوجب استكمال انجاز برنامج سنة 2021 و 2022 فيما يتعلق بالتغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية والانطلاق في برنامج سنة 2023 الذي يحتوي على تغليف بالخرسانة الاسفلتية، تغليف سطحي بطبقتين، تثبيت الحواشي، شحن الحواشي، وإضافة جمالية على محيط الطرق خصصت اعتمادات للقيام برفع الأتربة المتراكمة بجوانب الأرصفة والحواجز الإسمنتية وإزالة الأعشاب الطفيلية والعناية بالخرسانة المحاذية للطرق والمفترقات. وتوفير سلامة أكبر لمستعملي الطريق يحتوي البرنامج على أعمال التشوير الأفقي والعمودي.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

### جدول عدد 1:

### الأنشطة ودعائم الأنشطة

## البرنامج 1: البنية الأساسية للطرق

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)	
الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي	المؤشر 1-1-1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد لطرقات السيارة	61%	1- تطوير شبكة الطرقات السيارة	4 500	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة مشاريع الطرقات السيارة في مرحلة الدراسات	
			2- الطريق السيارة تونس جلمة	160 000	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي	
		المؤشر 2-1-1: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 امتار)	69,6%	3- قنطرة بنزرت	45 100	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
				4- الطرقات المهيكلة	227 380	احداث آليات خاصة للتصرف في الشكاوى للمشاريع الممولة من قبل البنك الاوروبي للاستثمار تعصير الطرقات 2 PMRII انجاز دليل يتعلق بخطة اشراك أصحاب المصلحة Plan Prenantes d'Engagement des Parties
				5- تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	70 100	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
				6- تدعيم الطرقات المرقمة	24 100	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
				7- بناء الجسور	63 500	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي
				9- دراسات طرقية واتقان فني	5 000	القيام بالاستشارة العمومية لفائدة المشاريع الممولة
				A- طرقات بمدخل المدن	1 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية
				B- متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	1 000	توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والإسكان والمركز الفرنسي ( CEREMA ) لتنفيذ برنامج التصرف في نفايات البناء والهدم وتحولها إلى مواد لإنجاز الطرقات عبر المشاركة الفعلية لمركز التجارب وتقنيات البناء. وذلك في إطار مشروع تطبيق الابتكار لتطوير الاقتصاد الدائري للبناء المستدام بالبحر المتوسط 'RE MED'
الهدف 2-1: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة الى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم	المؤشر 1-2-1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء	46,3%	8- تهيئة المسالك الريفية	97 920	نشر مستجدات الوزارة (الزيارات الميدانية، المشاريع...) عبر وسائل التواصل الاجتماعي	
			F- تعبيد المسالك الريفية	2 000	تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية	
الهدف 3-1: المحافظة على جودة شبكة الطرقات	المؤشر 1-3-1: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة	69,9%	C- استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	253 667	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال	
			D- صيانة المسالك الريفية	111 188	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال	
			E- تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	51 000	القيام بزيارات ميدانية لمعاينة الأشغال وحضور فعاليات تتعلق بالسلامة المرورية	
			Z- نشاط المساندة	260 085	لا توجد	

(\*) دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

## 3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

## البرنامج 1: البنية الأساسية للطرق

تساهم شركة تونس للطرق السيارة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الأول للبرنامج " تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي" من خلال السهر على انجاز الطريق السيارة قابس – مدينين. فبانتهاه هذا الجزء يصبح الطول الجملي للطرق السيارة المنجزة والمستغلة 745,3 كلم مما يسهل عملية تنقل الأشخاص والبضائع من أقصى الشمال (بنزرت) ومن الشمال الغربي (بوسالم من ولاية جندوبة) إلى أقصى الجنوب (الحدود الليبية برأس الجدير) و بالتالي تنشيط الحياة الاقتصادية بين البلاد التونسية و مع البلدان المجاورة. أما عن حجم الاعتمادات المحالة لفائدة الشركة تبلغ 200 مليون دينار سنة المالية 2023.

## جدول عدد 2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: مليون دينار)

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
200 مليون دينار	النشاط 1- تطوير شبكة الطرق السيارة. الانتهاء من انجاز القسط 2 من الجزء المتعلق بالطريق السيارة قابس-مدينين (84 كلم)	الهدف 1-1: تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي	شركة تونس للطرق السيارة

## 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

### جدول عدد 3 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرق

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م التكميلي 2022 (1)	انجازات 2021	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
99,96%	-20	53275	53295	50722	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
99,96%	-20	53275	53295	50722	اعتمادات الدفع	
103,00%	1435	49265	47830	49282	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
103,00%	1435	49265	47830	49282	اعتمادات الدفع	
117,65%	30000	200000	170000	151124	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
117,65%	30000	200000	170000	151124	اعتمادات الدفع	
108,57%	69071	875370	806299	1264525	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
112,89%	122719	1075000	952281	667076	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	170000	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0,00%	0	0	0	170000	اعتمادات الدفع	
109,33%	100486	1177910	1077424	1685653	اعتمادات التعهد	المجموع
112,60%	154134	1377540	1223406	1088204	اعتمادات الدفع	

يبين الجدول 3 إتمادات الدفع للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق" المقترحة لسنة 2023 قيمة 1 377 540 أد وهي موزعة حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة كما يلي:

- إتمادات نفقات التأجير: تبلغ 53 275 ألف دينار وتمثل تقريبا ذات الاعتمادات التي تم ترسيمها بميزانية سنة 2022.

- إتمادات نفقات التسيير: تبلغ 49 265 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 3 % مقارنة باعتمادات سنة 2022، وهي تقديرات تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة.

- إتمادات نفقات التدخلات تبلغ 200 000 ألف دينار وتسجل ارتفاعا بنسبة 17,65 % مقارنة باعتمادات سنة 2022 لفائدة شركة تونس للطرق السيارة .

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرق

- إتمادات نفقات الإستثمار: تبلغ 1 000 075 ألف دينار منها 400 000 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة وتسجل ارتفاعا بنسبة 12,9 % مقارنة باعتمادات قانون المالية التعديلي لسنة 2022.

إتمادات العمليات المالية: لا شيء

نلاحظ تسجيل ارتفاع جملي في ميزانية البرنامج 1 بنسبة 12,6 % مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 (1 359 625 أ.د.).

#### جدول عدد 4:

### إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م التكميلي 2022	انجازات 2021	بيان النفقات
58176	54688	53275	53295	50722	نفقات التأجير
52265	50743	49265	47830	49282	نفقات التسيير
218849	205674	200000	170000	151124	نفقات التدخلات
1175784	1106359	1075000	952281	667076	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	170000	نفقات العمليات المالية

1505075	1417465	1377540	1223406	1088204	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
					المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يبين الجدول 4 تطور اعتمادات الدفع حسب طبيعة النفقة للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق" بالنسبة إلى السنوات 2023 و2024 و2025.

قدرت الاعتمادات لسنة 2023 بـ 1 377 540 ألف دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 13% مقارنة بتقديرات سنة 2022 (1 223 406 ألف دينار). أما سنة 2024 فتقدر بـ 1417465 ألف دينار بزيادة قدرها 3% مقارنة باعتمادات سنة 2023. أما سنة 2025 فستبلغ 1505075 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـ 6% مقارنة بتقديرات سنة 2024. وذلك حتى تتمكن من المحافظة على نفس نسق سير وتعهد المشاريع وإنجازها.

كما يبين الجدول:

- نفقات التأجير:

تم اعتماد تقريبا ذات نفقات التأجير لسنة 2022 بنسبة 0% أما سنوات 2024 فتم اعتماد زيادة بنسبة 3% و اعتماد زيادة بنسبة 6% سنة 2025 مقارنة بتقديرات سنة 2024 - نفقات التسيير:

تم اعتماد زيادة سنوية بنسبة 3% في نفقات التسيير خلال سنوات 2023-2025. وهي تهم ثلاث أنشطة استغلال وصيانة الطرقات المرقمة، صيانة المسالك الريفية ونشاط المساندة - نفقات التدخلات:

تم ترسيم اعتمادات لفائدة شركة تونس للطرق السيارة بقيمة 200 مليون دينار بالنسبة لسنة 2023 و 205,7 مليون دينار لسنوات 2024 و 218,9 م د سنة 2025 وذلك لخلاص التزامات الشركة تجاه الممولين الأجانب والمتعاملين معها. - نفقات الاستثمار:

شهدت 2023 انخفاضا طفيفا بنسبة 13% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 أما سنة 2024 ارتفاعا بـ 3% مقارنة بسنة 2023. وكذلك سنة 2025 فستسجل ارتفاعا بـ 6% مقارنة بتقديرات سنة 2024. وذلك نظرا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة خاصة فيما يتعلق بالنشاط 2 والنشاط 3 وحتى نحافظ على نسق انجاز مقبول للمشاريع في بقية الأنشطة.

- نفقات العمليات المالية: لا شيء





## البرنامج عدد 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

إسم رئيس البرنامج : السيدة نادية قويدر الطرابلسي

تاريخ توليها مهمة "رئيسة البرنامج" : 08 أفريل 2022

## 1- تقديم البرنامج:

### 1.1 الإستراتيجية

تظل حماية الأفراد والممتلكات، المحيط الطبيعي عموماً والشريط الساحلي خصوصاً، والتحكم في المنشآت قطاعاً استراتيجياً إذا أهمية مطلقة وجزءاً لا يتجزأ من أولويات الدولة بالنظر إلى دوره الأساسي في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار انسجام البرنامج مع تطلعات الدولة وأولويتها، أولى البرنامج 2 عناية خاصة بحماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي من خلال حماية المدن من الفيضانات والشريط الساحلي من الانجراف البحري والتوقي من التغيرات المناخية مع التحكم في المنشآت.

في علاقة بالالتزامات الدولية والوطنية أولى البرنامج اهتماماً خاصة بربط إطار الأداء والتنزيل العملي بالنوع الاجتماعي عملاً بأحكام الفصل 18 للقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 كما تم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في جميع مراحل البرمجة والدراسات والأشغال،

كما أن البرنامج يساهم في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة على غرار: الهدف رقم 11 (مدن و مجتمعات محلية مستدامة) حيث يقوم البرنامج بحماية المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ويوفر بنايات مدنية إيكولوجية ومقتصدة للطاقة، والهدف رقم 6 (المياه النظيفة والنظافة الصحية) حيث يقوم البرنامج بمنشآت لجمع مياه السيول وجميع الشبكات المختلفة الخاصة بالبنايات المدنية وبالموانئ، كذلك الهدف رقم 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف رقم 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) وذلك من خلال إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في المشاريع للحد من الفوارق بين النساء والرجال وتدعيم استغلال الفئات الهشة للمشاريع المنجزة، وأخيراً الهدف رقم 14 (الحد من تأثيرات التغيرات المناخية) من خلال الأخذ بعين الاعتبار معطيات التغيرات المناخية عند إعداد استراتيجيات التوقي من الفيضانات والحماية من الانجراف البحري وعند تصميم المنشآت والبنايات المدنية.

ونظراً لحرص البرنامج على التطوير والتحسين من الأهداف والدفع نحو مواكبة المستجدات المعاصرة وتقوية البرنامج وأسسها، وجب القيام بالتشخيص الموضوعي والبحث عن سبل النجاعة وعليه فقد تم ضبط أهم نقاط القوة ونقاط الضعف وعرضها كالآتي:

تتلخص أهم نقاط القوة في ما يلي:

- توفر الخبرات المختصة في المجال وتنوع الاختصاصات المساعدة على متابعة انجاز المشاريع،
  - توفر الأطر القانونية والهياكل المؤسسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية،
  - القبول الاجتماعي للهدف الاستراتيجي،
  - توفر ظروف العمل الملائمة لإنجاح المشاريع ،
  - انخراط الدولة في المعاهدات الدولية والتزاماتها تجاه دعم أهداف التنمية المستدامة،
  - التوجه نحو التكنولوجيات الحديثة واعتماد النمذجة والرقمنة لاختزال الآجال وتحقيق النجاعة.
- أما نقاط الضعف فتتلخص فيما يلي:

- صعوبات في تحرير حوزة المشاريع ومواجهة التعدي على حرمة الملك العمومي
  - غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال وتشنت المعطيات الأساسية
  - ارتباط المشاريع بعدد الجهات الفاعلة مما يسبب التعطيل بسيرها: عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المنشأ وصاحب المنشأ المفوض فيما يتعلق بالمشاريع المينائية، التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية،...
  - غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
  - قلة المقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
  - الصعوبات التي يواجهها الفاعلون العموميون
  - نقص في قدرات التدخل للإدارة العامة للبنى التحتية المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنى التحتية المستدامة،
  - نقص في ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع
  - التأثيرات المباشرة والغير مباشرة للتغيرات المناخية على أهداف البرنامج،
  - خروج الكفاءات والمراجع المهنية إما بالإحالة على التقاعد أو الترقيات لمناصب عليا مع قلة الانتدابات.
- وعليه تم ضبط إستراتيجية البرنامج والتي تتمحور حول:
- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات ،

- حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة،
  - إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأ مفوض وتمثل أولويات كل محور استراتيجي فيما يلي:
- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات :**

تتمثل أولويات هذا المحور في تمكين الأفراد والممتلكات العامة والخاصة من الحماية اللازمة لتجنب مخاطر الفيضانات والتوقي من التغيرات المناخية.

**حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة:**

تتمثل أولويات هذا المحور في ضمان الحماية الضرورية للشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية المفوضة وذلك بـ:

- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والمينائي
- حماية المناطق المهددة بالانجراف البحري،
- إعداد استراتيجية ومخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتوقي من التغيرات المناخية،
- احكام انجاز مشاريع الموانئ البحرية كصاحب منشأ مفوض بما يستجيب لمتطلبات أصحاب المنشآت ومستعملي الموانئ والبحارة...

**إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأ مفوض:**

تتمثل أولويات صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية في وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مدنية مقتصدة للطاقة ومحافظة على البيئة بما يعزز البناء المستدام،
- تقديم المساندة الفنية لعدد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،
- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء في إطار تعزيز القطاع والمساهمة في التنمية المستدامة.

## 2.1 الهياكل المتدخلة

يتكون البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" من برنامجين فرعيين مركزيين و24 برنامج فرعي جهوي. ويتضمن البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" من وحدة عملياتية واحدة وهي "إدارة المياه العمرانية" بينما ينقسم البرنامج الفرعي 2 "حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت" إلى وحدتين عمليتين و هما "الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية" و"الإدارة العامة للبنىات المدنية" حيث يشتركان في خصوصية كونهما صاحب منشأة مفوض. ويمثل كل برنامج فرعي جهوي وحدة عملياتية وهي "الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان".

كما يتضمن البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المشاريع البحرية المفوضة" وهم:

شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس،

شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية،

شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

وهي شركات تم احداثها لمتابعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المشاريع البحرية المفوضة".

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء

### 1-2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء

#### ■ الهدف 1-2 : حماية المدن من الفيضانات

تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات لإنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المهدة بالفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على

أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به

ولبلوغ الغاية المنشودة للهدف تم الإعتماد على مؤشرين لقيس الأداء وهما :

- نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي،
- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

## ■ المؤشرات:

### ✓ المؤشر 1.1.2 : نسبة إنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي

يمثل هذا المؤشر العدد الجملي للمشاريع التي يتم إنجازها وقبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيينه مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي. ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف " : حماية المدن من الفيضانات "

### ✓ تقديرات المؤشر 1.1.2

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
100	98	98	97	96	%	نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

نظرا لتراجع نسبة تقدم المؤشر بالنسبة لسنة 2021 مقارنة بتقديرات نفس السنة (96 % عوضا عن 99 %) فإن نسبة تقدم المؤشر بالنسبة لسنة 2022 تصبح 97 % عوضا عن 100 % وبالتالي يبلغ المؤشر نسبة تقدم 100 % سنة 2025.

بالنسبة لسنتي 2022 و 2023 فإن التقديرات المبينة بالجدول مرتبطة أساسا بنسبة تقدم المشاريع المتواصلة أما بالنسبة لسنتي 2024 و 2025 فإن التقديرات مرتبطة أساسا بالأجال المقدرة للمشاريع

التي سيتم إنجازها. وبصفة عامة فإن هذه التقديرات تعكس مدى تحقيق الهدف الذي يرجع له المؤشر وهو " حماية المدن من الفيضانات " .

### ✓ المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

يمثل هذا المؤشر طول المنشآت التي يتم جهرها وتنظيفها سنويا بمختلف الولايات مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر. ويتم احتساب قيمة هذا المؤشر في إطار تقييم الإنجازات التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية لضمان بلوغ هدف " : حماية المدن من الفيضانات "

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف 1.2: حماية المدن من الفيضانات
2025	2024	2023		2021		
99	98	97	96	96	%	المؤشر 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة الذي تقوم به الإدارة.

وأخذا بعين الاعتبار لتقديرات المؤشر 1.1.2 خلال السنوات 2022 إلى 2025 تم احتساب نسبة تطور المؤشر 2.1.2 خلال نفس الفترة.

### ■ الهدف 2.2: حماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية

يتعلق هذا الهدف بالمحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المشاريع البحرية المفوضة وهو مرتبط بالمحور الثاني من استراتيجية البرنامج التي تتعلق بحماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

ولبلوغ الهدف تم اعتماد مؤشرين يتمثلان في:

- نسبة حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية.

### ✓ المؤشر 1.2.2: نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي



البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

- يتم اعتماد فترة زمنية معينة وبرمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة ويتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة تقدم الانجاز مقارنة بالهدف المنشود ويعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة (تم اعتماد فترة مخطط التنمية 2016-2021 و2022)

- يرتبط هذا المؤشر بإنجاز المشاريع المرسمة بمخطط التنمية وقد تمت مراجعته وإعادةه للصفر باعتبار انتهاء القيمة المستهدفة سنة 2022 ووضع قيمة مستهدفة جديدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.

وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

## ✓ تقديرات المؤشر 1.2.2

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف: حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية
2025	2024	2023		2021		
100	60	25	100	89	%	المؤشر 1.2.2 نسبة انجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

## ✓ المؤشر 2.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

يتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال وبما يستجيب لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء.

## ✓ - تقديرات المؤشر 2.2.2

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف: حماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية
2025	2024	2023		2021		
77	75	72	65	-	%	المؤشر 2.2.2 مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

تم تحقيق نسبة 65 % سنة 2020 إلا أنه لم يتم احتساب المؤشر لسنة 2021 باعتبار عدم استلام أي مشروع.

ومن المنتظر المحافظة على نفس المستوى بالنسبة (65%) سنة 2022. وعلى ضوء تقديرات 2023-2025 تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي.

### ■ الهدف 3.2: تعزيز البناء المستدام بمثالية البناء العمومية

يتم تعزيز البناء المستدام بمثالية البناء العمومية عبر الإ اعتماد على الدراسات القطاعية في مجال البناء وسياسة الدولة في مجال التحكم في الطاقة ومجال النوع الاجتماعي. ويتم قياس الهدف من خلال المؤشر المتعلق بالنجاعة الطاقية للبنىات.

#### ✓ المؤشر 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنىات

تسعى الإدارة إلى اعتماد تقنيات جديدة تمكن من تخفيض استهلاك الطاقة في البنىات لذلك فإنه كل ما انخفض هذا المؤشر كلما تم الترفيع في النجاعة الطاقية. تم اختيار هذا المؤشر لما له من دلالة قيمية في مستوى استهلاك الطاقة للبنىات ويقع إ اعتماد التقنين الحراري بالنسبة للمباني الخاضعة للقرار المشترك من وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير الصناعة والطاقة والمؤسّسات الصغرى والمتوسطة المؤرّخ في 2008/07/23، المتعلق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الإقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني المعدة للمكاتب أو ما يماثلها، واعتماد نفس التمشي كحدّ أدنى بالنسبة للمشاريع الغير خاضعة لهذا القرار.

#### ✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.3.2

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف : تعزيز البناء المستدام بمثالية البنىات العمومية
2025	2024	2023		2021		
65	67	68	68	70	م <sup>2</sup> /kwh/السنة	المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنىات

- لم تتجاوز الحاجيات الطاقية للبنىات خلال سنة 2021، 72 م<sup>2</sup>/kwh/السنة "الصف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقى يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 م<sup>2</sup>/kwh/السنة "الصف 3".
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 68 م<sup>2</sup>/kwh/السنة.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنىات خلال السنوات القادمة علما وأننا بصدد العمل على مراجعة النصّ الترتيبي المتعلق بالتصنيف الطاقى نحو الترفيع فيه (تحسين التصنيف الطاقى).

## 2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

يبين الجدول الموالي تقديم مختلف الأنشطة للبرنامج (التي لها انعكاس مالي على ميزانية البرنامج) ودعائم الأنشطة 2 (ليس لها انعكاس مالي) التي تساهم في تحقيق قيمة المؤشر للسنة المالية المعنية. كما يتضمن التأثير المالي لكل نشاط (تقدير للاعتمادات الخاصة بكل نشاط):

### جدول عدد 1 : الأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج "2"

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1.2: حماية المدن من الفيضانات	المؤشر: 1.1.2: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	98%	اعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المدن من الفيضانات	164 500	لا توجد
	المؤشر: 2.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	97%	صيانة منشآت الحماية	30 500	لا توجد
			المساندة للبرنامج الفرعي 1	2 997	
الهدف 2.2:	المؤشر: 1.2.2: نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي		دراسات وأشغال حماية الشريط الساحلي	6300	تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري والملك العمومي المينائي

## البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

تدخل الفاعلين العموميين المعنيين: إعداد استراتيجيات والبحث عن سبل تمويل للمشاريع: البحث عن ممولين خاص (أجانب أو محليين) أو شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص....	810	متابعة مشاريع تبرورة وبحيرة تونس الجنوبية وسبخة بن غياضة	25%		حماية الشريط الساحلي الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية
	1070	متابعة مشاريع موانئ الصيد البحري	72%	المؤشر 2.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة	
لا توجد	5 950	متابعة أشغال البنايات المدنية	68%	المؤشر: 1.3.2: النجاعة الطاقية للبنايات	الهدف 3.2: : بناء مستدام ومراعي للنوع الإجتماعي
لا توجد	0	متابعة انجاز الدراسات			
	15 264	المساندة للبرنامج الفرعي 2			
	526	المساندة			

\* تدخل الإدارات الجهوية الساحلية لصيانة أجزاء من الشريط الساحلي والملك العمومي البحري.

### 3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين وهم شركات تم احداثها لمتابعة مشاريع وطنية هامة بعلاقة بالشريط الساحلي وتساهم في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة" والمتمثلة في:

- شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس

- شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية

- شركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

يقوم الفاعلون العموميون المرتبطون بالبرنامج بالسهرة على تنفيذ مشاريعهم حيث تم إخراج حوزة هذه المشاريع من ملك عمومي بحري إلى ملك دولة خاص لفائدتها.

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج "2" ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2023.

## جدول عدد 2 : مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج ( التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
500	المتابعة البيئية وأشغال الصيانة والتعهد بكل المنطقة التي تمسح 420 هك على طول الشريط الساحلي لمدينة صفاقس.		شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس "تبرورة"
200	متابعة تطور الوضع البيئي ومراقبة جودة مياه بحيرة تونس الجنوبية، الصيانة الدورية للبوابات المائية والقيام ببعض الأشغال للهندسة المدنية للمحافظة على البحيرة في انتظار تنفيذ مشروع استثماري بها.	يسهر الفاعلون العموميون على تنفيذ مشاريعهم المتواجدة على الشريط الساحلي وبالتالي فان مهمتهم بعلاقة بحماية الشريط الساحلي والمحافظة عليه.	شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية
610	مواصلة التصفية العقارية لموقع المشروع الذي يمسح 142 هك على ساحل مدينة المهدية، مواصلة أشغال صيانة المنشآت المنجزة والقيام بالدراسات الاقتصادية لتسويق المشروع.		شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

#### جدول عدد 3 تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م التكميلي 2022 (1)	انجازات 2021	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
3,00%	531	17093	16360	15742	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
3,00%	531	17093	16360	15742	اعتمادات الدفع	
3,00%	67	2322	2255	2299	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
3,00%	67	2322	2255	2299	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
1,78%	156200	353950	197750	146327	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
1,28%	368400	206850	115628	113140	اعتمادات الدفع	
1,00%	10	1310	800	2200	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
1,00%	10	1310	800	2200	اعتمادات الدفع	
1,72%	157010	374675	217165	166568	اعتمادات التعهد	المجموع
1,26%	92532	227575	135043	133381	اعتمادات الدفع	

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)  
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م التكميلي 2022	انجازات 2021	بيان النفقات
18666	17546	17093	16360	15742	نفقات التأجير

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

2463	2392	2322	2255	2299	نفقات التسيير
0	0	0	0	0	نفقات التدخلات
226243	212884	206850	115628	113140	نفقات الإستثمار
1440	1356	1310	800	2200	نفقات العمليات المالية
248812	234178	227575	135043	133381	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
					المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يبرز من خلال إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) للبرنامج 2 أن نسبة تطور النفقات تتفاوت حسب البرامج الفرعية والأنشطة الخاصة بها.

● بالنسبة للبرنامج الفرعي 1-2 (حماية المدن من الفيضانات): ستشهد ميزانية الاستثمار لسنة 2023 تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2022 يقدر بحوالي 36% حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من 150 مليون دينار إلى 195 مليون دينار منها 179355 مليون دينار على ميزانية الدولة و 18200 مليون دينار على القروض الخارجية الموظفة ويعود ذلك إلى العدد الهام للمشاريع المتواصلة. كما تم اقتراح ما قيمته 30.5 مليون دينار لصيانة المنشآت المائية خلال سنة 2023 حيث أصبح من الضروري تدعيم الاعتمادات المرصودة لهذا النشاط نظرا لتطور شبكات منشآت حماية المدن من الفيضانات وأيضا للتغيرات المناخية المشهودة وارتفاع تواتر تهاطل الأمطار سنويا.

● بالنسبة للبرنامج الفرعي 2-2 (حماية الشريط الساحلي والتحكم في المنشآت): فقد تم بالنسبة إلى مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري الإبقاء تقريبا على نفس قيمة ميزانية الاستثمار لسنة 2022 (6,5 مليون دينار لسنة 2022 مقابل 6.4 مليون دينار سنة 2023) منها 4600 مليون دينار للمشاريع المتواصلة. كما تم الترفيع في ميزانية الإدارة العامة للبنى التحتية المدنية من 4450 مليون دينار سنة 2022 إلى 5450 مليون دينار سنة 2023 (وهو راجع بالأساس إلى خلاص مشروع تهيئة المعابر الحدودية).



البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

• أما بالنسبة للبرنامج الفرعي 2-3 (البرنامج الجهوي) فقد ارتفعت الميزانية المقترحة من 1453 ألف دينار سنة 2022 إلى 1496 ألف دينار سنة 2023 أي بنسبة 3% وهي نسبة مقبولة، لتسيير مصالح حماية الشريط الساحلي وإنجاز البنايات المدنية.

تمثل جملة الاعتمادات المرصودة للسنوات 2023 و2024 و2025 للبرنامج عدد 2 جملة الاعتمادات اللازمة لتحقيق الأهداف والوصول إلى القيمة المستهدفة لمختلف مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج.

## البرنامج عدد 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

إسم رئيس البرنامج : السيد نجيب السنوسي

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

## 1- تقديم البرنامج:

### 1.1 الاستراتيجية

تتمثل إستراتيجية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

وبخصوص تأثير الوضع العالمي والوطني على أداء البرنامج وعلى إثر مشاركة الجمهورية التونسية في مؤتمر "الموئل الثالث" بمدينة كيتو بالإكوادور في أكتوبر 2016 وبمناسبة مشاركة الجمهورية التونسية في فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول "السياسات الحضرية الوطنية" المنعقد بباريس من 15 إلى 18 ماي 2017 تمّ إقرار إعداد "السياسة الحضرية الوطنية بتونس" وذلك لتوفير إطار موحد للتنمية العمرانية وإدارة التوسع الحضري بطريقة فعالة ومتناسقة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية وقد تمّ خلال سنة 2021 إعداد التقرير النهائي والمتعلق بصياغة "السياسة الحضرية الوطنية" وتمت المصادقة عليه من قبل لجنة القيادة المكلفة بمتابعة الدراسة خلال سنة 2022.

وتتضمن الخطة الحضرية الجديدة اعترافاً بالارتباط بين التحضر والتنمية المستدامة، هذا الارتباط أيضا يبرز الصلة بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ذات البعد الكوني التي تتضمن 17 هدفا و169 غاية ولا سيما الهدف 11 بشأن المدن والمجتمعات المستدامة.

وبالرجوع إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، يرمي الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة بالأساس إلى تحقيق العديد من المقاصد بحلول سنة 2030 من بينها ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة. ويشكل التعاون بين الجمهورية التونسية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أولوية كبرى في توجهات الحكومة التونسية نظرا لأهمية المرحلة الحالية في تونس التي تزيد فيها نسبة التحضر عن 68% حيث أن مختلف مجالات التعاون تساعدنا على تحقيق الوصول العادل والمناسب

للخدمات الأساسية والمستدامة في المناطق الحضرية التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

وقد تمّ تطوير التعاون بين مهمة التجهيز وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عبر فتح مكتب محلي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تونس وذلك بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 115 لسنة 2019 المؤرخ في 09 جويلية 2019.

هذا وقد احتضنت تونس مؤتمر الإسكان العربي السادس "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحدّ من انتشارها" الذي تمّ عقده خلال شهر ديسمبر 2020.

تمرّ تونس اليوم كباقي دول العالم بجملة من التغيرات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التغيرات المناخية والمشاكل البيئية والتوسع العمراني على الأراضي الفلاحية مما يمثل ضغوطات كبيرة على جودة الحياة وتهديدا للأجيال القادمة. ولمواجهة هذه الصعوبات أحدثت تونس استراتيجيات وأدوات عملية لإعادة تنظيم المجال الترابي والعمراني تربط بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وقد تمّ إعداد نصوص وقوانين بغية تنظيم المجال الترابي وتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة بين الجهات وتقليص التفاوت الاجتماعي، ومن أبرزها مجلة التهيئة الترابية والتعمير لسنة 1994 وعدد من نصوصها التطبيقية. وفي إطار مزيد إحكام التصرف في المجال الترابي والعمراني تمّ إصدار مجلة الجماعات المحلية خلال سنة 2018.

فالتهيئة الترابية بصفة جزئية والتعمير يندرجان صلب صلاحيات الجماعات المحلية لذا فإنّ مراجعة مجلة التهيئة الترابية باتت ضرورية بما ينسجم مع ما نصّت عليه مجلة الجماعات المحلية. ومن هنا برزت الضرورة للتسريع في إعادة صياغة مجلة التهيئة الترابية والتعمير لعدة أسباب ومن أهمها:

- انعدام التناغم والانسجام بين سياسات الدولة القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما توفره الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجال الترابي مع امتدادها الجغرافي والزمني من خيارات استراتيجية وتوجهات وبرامج للتنمية على المستوى الوطني والجهوي.
- غياب آليات خصوصية من شأنها مساعدة الدولة على تركيز البنية التحتية والمشاريع الكبرى والتجهيزات المهيكلّة لضمان تنمية شاملة ومستدامة للتراب الوطني والرفع من قدرته التنافسية.
- ضعف السياسة السكنية والعمرانية في تونس أي غياب سياسة عقارية واضحة،

- غياب آليات خصوصية تساعد البلدية على تمويل برامج التهيئة والتجهيز المدرجة بأمثلة التهيئة العمرانية،

- ظاهرة احتكار الأراضي وخاصة منها القابلة للتعمير مع ارتفاع أسعارها والكائنة داخل أمثلة التهيئة العمرانية مما دفع بالفئات الاجتماعية الضعيفة وحتى المتوسطة لإقامة مساكنها في مناطق سكنية عشوائية ودون ترخيص مسبق في البناء.

كما توجد إشكاليات أخرى سواء تنظيمية أو إجرائية أو فنية تتعلق أساسا بما يلي:

- كثرة الوثائق المكونة لملفات التقسيمات العمرانية ورخص البناء وهو ما يمثل مزيدا من الإخلال بالمشهد العمراني المتمثل في إنشاء تقسيمات غير منظمة دون المصادقة عليها وفقا للتشريع الجاري به العمل،

- ارتفاع نسبة البناء غير المنظم التي بلغت في حدود 40 % والذي يساهم بشكل كبير في فقدان للمساحات الخضراء وفضاءات ترفيه وبنائات صديقة للبيئة. كما يمثل أيضا عائقا أمام تمتع المواطن بالعيش الكريم ورفاهية تضمن له جودة حياة جيدة.

ولئن تحيل المعطيات إلى أهمية النتائج المسجلة وتطور الإطار التشريعي في مادة التعمير والتهيئة، وفي تمويل السكن الاجتماعي وتحسينه وفي تسجيل العقارات وكذلك في فتح المجال للباعثين العقاريين الخواص لتوفير السكن، فإن قطاع السكن والسكن الاجتماعي بالتحديد في ارتباطه الكلي بقطاع التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري، لا يزال يشكو العديد من الصعوبات من بينها:

- المشاكل المرتبطة بالتصفية العقارية وطول إجراءات التسوية،
- ضعف انخراط مالكي الأراضي في إجراءات الانتزاع للمصلحة العمومية باعتماد الطريقة التشاركية في التهيئة،
- ضعف الأداءات على الأراضي غير المبنية وعدم نجاعة آليات مراقبة استخلاصها،
- عدم ملاءمة العرض الذي تؤمنه الوكالة العقارية للسكنى ومتطلبات سوق السكن وخاصة الاجتماعي منه،
- تراجع عرض الأراضي الصالحة للبناء في مختلف مسالك الإنتاج وعدم التوصل إلى توفير مدّخرات عقارية،
- عدم الملاءمة بين عرض الأراضي ذات الأسعار المشددة وطلب الفئات الضعيفة والمهمشة لمقاسم اجتماعية ذات الأسعار الملاءمة،

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

- احتداد المضاربات العقارية وتأثيرها سلبا على ارتفاع ثمن المسكن المعد للبيع،
- ارتفاع كلفة الأراضي المهيأة وما ينجر عنه من ارتفاع في كلفة المسكن،
- تواصل ارتفاع كلفة البناء جراء ارتفاع المواد الأولية واليد العاملة،
- جمود تقريبي لسوق السكن المعد للكراء وعدم إقبال المستثمرين على إنجاز هذا الصنف من المشاريع،

- تراجع استغلال آليات التمويل المعتمدة في قطاع السكن وتراجع الادخار السكني،  
وفيما يتعلق بإدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن السياسة السكنية يمكن الإقرار أن البرامج الموجودة حاليا لا تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي وحق المرأة في السكن اللائق ولا تضع مقاييس نوعية لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال. إذ لا وجود لمقاربات تعنى بالنوع الاجتماعي أو منهج التكافؤ بين المرأة والرجل في إفعال مختلف المعايير المالية والفنية المعمول بها في الاقتناء المباشر للمسكن أو فيما يهم مراحل بناء المسكن، وحق الوصول إلى مصدر تمويل يأخذ في الاعتبار القدرة التسيديّة للمرأة ووضعها الاجتماعي.

وسيتّم خلال سنة 2023 رصد المعطيات واستنتاج المؤشرات الخاصّة بقطاع السكن والتركيز خصوصا على المؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي والتي تهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع ببرامج السكن. وتمّ صلب المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 اعتماد مؤشر قياس أداء يتمثل في النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية والأولويات الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان فيمايلي:

- المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق
- المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات السكنية
- المحور الثالث: توفير السكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية

- المحور الأول: تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين المناطق:

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

- الرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني ودعم الانفتاح على الفضاء المغاربي والاندماج في الاقتصادي العالمي.

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.

- تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية.

- تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد.

- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

- إحكام استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة قصد تحقيق استدامة التنمية.

- تطوير آليات المتابعة لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على تقنيات الحديثة في مجال الجغرافية الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال.

**- المحور الثاني: إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات السكنية**

تتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في:

- اقتراح السياسة الوطنية والاستراتيجيات في قطاع التعمير وتقييمها،

- تقييم التشريع الجاري به العمل في ميدان التعمير وتحيينه،

- إعداد الدراسات والبحوث الاستراتيجية والدراسات المحورية التي تساهم في النهوض بقطاع التعمير،

- رصد ومتابعة النمو العمراني وتحليل الظواهر التي تميزه،

- إبداء الرأي في المشاريع العمرانية والدراسات التي لها علاقة بالتعمير والمعمار،

- متابعة التمدد العمراني ومتابعة التعمير وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمتلة التهيئة

العمرانية، والمنظومات الجغرافية للمدن،

- تغطية المدن بالشبكة الجيوديزية.

### - المحور الثالث: توفير السكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية

تتمثل سياسة الإسكان بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وب توفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء ودون تمييز وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،

- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك،

- الاستخدام الأفضل للموارد وحسن إدارة الأراضي والترفيغ في إنتاج المقاسم الاجتماعية التي من شأنها الحدّ من التوسّع العشوائي،

- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،

- وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

## 2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان برنامجا فرعيا مركزيا و24 برنامجا فرعيا جهويا:

- يتمثل البرنامج الفرعي الأول على المستوى المركزي في تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان وهو من المحاور الاستراتيجية لمهمة التجهيز والذي يتميز بطابعه الأفقي ونظرته الشاملة وترابطه الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل...).

- البرامج الفرعية الجهوية والمكونة من 24 برنامجا فرعيا جهويا للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان.



وتساهم مختلف الوحدات العملية التابعة للبرنامج عدد 3 في تحقيق تلك الأولويات وهي على التوالي:

- الإدارة العامة للتهيئة الترابية

- إدارة التعمير

- وكالة التعمير لتونس الكبرى

- الإدارة العامة للإسكان

- وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

كما يتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية. ومن بين الفاعلين العموميين وكالة التهذيب والتجديد العمراني التي تتولى إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

كما تتولى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بمختلف فروعها المساهمة في تنفيذ استراتيجية البرنامج في مجال السكن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وذلك بتعديل الأسعار وبالضغط على تكلفة إنجاز المساكن.

كما تتولى الوكالة العقارية للسكن توفير الأراضي المهيأة والمعدة للسكن عبر اقتناء الأراضي المخصصة للسكن وتهيئتها وبيعها (للخواص والباعثين العقاريين والدولة والجماعات المحلية) وذلك لتمكين كل الفئات الاجتماعية من الحصول على قطعة أرض مهيأة صالحة للبناء في محيط عمراني حضاري يستجيب لمتطلباتهم مع مراعات قدرتهم الشرائية.

حيث تسعى الوكالة إلى مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار والضغط على كلفة وأجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفاضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات ودعم المجهود البلدي في إنجاز المخططات العمرانية والمساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء:

### 1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

#### ■ الهدف 3-1: النهوض بالتهيئة الترابية

تهدف التهيئة الترابية إلى تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة ومنسجمة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة في كامل جهات البلاد ولكل الفئات. حيث تضبط الأمثلة التوجيهية للتهيئة سواء على مستوى وطني أو جهوي الخيارات والتوجهات الإستراتيجية والأولويات لمختلف القطاعات على المدى المتوسط والبعيد وتحدد تصورا لتنفيذها بطريقة متناغمة بأبعادها الزمنية والمكانية والمالية لتحقيق التطور المنشود في إطار السياسة العمومية للتنمية.

لضمان قياس المؤشر وتقييم تدخلات الإدارة العامة للتهيئة الترابية تم الاتفاق على وضع مؤشر يدخل أساسا ضمن الأنشطة المناطة بعهدتها حيث يمكن للإدارة العامة للتهيئة الترابية التحكم فيه وبالتالي العمل على توفير الشروط الضرورية لإنجازه في أحسن الظروف.

#### ■ المؤشرات:

### ✓ المؤشر 3.1.1: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

تم اعتماد مؤشر نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي للتمكن من متابعة تطور التوزيع الجغرافي لهذه الدراسات وتدعيمه حتى يشمل كامل التراب الوطني حيث توفر الدراسات الإطار الملائم لضبط التوجهات العامة للتهيئة والبرامج والمشاريع القطاعية والتجهيزات المهيكلية الكبرى التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للمناطق المعنية وتدعيم وحدة التراب الوطني بالإضافة إلى ما توفره آليات المتابعة لتطويع التقنيات الحديثة للرصد الترابي قصد ترشيد استغلال موارد وخصوصيات الجهات لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ومتوازنة لكامل التراب الوطني.

#### تقديرات المؤشر 3.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات
-------------	--------	---------	------	---------

2025	2024	2023		2021		المؤشر 1.1.3 نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي
95	90	87	85	83	نسبة	

يتواصل تدعيم نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية سنة 2023 من خلال برمجة إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التجمع العمراني لسوسة الكبرى هذا بالإضافة إلى الشروع في إعداد الدراسة الاستراتيجية "المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني 2050" والعمل على إتمام إعداد الدراسات المتواصلة والتي تشمل الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية والمناطق الحساسة وبعض الدراسات الخصوصية. وبذلك يتم تعزيز مؤشر قياس الأداء ليتطور من 83% المسجل سنة 2021 إلى 85% سنة 2022 و87% سنة 2023 ليصل إلى نسبة تعادل 95% موفى سنة 2025 خاصة مع تقدم إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

### ✓ الهدف 2.3: تدعيم التخطيط العمراني والتحكم في التوسّعات العمرانية

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الدولة في مجال التخطيط العمراني التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة بين مختلف جهات البلاد التونسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك للاضطلاع بدورها الرئيسي في إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الوطني مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية . إن استراتيجيات التنمية العمرانية تقوم أساسا على تنظيم وترشيد استعمال المجال الترابي عامة بما يضمن التوازن بين مقتضيات النمو العمراني وتحسين إطار العيش إجتماعيا واقتصاديا والعمل على تكريس هذه المبادئ عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية، من ذلك يتم العمل على تدعيم الدور التنموي والاقتصادي للمدينة من خلال إيجاد المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية والأقطاب التكنولوجية اللازمة، وتوفير مختلف التجهيزات والمرافق الأساسية مع الحرص على العناية بالجانب البيئي والجمالي في تهيئة المدينة من خلال إحداث المناطق الخضراء وتهيئة المنزهات الحضرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والمناطق الحساسة .

### ✓ المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة

### التهيئة العمرانية

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

تمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

### ✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
37,6	37,5	37	35	19	نسبة	المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

لقد تم ضبط عدة معايير على المستوى الدولي من شأنها تصنيف البلدان حسب "مؤشر جودة الحياة" من ذلك اعتبار مساحة دنيا للمناطق الخضراء المخصصة لكل مواطن، كما أن توفر الخدمات وعدد التجهيزات والمرافق العمومية الموضوعية على ذمة المواطن يعتبر مؤشر على مستوى التحضر... لذلك تم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب "مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية".

وبذلك تطور مؤشر قياس الأداء من 19 % سنة 2021 الى 35% سنة 2022 وذلك باعتبار انه من المتوقع ارتفاع عدد امثلة التهيئة العمرانية التي ستتم مراجعتها خلال هذه السنة، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 37% سنة 2023 و نسبة 37,5% سنة 2024 ليصل إلى نسبة تعادل 37,6% موفى سنة 2025.

### ✓ المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

تعتبر المحافظة على الاراضي الفلاحية من أهم الأولويات ومن الركائز التي تقوم عليها سياسة الدولة سواء على مستوى تنمية الموارد الفلاحية او على مستوى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد التونسية ، وهي من أهم النقاط التي تلتقي فيها الاستراتيجية التنموية للبلاد على مستوى عدة وزارات وخاصة وزارتي التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة.

### ✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.3: نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
8,5	8,5	8,5	9	19	نسبة	المؤشر 2.2.3 نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

يعتبر مؤشر نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة لتحقيق التوجه الاستراتيجي للدولة والذي يهدف إلى الحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها.

وبذلك تطور مؤشر قيس الأداء من 19 % سنة 2021 إلى 9 % سنة 2022 وذلك باعتبار انه من المتوقع ارتفاع عدد امثلة التهيئة العمرانية التي ستتم مراجعتها خلال هذه السنة، كما انه من المنتظر تسجيل نسبة 8,5% سنة 2023. ومن المتوقع ان تستقر قيمة المؤشر في نسبة 8,5% موفى سنتي 2024 و 2025 وذلك باعتبار انه من المنتظر مراجعة امثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها منذ 5 سنوات فما فوق.

### ■ الهدف 3-1-3 النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر

#### ■ تقديم الهدف:

يتمثل الهدف الأساسي لسياسة الإسكان في توفير السكن اللائق وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية نساء كانوا أو رجالاً، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية.

يعكس الهدف الاستراتيجي النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال السكن وذلك باعتماد مؤشري قيس الأداء الخاصة به والمتمثلة في مؤشر عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة ومؤشر النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية.

### ✓ المؤشر 1.3.3: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة

#### المنجزة والمقاسم المهيأة

تم اعتماد مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة قصد قياس مدى تطور عدد المساكن والمقاسم التي يتم توفيرها من سنة إلى أخرى لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية والتي

تتجز في إطار الحساب الخاص بالنهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفي إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار برنامج المسكن الأول.

### ✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1.3.3

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
32129	27375	23773	21082	15938	نسبة	مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهينة

بلغت تقديرات العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهينة 21082 خلال سنة 2022، موزعة بين 15126 مسكن ومقسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، و3836 مسكن ومقسم في إطار الفوبرولوس و2120 مسكن في إطار المسكن الأول. وستبلغ تقديرات المساكن التي سيتم إنجازها إلى موفى سنة 2023، 23773 مسكن ومقسم أي بنسبة تطور بلغت 13% مقارنة بسنة 2022 و27375 سنة 2024 لتصل إلى 32129 مسكن ومقسم إلى موفى 2025. بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى غاية سنة 2021، 10618 مسكنا ومقسما ومن المنتظر أن يبلغ عدد المساكن المنجزة سنة 2022، 15126. وستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا بنسبة تطور تقدر بـ9% مقارنة بسنة 2022 وبالنسبة لسنتي 2024 و2025 ستكون التقديرات 18715 و21979 مسكنا ومقسما. أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس، فمن المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية حيث تضمن مشروع الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن.

### ✓ المؤشر 2.3.3: النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية:

التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
-----------	------	-----------	--------	-----------------

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

2025	2024	2023		2021		
0	0	100	98	88	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 (الجيل الأول)
64	35	12	0	0		النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 159 حيا (الجيل الثاني)
82	67	56	49	44		المجموع*

تم اعتماد مؤشر النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية لقياس مدى تطور تهديب الأحياء السكنية وإدماجه والتي تهدف إلى تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني للسكان.

\* إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني

### ✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 2.3.3

من المتوقع تحقيق نسبة إنجاز 98% لبرنامج تهديب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول بموفى سنة 2022 حيث تم إنجاز ما يلي:

\* الانتهاء من إنجاز أشغال البنية الأساسية بـ 143 حيا من جملة 155،

\* الانتهاء من إنجاز أشغال تحسين سكن بـ 104 مكونة من جملة 104 مكونة تحسين السكن مبرمجة،

\* انتهاء 84 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 119 مشروع مبرمج،

من المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج سنة 2023

أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهديب وإدماج الأحياء السكنية وبعد الانتهاء من إنجاز الدراسات بموفى سنة 2022 سيتم الانطلاق في إنجاز الأشغال خلال سنة 2023.

وبذلك تطوّر مؤشر قياس الأداء من 44% المسجل سنة 2021 إلى 49% سنة 2022 56% سنة 2023 ليصل إلى نسبة تعادل 82% موفى سنة 2025 خاصّة مع انتهاء أشغال تهديب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول وارتفاع نسق إنجاز أشغال الجيل الثاني.

### المؤشر 3.3.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية

تم اعتماد مؤشر "النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية" كمؤشر قائم على النوع الاجتماعي يهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال دون تمييز في الانتفاع ببرامج السكن وتحديد الانتفاع بالمساكن والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

### 3.3.3 إنجازات وتقديرات المؤشر

✓

التقديرات			2022	الإجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2025	2024	2023		2021		
40	38	36	33	30	%	العدد التراكمي النساء المنتفعت بمساكن ومقاسم اجتماعية/العدد التراكمي الجملي للمنتفعين

- بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8216 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2022، 2706 امرأة مقابل 5509 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 33 % موزعة كما يلي:

\*2532 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 32 % من العدد الجملي للمساكن التي تم تسليمها والمقدرة بـ 7403 مسكن.

\*354 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 44 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تم تسليمها والمقدرة بـ 813 مسكن.

- تقدّر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 36 % خلال سنة 2023 و 40 % سنة 2025 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات .

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

### جدول عدد1:



## الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
1- النهوض بالتهيئة الترابية	المؤشر 1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	87%	1- إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	900	- تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال التهيئة الترابية. - تمثيل الإدارة العامة وحضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، -المساهمة في إعداد المخططات التنموية في القطاعات المتدخلة في مجال التهيئة العمرانية والمشاركة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع عمرانية في مختلف المجالات (الصحة، النقل والصناعة والبيئة...)
2- تدعيم التخطيط العمراني والتحكم في التوسعات العمرانية	المؤشر 1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	37%	2- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية	16150	- متابعة تقدم إنجاز الدراسات - دراسة الملفات المتعلقة بالمشاريع العمرانية الكبرى - دراسة الملفات وابداء الراي في مشاريع احداث المناطق الصناعية - دراسة الملفات وابداء الراي في مشاريع احداث المساحات التجارية الكبرى - اعداد الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية المتعلقة بالتهيئة العمرانية - القيام بالمعاينات الميدانية لإعداد محاضر الاستلام للأشغال الجيوديزية - القيام بزيارات ميدانية لمعاينة التوسعات المقترحة ضمن مراجعة امثلة التهيئة العمرانية - القيام بالمعاينات في إطار لجنة معاينة وحصر التجمعات السكنية - دراسة ملفات طلبات تغيير الصبغة الفلاحية -تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز
المؤشر 2.2.3 نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية	8.5%	3- الأشغال الجيوديزية	4- دعم اللامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	2000	
				350	
			5- برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	4497	- تأجير الأعوان التابعين لوكالة التعمير لتونس الكبرى - تسيير المصالح الإدارية للوكالة - نفقات التدخل - البحث والتطوير وإعداد الدراسات في مجال النظم المعلوماتية

**البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان**

<p>- برنامج المسكن الأول. - مصادقة اللجنة الاستشارية للبعث العقاري على المشاريع المنجزة. - المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لإسناد قروض الفوبرولوس ببنك الإسكان. - تنفيذ الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية - متابعة تقدم إنجاز مشاريع إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج. - متابعة تنفيذ برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة من قبل اللجان المحلية المحدثة في الغرض صلب البلديات البرنامج.</p>	<p>58000</p> <p>69400</p> <p>10000</p>	<p>6-توفير مساكن ومقاسم مهيئة لفائدة الأجراء.</p> <p>D-إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية</p> <p>7- تهذيب وإدماج أحياء سكنية</p> <p>8-التهذيب والتجديد العمراني</p>	<p>23773</p> <p>%56</p>	<p><b>المؤشر 1.3.3:</b> العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والمبصرة المنجزة والمقاسم المهيئة</p> <p><b>المؤشر 2.3.3:</b> النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية</p>	<p><b>3 - النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر</b></p>
<p>-دراسة الملفات من قبل اللجان الجهوية لتحسين السكن للمصادقة على قائمة المنتفعين بمنح وقروض لتحسين السكن عرض الملفات على الوزارة قصد إحالة الاعتمادات.</p> <p>- القيام بعمليات جبر الضرر للمساكن المتضررة من الكوارث الطبيعية.</p> <p>- القيام بالمعاينات الفنية للمساكن وبالأبحاث الاجتماعية للعائلات المرشحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية.</p> <p>- ضبط قوائم الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك إثر ترتيبها وفق مقاييس ودراسة الاعتراضات ثم المصادقة على القوائم النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام</p> <p>- إبرام عقد الرهن العقاري وسند الدين من طرف بنك الإسكان.</p> <p>-إبرام عقد الانتفاع بالمسكن من طرف المجلس الجهوي.</p> <p>- إعداد اللجنة الجهوية للقوائم الأولية حسب كل معتمدية وترتيبها وفق مقاييس استنادا لتطبيق إعلامية ثم التداول بشأنها والمصادقة على القائمة النهائية بعد دراسة الاعتراضات وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام.</p> <p>- تتولى لجنة القيادة المصادقة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع.</p> <p>- إبرام عقود الانتفاع قبل: الباعث العقاري العمومي في صورة إنجاز المشاريع من قبله المجلس الجهوي في صورة إنجاز المشاريع من طرف الباعثين العقاريين الخواص</p> <p>- تأجير الأعوان التابعين للإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير والإدارة العامة للإسكان ووحدة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والأعوان العاملين بالإدارات الجهوية</p> <p>- تسيير المصالح الإدارية للهياكل المركزية</p> <p>- نفقات التدخل (تسيير مكتب HABITAT)</p> <p>- تسيير المصالح الإدارية للهياكل المركزية ولمصالح البرامج الفرعية الجهوية</p>	<p>10000</p> <p>12000</p>	<p>9-تحسين السكن</p> <p>A- برنامج الاستثمار الخاص بالجماعات المحلية</p> <p>C- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها</p> <p>D-إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية</p> <p>Z-نشاط المساندة</p>	<p>36%</p>	<p><b>المؤشر 3.3.3:</b> النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية</p>	<p><b>3 - النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر</b></p>

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

	28000	Z- نشاط المساندة لـ 24 برنامج فرعي جوهري			
	16295				
	795				
	228387				المجموع

(\* دعائم الأنشطة: يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

### 3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم البرنامج مساهمة ثمانية فاعلين عموميين وهم على التوالي:

- ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري
- الوكالة العقارية للسكنى
- وكالة التهذيب والتجديد العمراني
- شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط
- الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب

ويتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن. وذلك عبر مختلف البرامج الوطنية التي تعنى

البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية. ومن بين الفاعلين العموميين وكالة التهذيب والتجديد العمراني التي تتولى إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني.

كما تتولى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بمختلف فروعها المساهمة في تنفيذ استراتيجية البرنامج في مجال السكن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية .

كما تتولى الوكالة العقارية للسكنى توفير الأراضي المهيأة والمعدة للسكن عبر اقتناء الأراضي المخصصة للسكن وتهيئتها وبيعها وذلك لتمكين كل الفئات الاجتماعية من الحصول على قطعة أرض مهيأة صالحة للبناء في محيط عمراني حضاري يستجيب لمتطلباتهم مع مراعات قدرتهم الشرائية.

ويبين الجدول الموالي تدخلات الفاعلين العموميين المذكورين في علاقة بالبرنامج عدد 3 ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموكولة إليهم في الغرض وحجم الاعتمادات المحالة لهم بعنوان سنة 2023.

## جدول عدد 2:

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 ( إن وجدت)
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	الهدف 2.3: تدعيم التخطيط العمراني والتحكم في التوسعات العمرانية	أشغال جيودزية	2 000
		مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية	15 450
الوكالة العقارية للسكنى وكالة التهذيب والتجديد العمراني شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية وكالة التهذيب والتجديد العمراني	الهدف 3.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر	بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية (اقتناء أراضي)	19 800
		تهذيب وإدماج أحياء سكنية جيل ثاني	69 400
		بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	2 035
	الهدف 3.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر		3 150
المجموع			118 835

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

#### جدول عدد 3

#### تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م التكميلي 2022 (1)	انجازات 2021	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع
0,95%	173	18353	18180	16846	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
0,95%	173	18353	18180	16846	اعتمادات الدفع	
3,06%	44	1484	1372,2	1348	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
8,16%	112	1484	1372,2	1313	اعتمادات الدفع	
-32,92%	-10000	20380	20380	5356	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
0,00%	0	20380	20380	5356	اعتمادات الدفع	
9,33%	8357	97890	89533	93370	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
71,12%	78207	188170	109963	166639	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
-1,02%	-1426	138107	129465,2	116920	اعتمادات التعهد	المجموع
52,36%	78492	228387	149895,2	190154	اعتمادات الدفع	

#### جدول عدد 4:

## إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م التكميلي 2022	انجازات 2021	بيان النفقات
20041	18840	18353	18180	16846	نفقات التأجير
1574	1529	1484	1372,2	1313	نفقات التسيير
22301	20958	20380	20380	5356	نفقات التدخلات
205811	193659	188170	109963	166639	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
249728	234986	228387	149895,2	190154	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
					المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يقدر مجموع الهبات المبرمجة بميزانية 2023، 1763 ألف دينار من بينها 1500 ألف دينار لتمويل مشروع إنجاز مجمع الدوحة السكني بسيدي حسين السيجومي و263 ألف دينار في إطار مشروع " المخطط الوطني للتأقلم: تعزيز التخطيط في مجالي التنمية والتهيئة الترابية"، مبلغ الهبة الجملي هو 330 ألف دولار أمريكي بتمويل من قبل صندوق المناخ الأخضر (Green Climate Fund).

تقدر اعتمادات الدفع المرسمة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2023 بـ 228387 ألف دينار. توزع نفقات الاستثمار المقدرة بـ 188 170 ألف دينار بين 38770 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و 101400 ألف دينار على موارد القروض الموظفة و 48000 ألف دينار على الحسابات الخاصة في الخزينة. نلاحظ سنة 2023، ارتفاعا بنسبة 71,12% في حجم اعتمادات الدفع بالنسبة لنفقات الاستثمارات مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2022، وتطورا بنسبة 4,73% خلال سنة 2024 وبنسبة 6,27% خلال سنة 2025 ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها تسجيل ذروة الانطلاق في مشاريع الجيل الثاني من تهذيب وإدماج أحياء سكنية وترسيم اعتمادات بخصوص مشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية.

● بخصوص نشاط إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي نلاحظ أن الاعتمادات التي تم ترسيمها سنة 2023 تعتبر نفسها المرسمة بميزانية 2022 والمقدرة بـ 900 ألف دينار. وسيتم خلال سنة 2023 الترفيع في نسق إنجاز الدراسات المتواصلة وانطلاق إعداد دراسات جديدة للأمثلة

التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى وللأمتلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة وللرصد الترابي بالإضافة إلى دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني وهذا ما يفسر تطور مؤشر قيس أداء نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي من 83% المسجل سنة 2021 إلى 85% سنة 2022 ثم إلى 95% سنة 2025.

● بخصوص نشاط إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية نلاحظ زيادة في نفقات الاستثمارات من 1740 ألف دينار خلال سنة 2022 إلى 18500 ألف دينار خلال سنة 2023 أي بنسبة تناهز 963 % وهو ما يفسر الزيادة في مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية، ويعود ذلك إلى أهمية الاعتمادات المخصصة لمشروع منظومة التصرف في المعلومات العقارية للبلاد التونسية الذي سينطلق انجازه خلال سنة 2023، وهو مشروع يندرج ضمن سياسة الدولة للرقمنة والحوكمة الالكترونية والبيانات المفتوحة ويعتبر هذا المشروع ركيزة أساسية في دفع نسق الاستثمار كما ينسجم مع متطلبات "أهداف التنمية المستدامة" للأمم المتحدة المتعلق بالانظمة المعلوماتية الأساسية لتحقيقها في افق سنة 2030.

اما بالنسبة لنشاط الأشغال الجيوديزية ونشاط دعم اللامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية فنلاحظ أنه تمّ ترسيم نفس اعتمادات السنة الفارطة.

● بخصوص النشاط الخاص بتوفير مساكن ومقاسم مهية لفائدة الأجراء بلغت تقديرات الاعتمادات لسنة 2023، 58000 ألف دينار أي بنسبة تطور تقدر بـ 29-% مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2022، ويعود ذلك إلى التخفيض في الاعتمادات المخصصة لتمويل اقتناء مساكن في إطار برنامج المسكن الأول فتقدر بـ 20000 ألف دينار خلال سنة 2023 مقابل 30000 ألف دينار خلال سنة 2022 حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنويا حوالي 400 مسكنا.

أما الاعتمادات المرصودة لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء 38000 ألف دينار سنة 2023 وستشهد زيادة بقيمة 10000 ألف دينار خلال سنتي 2024 و 2025 حيث من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن الممولة عن طريق الفوبرولوس وكذلك على اقتناء مقاسم مهية حيث ستبلغ التقديرات 4726 مسكنا ومقسما خلال سنة 2023 أي بزيادة قدرها 23% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك لما تضمنه مشروع الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء للعديد من التسهيلات التي من شأنها

توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن.

● تقدّر اعتمادات الدفع المرسمة لإنجاز نشاط تهذيب وإدماج أحياء سكنية خلال سنة 2023 بـ69400 ألف دينار بزيادة قدرها 148 % مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك إلى أن الاعتمادات المخصصة لمشروع تهذيب الأحياء السكنية والمرسمة خلال سنوات 2019 و2020 و2021 و2022 خصصت لإتمام الأشغال المتعلقة بتهذيب وإدماج الأحياء السكنية جيل أول وإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع الجيل الثاني، أما الاعتمادات التي تمّت برمجتها لسنوات 2023 و2024 و2025 فهي مخصصة لاستكمال إنجاز أشغال مشروع الجيل الثاني وهذا ما يفسّر النسق التصاعدي للتقديرات على الموارد العامة للميزانية وعلى القروض الخارجية الموظفة وهذا ما يبرز من خلال الزيادة في النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية التي تقدّر بـ49% خلال سنة 2022 و 56 % خلال سنة 2023 لتمرّ إلى 67 % خلال سنة 2024 و 82 % خلال سنة 2025.

- أما الاعتمادات الخاصة بنشاطي إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وإنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي فإن الاعتمادات المرسمة لسنة 2023 والمقدّرة بـ40000 ألف دينار شهدت انخفاضا بنسبة 70 - % مقارنة بسنة 2022، إلا أن الاعتمادات ستشهد تطورا خلال سنوات 2024 و2025 .

وستخصص الاعتمادات المرسمة لسنة 2023 لخلاص المشاريع التي بصدد الإنجاز والمتعلقة بعنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها وبعنصر بناء مساكن وتهيئة مقاسم اجتماعية سواء من طرف الباعثين العقاريين العموميين أو الخواص.

وهذا ما يبيّنه مؤشر العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيّئة حيث نلاحظ تطورا في تقديرات العدد التراكمي للمساكن المنجزة إلى موفى سنة 2022 والتي ستصل إلى 21082 مسكن ومقسم ومن المبرمج أن تبلغ 23773 مسكن ومقسم خلال سنة 2023 موزعة بين 16517 منجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي و 4736 في إطار الفوبرولوس و2520 في إطار المسكن الأول. ومن المبرمج أن يصل العدد الجملي للمساكن 32129 مسكن ومقسم إلى موفى سنة 2025.





## البرنامج عدد 9 :القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد حاتم عيشاوية

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : 07 فيفري 2020

## 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الإستراتيجية

نظرا لوجود تحديات راهنة يواجهها البرنامج 9 و المتعلقة أساسا بتناقص عدد الأعوان من سنة لأخرى و الناتجة عن المغادرة الاختيارية والتقاعد و التحديات المتعلقة بإعادة توزيع الأعوان و توجهات الحكومة نحو الحد من الانتدابات في الوظيفة العمومية و الالتجاء لحلول بديلة لتغطية هذا النقص من خلال الحراك الوظيفي على سبيل الذكر، بالإضافة للجهود المتواصلة من أجل تعميم بطاقات الوصف الوظيفي للإمام بالشغورات و التي من شأنها أن تساعد على ترشيد التصرف في الموارد البشرية وأن تدعم دور المرأة في الولوج إلى مواقع القرار على قدم المساواة مع الرجل.

بالإضافة لمحدودية الموارد الميزانية التي تدفع لإنتهاج مبدأ الترشيح في النفقات من أجل تحقيق ديمومة الميزانية و ضمان تغطية المتخلدات ،

كذلك الأمر بالنسبة للتحديات الرامية لرقمنة الإدارة و تعصيرها للإرتقاء بجودة الخدمات الموجهة للمواطن و طالبي الخدمات .

فإن غاية البرنامج 9 القيادة والمساندة هي الإرتقاء بجودة هذه الخدمات المسداة و تعصير وسائل العمل الإداري لدعم البرامج الأخرى و التنسيق بينها لتحقيق أهدافها وتحسين أدائها وترشيد التصرف في موارد مهمة التجهيز و ضمان ديمومة ميزانيتها وذلك بما يتوافق مع الالتزامات الدولية خاصة منها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف 16 الذي يعنى بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعّالة وشاملة وخاضعة للمساءلة في أفق 2030 بالإضافة إلى الهدف 5 الذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين و تقليص الفوارق بينهما، إلى جانب

الإلتزامات الوطنية الخاصة بقطاع التجهيز كما يعكسه القانون الاساسي للميزانية وتوجهات رئاسة الحكومة المضمنة بمناشير إعداد الميزانية وكذلك إلتزاما بتوجهات القطاع المضمنة بالمخطط الثلاثي 2023-2025 ناهيك عن كل التشريعات الوطنية المتعلقة بمناهضة كل أشكال العنف و التمييز ضد المرأة وخاصة منها الأمر عدد58 لسنة 2017.

فعلى المدى المتوسط تتمثل غاية البرنامج 9 في تحقيق جودة الخدمات لكسب رضائية المواطن وكافة المتدخلين في القطاع وترشيد التصرف في الموارد المادية والميزانية بما يضمن حوكمة المهمة بكل

برامجها من تحقيق للشفافية والمساءلة والنجاعة بالإضافة إلى ضمان ديمومة الميزانية حتى تتمكن جل البرامج المكونة لمهمة التجهيز من الإيفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها وتحسين أدائها للنهوض بقطاع التجهيز والإسكان مع حلول سنة 2025.

وتنقسم إستراتيجية البرنامج 9 إلى محورين إستراتيجيين:

-دعم حوكمة مهمة التجهيز

-ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيدالتصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

## 2.1 الهياكل المتدخلة

البرنامج 9 القيادة والمساندة يحوي برنامجين فرعيين مركزيين القيادة: تسعى لتحقيق حوكمة المهمة والمساندة و هو برنامج فرعي ثان يضمن التسيير الناجع لموارد المهمة و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و 24 برنامجا فرعيا جهويا للقيادة و المساندة تدعم أداء البرنامج و تحقيق أهدافه الإستراتيجية على المستوى الجهوي.

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء

### 1.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

#### ■ الهدف 9-1: تحسين حوكمة المهمة

إن هذا الهدف الإستراتيجي المتمثل في تحسين حوكمة المهمة هو هدف مرتبط بالمحور الإستراتيجي الاول دعم الحوكمة و يتجسد ذلك من خلال المؤشرات الإستراتيجية التابعة له والتي من المتوقع ان تضمن تحسين أداء البرامج من خلال المؤشر الأول الذي يقيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج التابعة لمهمة التجهيز والإسكان

بالإضافة للمؤشر الثاني الذي يرصد التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية لمهمة التجهيز وذلك حرصا على تحقيق رضائية المواطن بتحسين جودة الخدمات الرقمية و بالتالي ضمان الشفافية و النجاعة و المسائلة من خلال تفعيل حوار التصرف.

## ■ المؤشرات :

## ✓ المؤشر 1.1.9 نسبة تحقيق أهداف المهمة

يقيس هذا المؤشر معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.

## ✓ تقديرات المؤشر 1.1.9

التقديرات			توقعات	انجازات	الوحدة	المؤشر
2025	2024	2023	2022	2021		
99	98	97	96	93	%	1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة

من المنتظر أن يبلغ مستوى انجاز المهمة 97 % خلال سنة 2023 حيث هناك سعي لتحسين مستوى مختلف المؤشرات نذكر أساسا:

-المؤشر 1.1.1 "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة": من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 61 %، (تقديرات سنة 2022 تمثل 57 % )، حيث من المنتظر أن ينتهي الجزء المدو- مدنين من الطريق السيارة قابس – مدنين مع موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023 وكذلك ستتقدم اشغال الطريق السيارة تونس – جلمة مع الإنطلاق في انجاز الجزء السبخة – جلمة (4 أقساط) مع بداية سنة 2023 مما سيكون له تأثير على تقديرات 2023.

-المؤشر 2.2.2 "مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة": تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي ليبلغ 72 % خلال سنة 2023 حيث قدر بحوالي 65 % سنة 2022.

-المؤشر 1.3.3 "مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة": ستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا اي بزيادة عن سنة 2022 بحوالي 1391 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، وبالنسبة لسنة 2024 ستكون التقديرات 18715 مسكنا بحساب 10159 مسكنا في إطار العنصر الأول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

-المؤشر 2.3.3 "النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية": من المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 56% سنة 2023 حيث أنه من المؤمل أن تنتهي كل مكونات برنامج تأهيل الأحياء السكنية الجيل الأول سنة 2023 (الهدف بلوغ نسبة 98 % سنة 2022) أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهديب وإدماج الأحياء السكنية فقد تم القيام بالعديد من الدراسات ومن المنتظر أن يتم الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال سنة 2023.

-المؤشر 1.2.9 "تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد" من المؤمل أن تشهد سنة 2023 تحسنا نسبيا في سد الشغورات الناجمة عن التقاعد وذلك من خلال الإستفادة من آلية الترفيع الإختياري في سن التقاعد من جهة والسعي إلى الرفع في سقف الحاجيات من الموارد البشرية قصد بلوغ معدل يضمن تحقيق التوازن البشري داخل الهيكل الإداري من جهة أخرى من المنتظر أن يبلغ التعويض 100 % (من المتوقع أن يبلغ 57 % سنة 2022).

-المؤشر 2.2.9 "نسبة الأعوان المتكويين في المجالات ذات الأولوية" العمل على بلوغ نسبة 11.5% سنة 2023 وهي نسبة أكثر تفاؤل من سنة 2022 (9.5 %).

## ✓ المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة

المؤشر يعبر على التواصل مع المواطنين عبر موقع واب الوزارة و هو مرتبط بتحسين حوكمة المهمة وخاصة بركيزة من ركائز الحوكمة الرشيدة المتجسدة في مبدأ الشفافية .

### ✓ تقديرات المؤشر 2.1.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
1200	1000	800	500	394	عدد/يوم	التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة

هذا المؤشر يثبت مدى شفافية المهمة في علاقة بالمواطن و تدعيم الحوكمة المفتوحة التي تعتبر من آليات تحسين الحوكمة بمهمة التجهيز و من المتوقع أن يبلغ عدد الزائرين للموقع 500 مواطن باليوم الواحد و ذلك يسجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2021 ب206 زائر في اليوم و مع التحسينات التي سيتم إدخالها بإدماج

صفحة الفايبيوك في احتساب هذا المؤشر و التحسينات التي سيتم إدخالها على موقع الواب سنة 2023 و 2024 و 2025 سيسجل هذا المؤشر إرتفاعا على التوالي انطلاقا من 2023 ب 800 و 1000 و 1200 زائر في اليوم وهذا ما سينعكس إيجابا على أداء البرنامج 9 فيما يخص المحور الإستراتيجي المهتم بدعم حوكمة المهمة على المدى المتوسط.

## ■ الهدف 9-2-: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

هذا الهدف إستراتيجي مرتبط بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيدا لتصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية و هو يعنى أساسا بجزئه المتعلق بترشيد التصرف في الموارد البشرية من خلال مؤشرين يتعلق الأول ببحث طرق تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد تكون ناجعة و لا تقتصر عن الانتداب و مؤشر يهتم تكوين الأعدان بطريقة ناجعة ترتب الأولويات و تضمن المساواة وتكافؤ الفرص لتحسين أداء البرامج.

### ■ المؤشرات:

#### ✓ المؤشر 1.2.9 تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد

مؤشر إستراتيجي يهدف إلى التحكم في كتلة الأجور و التصرف الرشيد في الموارد البشرية حسب الحاجة و الحرص على ضمان إستمرارية المرفق العام للتجهيز والإسكان عن طريق تعويض الشغورات الناتجة عن التقاعد بإنتدابات مدروسة في حدود الحاجة و من خلال التنقل الوظيفي كما تنص عليه التوجهات الحكومية.

#### ✓ تقديرات المؤشر 1.2.9

تقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023				

تم تسجيل إنتعاشة نسبية في سد الشغورات المتعلقة ببعض الإختصاصات التقنية والفنية خلال سنة 2021 لتبلغ حوالي 48 % و التي من المنتظر أن تتعزز لتصل إلى حوالي 57 % مقارنة بعدد الأعوان المحالين على التقاعد لسنة 2022 وهي إن كانت تقطع مع المؤشرات السلبية خلال السنوات الماضية إلا أنها تبقى غير كافية سيما وأن هذا التعزيز إقتصر فقط على صنفى 1 و 2 من سلك المهندسين والتقنيين مقابل تواصل عجز أسلاك أخرى عن دعم مواردها على غرار السلك الإداري المشترك او حتى سلك العملة المتخصصين.

يؤمل أن تشهد سنوات 2023 و 2024 و 2025 تحسنا نسبيا في سد الشغورات الناجمة عن التقاعد وذلك من خلال الإستفادة من آلية الترفيع الإختياري في سن التقاعد من جهة والسعي إلى الرفع في سقف الحاجيات من الموارد البشرية قصد بلوغ معدل يضمن تحقيق التوازن البشري داخل الهيكل الإداري من جهة أخرى .

ضبط تقديرات تقوم على ضمان الإستقرار في الموارد البشرية من خلال الحفاظ سقف القيمة المنشودة المحددة ب 100 وهي إن كانت لا تلبى الحاجيات الحقيقية لجميع الأصناف والأسلاك والمصالح المركزية أو الجهوية إلا أنها تبقى على المعدل المطلوب لسير نسق عمل الإدارة .

## ✓ المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية

المؤشر إستراتيجي يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المتكونين خصوصا في المجالات التكوينية ذات الأولوية دون تهميش اي شريحة و ضمان المساواة بينهم.

## ✓ تقديرات المؤشر 2.2.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
14	14	11,5	8	8,6	%	نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الاولوية



على الرغم من النتائج الضعيفة المسجلة في بداية سنة 2021 تم تحقيق تقدم و بلوغ نسبة 8,6% أكثر بنقطتين من التوقعات وذلك نتيجة التوجه نحو التكوين عن بعد من ناحية و التوفيق في إنجاز أغلب دورات التكوين ذات الأولوية المدرجة في طلب العروض من ناحية أخرى.

فإنه سيقع العمل على رفع النسب خلال السنوات 2024 إلى 2025 حتى تناهز 14% وذلك ب

### ✓ المؤشر 3.2.9: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

مؤشر إستراتيجي في علاقة وطيدة بالهدف الذي يمثله فهو يجسد حسن التصرف في الموارد البشرية وضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال من حيث الانتفاع بالخطط الوظيفية و القصد منه تقليص الفوارق المبنية على الجنس في الانتفاع بالامتيازات المبنية على شروط واضحة قانونيا مع سلطة تقديرية قد تنطوي على الانحياز للرجل دون المرأة.

### ✓ تقديرات المؤشر 3.2.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
109	109	109	108	100	قاعدة 100	تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رغم الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة فقد تم خلال سنة 2021 تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية (القيمة الأدنى 100) ومن المتوقع أن يواصل هذا الارتفاع خلال سنة 2022 ليبلغ 105. أما خلال الثلاث سنوات الموالية فيمكن أن نشهد استقرارا للمؤشر نتيجة الاستقرار الذي قد يشهده عدد الخطط المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى.

### ■ الهدف 3-9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج

هذا الهدف الإستراتيجي الثالث مرتبط بدوره بالمحور الإستراتيجي الثاني ضمان تسيير ناجع لموارد مهمة التجهيز من خلال مساندة البرامج و ترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

## ■ المؤشرات :

### ✓ المؤشر 1.3.9: نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

يقيس هذا المؤشر الإستراتيجي نسبة تغطية المبرمج من النفقات ضمن مختلف أقسام الميزانية و بين المنجز منها فعليا و هو في ترابط تام مع الهدف الإستراتيجي الذي يرمي إلى ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن تغطية البرمجة الميزانية للنفقات الوجيهة (متخلدات المهمة) و الحتمية و الجديدة.

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات التي و قع تقديرها وترسيمها بنسبة 100%

### ✓ تقديرات المؤشر 1.3.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
100	99	98	97.3	58.1	%	نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

رغم التراجع الذي سجله المؤشر سنة 2021 بسبب تجميد اعتمادات الاستثمار فالتوقعات بالنسبة للسنة 2022 قد تبلغ نسبة 97.3%.

أما على مدى متوسط بالنسبة لسنوات 2023 و 2024 و 2025 فمن المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100% و يتطابق المبرمج لما هو منجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة و برمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة.

### ✓ المؤشر 2.3.9: تكلفة التسيير لكل عون

يهدف هذا المؤشر الإستراتيجي إلى المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التشغيل المخصصة لكل عون و ذلك لتحقيق الغاية من الهدف الإستراتيجي أي ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن ديمومة الميزانية .

### ✓ تقديرات المؤشر 2.3.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
5,038	4,731	4,443	4,174	4,04	أد	تكلفة التشغيل لكل عون

من المتوقع أن تسجل تكلفة التشغيل لكل عون خلال سنة 2022 ارتفاعا مقارنة بسنة 2021 باعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان من ناحية (1.27-%) وارتفاع نفقات التشغيل من ناحية أخرى (2%)، على أن تبلغ كلفة التشغيل لكل عون ( 4,174 أد و قيمة المؤشر 103).  
- من المتوقع أن تشهد قيمة المؤشر استقرارا خلال الثلاث سنوات القادمة (106) على أن تبلغ تكلفة التشغيل لكل عون 5 أد سنة 2025 وذلك نظرا لتقلص عدد الأعوان.

### ✓ المؤشر 3.3.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية الى موفى سبتمبر

هذا المؤشر إستراتيجي يهدف لتحقيق ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية بطريقة ناجعة تضمن تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة لضمان خلاص المقاولين والمزودين المتعاملين مع وزارة التجهيز و الإسكان.

### ✓ تقديرات المؤشر 3.3.9

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
79	75	74	72	35	%	نسبة صرف اعتمادات التنمية الى موفى سبتمبر

ينتظر من توقعات 2022 أن ترتفع النسبة مقارنة بسنة 2021 إلى حدود 72% ويعود هذا إلى إنتعاشة الاقتصاد الوطني التدريجية واستئناف حظائر الأشغال وعودة النسق العادي للعمل والانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة و مواصلة مشاريع أخرى و سيتواصل إستهلاك إعتمادات التنمية خلال سنة 2023 ليصل إلى حدود 74% وسيتواصل ارتفاعه ليبلغ 79% مع موفى سنة 2025 وذلك لعودة النسق العادي للمشاريع المعطلة منها و الجديدة بفضل الجهود المبذولة لحل المشاكل العقارية .

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

### جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية	دعائم الأنشطة(*)
---------	----------	--------------	---------	-------------------	------------------

البرنامج 9 : القيادة والمساندة

	2023				
-اجتماعات دورية لدعم الرقمنة بالوزارة -اجتماعات دورية لدعم العلاقات الدولية -اجتماعات مع رئاسة الحكومة لإدراج البيانات المفتوحة	103	1- التنسيق الإتصال والعلاقات الدولية	97%	المؤشر 1-1-9 : نسبة تحقيق أهداف المهمة	تحسين حوكمة المهمة 1-9:
برنامج الأسكوا	3 429	التدخل العمومي		المؤشر 2-1-9 : التطور السنوي لزيارة مواقع واب المهمة	
ندوة المديرين الجهويين لمتابعة نسق صرف الإعتمادات	7249	المساندة	800 زائر/ في اليوم		
-ندوة الإطارات الجهوية -لجنة قياد البرنامج 9 -برنامج تعميم بطاقات الوصف الوظيفي	34 267	المساندة	قاعدة (100) 100	المؤشر 1-2-9 : تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد	2-9:- ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص
اجتماعات لحل المشاكل العقارية	1770	التصرف في العقارات والتجهيزات	11,5 %	المؤشر 2-2-9 : نسبة الاعوان المتكونين في المجالات ذات الاولوية	
			قاعدة (100) 109	المؤشر 3-2-9 : تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	
-اجتماعات دورية لمتابعة إستهلاك الإعتمادات - ندوة المديرين الجهويين -ندوة الإطارات الجهوية -لجنة متابعة النوع الاجتماعي	3180	إعتمادات محالة	98%	المؤشر 1-3-9 : نسبة تحقيق ديمومة الميزانية	3-9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج
			4,443	المؤشر 2-3-9 : تكلفة التسيير لكل عون	
			74%	المؤشر 3-3-9 : نسبة صرف إعتمادات التنمية إلى موفى سبتمبر	

(\* دوائم الأنشطة : يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

### 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

#### جدول عدد 3

## تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

التطور		تقديرات 2023 (2)	ق م التكميلي 2022 (1)	انجازات 2021	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1)-(2)				اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع
3%	1128	33779	32651	26593	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
3%	1128	33779	32651	26443	اعتمادات الدفع	
3%	215	7390	7175	5972	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
3%	215	7390	7175	5631	اعتمادات الدفع	
0%	0	3429	3429	2424	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
0%	0	3429	3429	2424	اعتمادات الدفع	
-23%	-1020	3500	4520	8257	اعتمادات التعهد	نفقات الإستثمار
-21%	-1405	5400	6103	1690	اعتمادات الدفع	
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0,00%	0	0	0	0	اعتمادات الدفع	
0,68%	323	48098	47775	43246	اعتمادات التعهد	المجموع
1,3%	640	49998	49358	36188	اعتمادات الدفع	

### جدول عدد 4:

## إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق م التكميلي 2022	انجازات 2021	بيان النفقات
--------------	--------------	--------------	-------------------	--------------	--------------

البرنامج 9 : القيادة والمساندة

36887	34675	33779	32651	26443	نفقات التأجير
7840	7612	7390	7175	5631	نفقات التشغيل
3752	3526	3429	3429	2424	نفقات التدخلات
5906	5558	5400	6103	1690	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
54385	51371	49998	49358	36188	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تقدر ميزانية البرنامج 9 لسنة 2023 بـ 49 998 أ د تنقسم إلى 44 598 أ د ميزانية التصرف بما فيها قسم التأجير والتسيير وقسم التدخل و تقديرات ب 5.400 أ د في قسم الإستثمار ومن المنتظر أن يبلغ حجم الميزانية للبرنامج 9 القيادة والمساندة 54385 أ د في أفق 2025 .

تتبنى تقديرات في ما يخص التأجير على أسس واقعية موضوعية تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحكومية المجسدة ضمن منشور رئاسة الحكومة أي مزيد التحكم في كتلة الأجور من خلال الإحالات على التقاعد بما فيهم التقاعد الإستثنائي مع مراعاة الحاجات الأكيدة للانتداب مع الأخذ بعين الاعتبار للتراخيص السابقة التي تمت الموافقة عليها خلال سنة 2022 و انعكاساتها على ميزانية 2023 مع تأثير الجزء الأخير لمنحة التكاليف الخاصة للتجهيز و هو ما يبينه المؤشر الخاص بنسبة تحقيق ديمومة الميزانية و مؤشر كلفة التسيير لكل عون دون تجاوز نسبة 3% فيما يخص تطور تقديرات قسم التسيير.

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار المبرمجة فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع المتواصلة والمشاريع الجديدة ذات الأولوية القصوى مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع الطلبات الواردة علينا مع التمشي بالتوازي مع منشور وزيرة المالية الخاص بإعداد مشروع الميزانية لسنة 2023 وذلك بالاعتناء على

إنهاء المشاريع المتواصلة بالمصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان وإعطاء الأولوية جهويا لصيانة المباني المخصصة للأرشيف والورشات الجهوية وتأمين السلامة بالبنائيات الإدارية وذلك لمزيد إحكام التصرف الإداري والمالي ولإضفاء النجاعة على مستوى التدخلات الجهوية و تضمن الأنشطة تحقيق الأداء الجيد للبرنامج و تحقيق أهدافه بوصفها تعكس حلقة الوصل بين إطار القدرة على الأداء و تقديرات

البرنامج 9 : القيادة والمساندة

الميزانية من جهة أخرى لدعم الحوكمة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والمالية لضمان تحقيق السياسات العمومية الخاصة بقطاع التجهيز والإسكان .



# الملاحق

# بطاقات مؤشرات الأداء

بطاقات مؤشرات الأداء  
للبرنامج 1:  
البنية الأساسية للطرق

## بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة

رمز المؤشر: 1.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة

تاريخ تحيين المؤشر: مارس 2022

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي
2. تعريف المؤشر: تطور طول شبكة الطرق السيارة المنجزة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول الطرق السيارة المنجزة / طول الطرق السيارة المبرمجة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق السيارة وتحرير حوزة الطرق المهيكلة بالمدن وشركة تونس للطرق السيارة
4. تاريخ توفر المؤشر: سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>3</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 71 % سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق السيارة وتحرير حوزة الطرق المهيكلة بالمدن.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات	2022	الإنجازات	الوحدة
-----------	------	-----------	--------

<sup>3</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2025	2024	2023		2021		مؤشر قيس الأداء:
947	904	817	762	733	كم	طول الطرقات السيارة المنجزة
71	68	61	57	55,4	%	نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة

### 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1323 كلم. هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال وطول الطرقات السيارة في طور الانجاز وطول الطرقات السيارة في طور الدراسة وطول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها وطول الطرقات السيارة التي في مرحلة الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال:

○ طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 659 كلم (تونس – بوسالم 121 كلم، تونس – بنزرت 51 كلم، تونس – قابس 395 كم وقابس المدو 12 كلم ومدنين – راس الجدير 92 كلم.

○ طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 72 كلم (المدو-مدنين والمتوقع الانتهاء من أشغالها في موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023)،

○ طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها و في مرحلة الإعلان عن طلب العروض = 186 كلم (الطريق السيارة تونس – جلمة و الذي تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغالها بالنسبة للقسط السبيخة – جلمة في شهر أكتوبر 2020 كما تمّ الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال بالنسبة لقسط تونس – السبيخة في شهر أبريل 2021 و من المتوقع الانطلاق في إنجاز أشغال كامل المشروع ، بعد استكمال أشغال فتح الحوزة (التي بلغت 40% فقط إلى حدّ شهر مارس 2022)، أي مع بداية الثلاثي الثالث من سنة 2022 على أمل إنهائها مع موفى سنة 2025).

○ طول الطرقات السيارة التي تم الانتهاء من دراستها وبصدد البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز أشغالها = 199 كم (الطريق السيارة جلمة – سيدي بوزيد 44 كم والطريق السيارة سيدي بوزيد – قفصة 96 كم والطريق السيارة جلمة – القصيرين 59 كم وبعد توفر الإعتمادات اللازمة، من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2026 وسنة 2030.

○ طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 195 كم الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كم و من المتوقع الانتهاء من الدراسة مع موفى الثلاثي الثاني لسنة 2023 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المؤمل الانطلاق في الأشغال الخاصة بالقسط الرابط بين بوسالم و جندوبة بطول 37 كم خلال سنة 2024 و خلال سنة 2028 بالنسبة للجزء الرابط بين جندوبة و الحدود الجزائرية ) و إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (115 كم و من المتوقع الإنتهاء من الدراسة مع موفى سنة 2023 و بعد توفر الإعتمادات اللازمة من المتوقع الانطلاق في الأشغال خلال سنة 2025).

#### 3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- إنهاء دراسة الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية ودراسة مشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف (إجابات مختلف المتدخلين المعنيين بالمشروع تأخذ مدة زمنية طويلة ورفض بعض مالكي قطع الأراضي أن تنجز الأشغال الطبوغرافية والجيوتقنية فوق أراضيهم كما تعطلت مهمة التصوير الجوي لمشروع إيصال

## الملاحق

الطريق السيارة الى مدينة الكاف (اضطرابات بسبب انتشار جائحة كورونا وطول الاجراءات الادارية للحصول على التراخيص).

- إيجاد الإعتمادات اللازمة لتمويل انجاز أشغال الطرقات السيارة.

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية و القانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف (تحديد المسار و حوزة الطريق السيارة مع اجراء البحث العقاري على الميدان و إعداد الأمثلة و القائمة البيانية من طرف ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري، انجاز الاختبارات الميدانية و إعداد تقارير الاختبار من طرف وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية ، انعقاد لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية بمختلف الولايات المعنية بالمشروع ، إعداد أمر الانتزاع و إبرام العقود مع مالكي قطع الأراضي ، رفع القضايا الحوزية و انتظار صدور أحكام التحوز و تنفيذ أحكام التحوز على الميدان من طرف الولايات المعنية بالمشروع).

- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم (كان من المتوقع الإنتهاء من إنجاز أشغال الطريقين السيارتين قابس - مدين و مدين - راس الجدير خلال سنة 2020 إلا أن الإشكاليات العقارية تسببت في تعطيل الأشغال خاصة على مستوى القسط الرابع لمشروع الطريق السيارة قابس - مدين بسبب معارضة بعض المواطنين على إنجاز المشروع و الطلبات اللامتناهية لإضافة محولات في كل منطقة دون جدوى اقتصادية).

- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

## بطاقة مؤشر الأداء: : نسبة الطرقات التي يستجيب عرضها للمواصفات الفنية

### رمز المؤشر: 2.1.1

#### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: "تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي"
2. تعريف المؤشر: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية أي التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار، من خلال تطوير وتهيئة الطرقات المرقمة حتى تستجيب للمواصفات الفنية من حيث عرض الطريق.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر : مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

#### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة / الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. تاريخ توفر المؤشر: سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>4</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 69,8% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البرمجة ومتابعة المشاريع

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023				
69,82	69,82	69,59	68,90	68,7	%	المؤشر 2.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 امتار)
11 898,1	11 828,1	11 720,1	11 534,1	11 434,1	كلم	طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة
17 041,2	16 941,2	16 841,2	16 741,2	16 641,2	كلم	الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة*

\* تم احتساب زيادة سنوية مقدرة ب 100 كلم تخص ترقيم بعض المسالك الريفية الى طرقات محلية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7متر إلى حد ديسمبر للسنة هي في ارتفاع من سنة إلى أخرى ولكن بما أن الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة هو كذلك في ارتفاع فإن المؤشر لم يعرف نموا خلال السنوات 2024 و 2025.

يساهم في تطور هذا المؤشر العديد من مشاريع الطرقات المهيكلة وكذلك تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة التي هي بصدد الانجاز من ذلك:

<sup>4</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## الملاحق

- مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 وقلعة الأندلس ووصلة المرفأ المالي ط م 533، أشغال امتداد الطريق X 20 (ط ج 31 – المخرج الغربي) وكذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20). هذا فيما يتعلق بطرقات تونس الكبرى.

- انتهت أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس ماعد محول على مستوى ط ج 82  
- تتواصل أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول والثاني الثالث.  
- تتواصل أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول والثاني بين قربة ومنزل تميم.  
- تتواصل أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة 1 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين وبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 قربص بنابل.  
- يتواصل انجاز بعض أقساط من برنامج تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) والجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرقات المرقمة وأشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2\*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس الممول من البنك الإفريقي للتنمية.

- تتواصل أشغال تهيئة الطرقات المرقمة برنامج 2019 بطول 195.8 كلم.

- تتواصل أشغال بعض أقساط من برنامج سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة.

### 3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود منظومة اعلامية لاحتساب تطور المؤشر
- تطور طول الشبكة المعبدة بترقيم طرقات جديدة يجعل نسبة تطور المؤشر تنخفض
- ارتباط برمجة وانجاز الأنشطة بتوفر التمويل الخارجي

## بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء

### رمز المؤشر: 1.2.1

#### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: "تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم"
2. تعريف المؤشر: يبرز هذا المؤشر تطور طول شبكة المسالك الريفية المهيئة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)



1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات تقوم بها إدارة استغلال وصيانة الطرقات
4. تاريخ توفر المؤشر : سنوي
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 46,6 % سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرقات

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2021	إنجازات 2020	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022				
46,6	46,3	45,9	45,6	45,2	%	المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر ترتبط بالنشاط 8 تهيئة شبكة المسالك الريفية. تم تحيين قيمة المؤشر للسنوات 2022 و 2023. تميزت سنة 2021 بانطلاق أشغال الحصة الأول من تهيئة 466 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وإعلان طلب عروض الحصة الثانية تهيئة 440 كلم من المسالك الريفية موزعة على 21 ولاية في موفى 2021.

3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل
- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة
- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية للتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.
- ترقيم المسالك الريفية إلى درجة طرقات محلية مما يؤثر على طول الشبكة المهيئة.

## بطاقة مؤشر الأداء: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

### رمز المؤشر : 1.3.1

#### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على جودة شبكة الطرقات.

2. تعريف المؤشر: الصيانة العادية والدورية للطرقات المرقمة للمحافظة على المعبد وتوابعه (ما عدى الطرقات الطرقات التي هي بصدد الأشغال) في حالة حسنة والعناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة إستعمال الطريق بشكل مريح وآمن.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

4. نوع المؤشر: مؤشر منتج (indicateur de produit)

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

#### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$(10 \times \text{ط.ح.س}) + (50 \times \text{ط.ح.م}) + (100 \times \text{ط.ح.ج})$$

$$\text{مؤشر الجودة} = \frac{\text{ط.ش.ط.م}}{\text{ط.ش.ط.م}}$$

ط.ش.ط.م

#### مصطلحات:

- ط.ح.ج: طرقات في حالة حسنة : لا تظهر بها أي عيوب (تشققات – تجزعات...)،  
 ط.ح.م: طرقات في حالة متوسطة : تظهر بها عيوب سطحية وجزئية (بأماكن محدودة) و لا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر  
 • ط.ح.س: طرقات في حالة سيئة : تظهر بها عيوب عامة من ذلك التشققات العميقة ،  
 التجزعات، الإعوجاجات و التخدات ، الخ...

م.ج.ط.م: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة

ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غير المعبدة

2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز و الإسكان

4. تاريخ توفر المؤشر: حيني

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 73,7 سنة 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستغلال و صيانة الطرقات.

(كارم كمرجي)

#### III- قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
73,7	71,8	69,9	67,9	66,0	%	معدل جودة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة
17041	16941	16841	16741	16641	كلم	الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة
16200	16100	16000	15900	15800	كلم	الطول المعبد المعني بالمؤشر
9507	9007	8507	8007	7507	كلم	الطول في حالة حسنة
4414	4614	4814	5014	5214	كلم	الطول في حالة متوسطة
2279	2479	2679	2879	3079	كلم	الطول في حالة سيئة
73,7	2969	3044	3119	3194	كلم	الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

العمل على تقليص أجزاء الطرقات التي تكون في حالة سيئة وذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة والتدخل السريع من خلال الأعمال التالية:

- المحافظة على جودة المعبد وتوابعه من حيث إصلاح القارعة على كامل شبكة الطرقات المعبدة، مسح الحواشي، إزالة الأعشاب وجهر مجاري المياه، شحن الحواشي، صيانة المنشآت الفنية والمائية وتركيز علامات الطرقات و التشوير الأفقي، وضع العلامات الكيلومترية و علامات المنعرج و زلاقات الأمان، إزالة الرمال على طرقات جهات الجنوب و معالجة النقاط السوداء و الزرقاء، صيانة المسالك الريفية.
- تجديد التغليف السطحي والتغليف بالخرسانة الإسفلتية لطرقات التي تتطلب التدخل وتغليف حواشي الطرقات التي يفوق عرضها 7 أمتار.

- وكذلك المحافظة على جودة التجهيزات الموجودة على الطرقات من ذلك التنوير العمومي، الأضواء المنظمة لحركة المرور، الجسر المتحرك بينزرت، أنفاق باب سعدون و باب سويقة، جسر رادس حلق الوادي و بطاحات جربة.

## 3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
- محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرقات.
- عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.
- عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.

لذا يجب:

## الملاحق

- إعتقاد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة ومزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادات العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرق
- الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرق يساعد على البرمجة وتسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرق
- توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق والتدخل السريع في الحالات الطارئة،
- ترشيد إقتناء المعدات الجديدة وحسن صيانتها،
- مراجعة النصوص القانونية وعقود الإستغلال الوقتي مع المستلزمين العموميين،
- تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

## - بطاقات مؤشرات الأداء

### للبرنامج 2:

## حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

رمز المؤشر: 1. 1. 2

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 2- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : حماية المدن من الفيضانات
- 3- تعريف المؤشر: نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
- 4- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
- 5- المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر مراعي للأنواع الاجتماعي

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها و قبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الاستراتيجي
- 2- وحدة المؤشر: %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوتقي للمشاريع المسلمة من طرف رؤساء المشاريع
- 4- تاريخ توفّر المؤشر: موفى كل سنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 سنة 2025
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: أحلام الخماسي

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023				
100	98	97	97	96	%	نسبة إنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نظرا لتراجع نسبة تقدم المؤشر بالنسبة لسنة 2021 مقارنة بتقديرات نفس السنة (96 % عوضا عن 99 %) فإن نسبة تقدم المؤشر بالنسبة لسنة 2022 تصبح 97 % عوضا عن 100 % وبالتالي يبلغ المؤشر نسبة تقدم 100 % سنة 2025. بالنسبة لسنتي 2022 و2023 فإن التقديرات المبينة بالجدول مرتبطة أساسا بنسبة تقدم المشاريع المتواصلة أما بالنسبة لسنتي 2024 و2025 فإن التقديرات مرتبطة أساسا بالأجال المقدرة للمشاريع التي سيتم إنجازها. وبصفة عامة فإن هذه التقديرات تعكس مدى تحقيق الهدف الذي يرجع له المؤشر وهو "حماية المدن من الفيضانات".

### 3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع)،
- التعدي على حرمة الملك العمومي للمياه عن طريق البناء الفوضوي بالأساس مما يعقد عملية القيام بالأشغال،
- ارتفاع كلفة الأشغال مقارنة بالكلفة بالصفقات وضرورة توفير إعتمادات إضافية.

## بطاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات.

رمز المؤشر : 2.1.2

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : " حماية المدن من الفيضانات"
- 2- تعريف المؤشر: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1-طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا على الطول الجملي لمنشآت الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر.
- 2-وحدة المؤشر: %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة
- 4- تاريخ توفّر المؤشر: موفى كل سنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>5</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2026
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شكري الخلفي (كاهية مدير)

## III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023				
99	98	97	96	96	%	المؤشر 2.1.2 النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

- 2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ترتبط تقديرات هذا المؤشر بعدد المشاريع المنجزة خلال السنة المنقضية حيث يتم إدراج جهر وتنظيف المنشآت المنجزة ضمن برنامج التدخل السنوي لجهر وتنظيف منشآت الحماية ذات الصلة الذي تقوم به الإدارة. وأخذا بعين الاعتبار لتقديرات المؤشر 1.1.2 خلال السنوات 2022 إلى 2025 تم احتساب نسبة تطور المؤشر 2.1.2 خلال نفس الفترة.

<sup>5</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

### 3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- لقاء الفواضل بجميع انواعها بمجاري الأودية.
- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل احيانا القيام بالاشغال اللازمة.

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

رمز المؤشر 1.2.2:

### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : حماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية
  - 2- تعريف المؤشر: هو النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي.
- يتم اعتماد فترة زمنية معينة وبرمجة الطول المعني بالحماية من الشريط الساحلي خلال هذه الفترة ويتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة تقدم الانجاز مقارنة بالهدف المنشود ويعتبر هذا المؤشر انعكاسا لمدى تحقق جزء من الهدف في فترة زمنية محددة (تم اعتماد فترة مخطط التنمية 2016-2021 و 2022)
- يرتبط هذا المؤشر بإنجاز المشاريع المرسمة بمخطط التنمية وقد تمت مراجعته وإعادته للصفر باعتبار انتهاء القيمة المستهدفة سنة 2022 ووضع قيمة مستهدفة جديدة ضمن مخطط التنمية 2023-2025.



## الملاحق

وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

3- نوع المؤشر: مؤشر منتج

4- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4- التفريعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي للجمهورية التونسية

5- المؤشر في علاقة بالأنواع الإجتماعي: مؤشر غير مراعي للأنواع الإجتماعي

## II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: يعتمد عند احتساب المؤشر المشاريع المنجزة في السنة المعنية: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2023-2025.

2- وحدة المؤشر: نسبة

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع التي هي بصدد الانجاز في السنة المعنية :

- كشف حساب شهر ديسمبر لاحتساب نسبة تقدم المشروع ثم يتم تطبيق النسبة على الطول الجملي المعني بالحماية.

4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع.

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

6- تاريخ توفر المؤشر: عند موفى كل سنة

7- القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % سنة 2025

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ناهد كلاعي

## III - قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
100	60	25	100	89	%	المؤشر 1.2.2 نسبة إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لسنة 2021 حقق المؤشر نسبة 89 % حيث يتم انجاز العديد من المشاريع على غرار (أشغال حماية شواطئ طبرقة، أشغال حماية كرنيش بنزرت : قسط2، أشغال حماية كرنيش بنزرت : قسط3، أشغال حماية فلاز المنستير - القسط3، أشغال حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة، أشغال حماية أجزاء من الشريط الساحلي بجنيانة : قسط3 ، أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس، أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب، أشغال إعادة بناء الرصيف بالميناء العتيق بغار الملح )  
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع أن ترتفع نسبة انجاز المؤشر إلى 100 % وبذلك يتم انجاز جميع المشاريع المبرمجة في المخطط 2016-2022.

- بالنسبة لتقديرات السنوات 2023-2024-2025 فقد تم تحديد القيمة المستهدفة (كلم محمي) بالنظر للمشاريع التي تم اقتراحها ضمن مخطط التنمية 2023-2025.
- وقد تم الشروع في وضع مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي في أفق 2050 والذي سيتم اعتماده لاحقا في وضع القيمة المستهدفة طويلة المدى.

### 3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر :

- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأمواج،
- التعدي على حرمة الملك العمومي البحري عن طريق البناء الفوضوي بالأساس مما يعقد عملية القيام بالأشغال باعتبار عدم خلو حوزة المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة،
- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية حيث تقوم الوكالة بأشغال الحماية خلافا لما ورد بالقانون وتواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية التدخل في المناطق التي تستوجب التدخل العاجل،
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري،

## بطاقة مؤشر الأداء: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

رمز المؤشر: 2.2.2

### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : حماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية
- 2-تعريف المؤشر: المؤشر: هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال ومدى الاستجابة لمتطلبات صاحب المشروع ومستغلي الميناء
- 3-طبيعة المؤشر: مؤشر جودة ،
- 4-نوع المؤشر: مؤشر منتج
- 5-طبيعة المؤشر: جودة.
- 6- التفريعات: يتم التدخل بكامل الموانئ البحرية.
- 7- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): قياس نسبة نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية المفوضة مع احترام الأجال ومبالغ الصفقات وضمان جودة الأشغال
- 2- وحدة المؤشر: %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: رؤساء المشاريع
- 4- تاريخ توفر المؤشر : موفى كل سنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>6</sup>(Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2022
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ناهد قلاعي

### III - قراءة في نتائج المؤشر

<sup>6</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
77	75	72	65	--	%	المؤشر 2.22. مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المفوضة

## 2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

- بالنسبة لسنة 2021 لم يتم استلام أي مشروع وذلك نظرا للتأخير الحاصل في إنجاز الأشغال والنتيجة عن الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا المستجد.
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع أن يرتفع مؤشر مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية المفوضة إلى 65 % وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة.
- وسعيا إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ضببت تقديرات السنوات 2023-2024-2025 بشكل تصاعدي.

## 3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.
- عدم وجود آلية محددة لبرمجة المشاريع المفوضة مع صاحب المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة،
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات والأشغال البحرية،
- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأمواج،

## بطاقة مؤشر الأداء: النجاعة الطاقية للبنىات

رمز المؤشر 1.3.2:

### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز البناء المستدام بمثالية البنىات العمومية
- 2- تعريف المؤشر: النجاعة الطاقية للبنىات: معدل استهلاك الطاقة (التدفئة والتبريد).
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة،
- 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدل نسبة الاستهلاك الطاقى لكل مشروع في طور الدراسة.
2. وحدة المؤشر: kWh/م<sup>2</sup>/السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التصنيف الطاقى للمشروع من خلال برنامج CLIP
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني و يتم التثبت منها من الادارة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: (اللجنة الفنية للبنىات المدنية).
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>7</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 75 kWh/م<sup>2</sup>/السنة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: أحمد بن عثمان

### III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

<sup>7</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2025	2024	2023		2021		
65	67	68	68	70	م <sup>2</sup> /kwh/السنة	المؤشر 1.3.2 النجاعة الطاقية للبنىات

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

- الحاجيات الطاقية للبنىات خلال الفترة الممتدة من 2020 الى 2021 لم تتجاوز 72 م<sup>2</sup>/kwh/السنة "الصف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقى يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 م<sup>2</sup>/kwh/السنة "الصف 3".
- بالنسبة لسنة 2022 من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 68 م<sup>2</sup>/kwh/السنة.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنىات خلال السنوات القادمة.
- ومن أهم الأنشطة نذكر:
- \* انجاز بنىات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.
- \* تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنىات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنىات المستدامة.

## 3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف الاطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنىات.
- محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.
- ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.
- عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

بطاقات مؤشرات الأداء  
للبرنامج 3:  
التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

رمز المؤشر: 1-1-3

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالتهيئة الترابية
- 2- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب معدل الولايات التي تشملها على الأقل دراسة مثال توجيهي للتهيئة الترابية أو دراسة تخص الرصد الترابي.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

## II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : نسبة الولايات التي شملها على الأقل دراسة مثال توجيهي لتهيئة مجموعة عمرانية كبرى أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة منطقة حساسة أو دراسة مثال توجيهي لتهيئة وتنمية الولاية أو دراسة تخص الرصد الترابي أما في حالة تقدم إنجاز دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني تصبح قيمة المؤشر 100% باعتبار أن هذه الدراسة تشمل كامل ولايات الجمهورية.  
وتكون طريقة احتساب هذا المؤشر على النحو التالي :  
عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية التي بصدد الإنجاز ( أ ) .  
عدد دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية الجاهزة ( ب ) : يحتسب عدد الدراسات التي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي 10 سنوات .  
عدد دراسات الرصد الترابي الجاهزة ( ت ) : يتم احتساب عدد الدراسات الجاهزة والتي لم يمر على تاريخ قبولها النهائي أكثر من خمس ( 5 ) سنوات.  
احتساب عدد الدراسات لولاية ما ( ث 1 ) = أ + ب + ت (فالحاصل لهذه الولاية هو 1 عند وجود دراسة أو أكثر من أي صنف من الأصناف الثلاثة، ما عدا هذه الحالة فالحاصل هو 0 )  
احتساب عدد الدراسات لجميع الولايات: ث = ث 1 + ث 2 + ث 3 + ث 4 + ..... + ث 23 + ث 24  
احتساب المؤشر = ( ث ) / 24
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر:<sup>8</sup>(Valeur cible de l'indicateur): 95% سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جمال الدين رويس



## 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات 2021	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023				
95%	90%	87%	85%	83%	نسبة	نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

## 3- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تعتمد التقديرات المتعلقة بتطور مؤشر قيس الأداء من 75 % المسجل سنة 2020 إلى 83% سنة 2022 ثم إلى 95% سنة 2025 على نسق استكمال الدراسات المتواصلة وبرمجة وانطلاق الدراسات الجديدة سواء منها الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى أو المناطق الحساسة أو أمثلة تهيئة وتنمية الولايات بالإضافة إلى دراسات الرصد الترابي وخاصة أطالس الولايات.

## A - بخصوص إنجاز دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية:

## A-1 الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية:

من المتوقع أن يتمّ خلال سنة 2022 الانطلاق في إعداد 4 دراسات تهم المجموعات العمرانية لمدن مراكز الولايات وهي زغوان وتطاوين والمهدية ومدنين ليتم استكمال إنجازها قبل موفى 2024 بالإضافة إلى الإعداد لانطلاق مراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية بولاية المنستير.

## A-2 الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة:

إثر إتمام إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزيرة جربة يتواصل تقدم إنجاز 4 دراسات تهم المناطق الحساسة لساحل أقصى الشمال بينزرت والمناطق الساحلية للوطن القبلي ومنطقة الساحل الشرقي لبنزرت ومنطقة السباسب السفلى التي تهم 28 معتمدية موزعة على 5 ولايات هي القيروان والمهدية وسوسة والمنستير و صفاقس. كما يتوقع الشروع في دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا في نهاية سنة 2022.

## A-3 الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات:

## الملاحق

تم من جملة 14 ولاية داخلية استكمال انجاز دراسات أمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية لتسع ( 9 ) ولايات هي ولاية جندوبة والكاف وسليانة وزغوان والقصرين وسيدي بوزيد وقبلي وقابس في حين يتوقع الانتهاء من إنجاز 4 منها في موفى 2022 وهي تطاوين والمهدية وباجة وتوزر ليكتمل إنجاز الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية لـ 13 ولاية.

### **B- بخصوص إنجاز دراسات الرصد الترابي:**

لقد تم تعزيز مؤشر قياس الأداء بفضل الانتهاء من إعداد دراسات أطالس ولايات سوسة والمنستير والمهدية ولتستكمل بذلك تغطية كامل ولايات الجمهورية بوثائق رقمية للرصد الترابي مع تفاوت زمني يتعين تداركه بتحيينها بنسق أسرع وضمن إطار موحد لإكساب مزيد من النجاعة في استغلال مضمون هذه الأطالس الجغرافية الرقمية. ومن أهم الدراسات الخصوصية التي يتواصل إنجازها خلال سنة 2022 والتي يشمل محيطها كامل التراب الوطني هي دراسة **التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصد العقاري** وتهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجيا للتحكم والتصرف في الرصد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستديمة. ويتوقع الانتهاء من إعداد هذه الدراسة خلال سنة 2023.

### **4- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

إن التقديرات الخاصة بالمؤشر وتطورها من سنة إلى أخرى باعتبار طريقة احتساب المؤشر، تتأثر بثلاثة عوامل هي تقدم إنجاز الدراسات المعنية وتوزعها الجغرافي وتواتر تحيينها. ونظرا لطريقة احتسابه فإن تطور القيمة التي يعكسها المؤشر مرتبط بدرجة أولى بالتوزيع الجغرافي للدراسات على الولايات ثم بحداتها إنجازها حيث أنه بالرغم من تعدد الدراسات وتنوعها بالنسبة لولاية معينة أو مجموعة ولايات وما يتطلبه من جهد للتمكن من خصوصيات الولايات الطبيعية والاقتصادية والتنموية لا تأثير له في قيمة المؤشر بالمقارنة مع عامل التوزيع الجغرافي لمثل هذه الدراسات لتغطية العدد الأكبر من الولايات.

**بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية**

**رمز المؤشر: 1.2.3**

**I- الخصائص العامة للمؤشر**

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني والتحكّم في التوسّعات العمرانية
2. تعريف المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقيّد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وسيتم، في مرحلة أولى، اعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها والفضاءات الخضراء. وحرصا على تكريس مبدأ الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق المخصصة للتجهيزات ونسبة الفضاءات الخضراء (المناطق الخضراء) المخصصة ضمن أمثلة التهيئة (أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للأنواع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : نسبة مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة في أمثلة التهيئة التي تمت المصادقة عليها مقارنة بالمساحة الجمالية لها.
2. وحدة المؤشر: نسبة %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.
4. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 37.6% إلى موفى سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: سلمى القبجي

## III - قراءة في نتائج المؤشر:

### 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023				
37.6 %	37.5 %	37 %	35 %	19 %	نسبة	نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

### 2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

## الملاحق

- باعتبار أن المؤشر المتعلق بنسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية هو مؤشر استراتيجي فمن المتوقع تسجيل نسق ارتفاع مقبول خلال السنوات القادمة حيث من المتوقع تسجيل نسبة 37 % بالنسبة لسنة 2023 ونسبة 37.5 % لسنة 2024.

### 3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة إشكاليات على مستوى التخطيط بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين وتتمثل أهم الإشكاليات فيما يلي:
- طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لإعداد أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات السكنية،
- عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة للتحضير لانطلاق دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ومتابعتها من طرف الجماعات المحلية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية، عدم احترام الأجل التعاقدية،
- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وتغلب النظرة القطاعية لدى بعضها وعدم احترامها للأجل القانونية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الأجل صلب مجلة التهيئة الترابية والتعمير على غرار إجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني وإجراءات المصادقة في مستوى رئاسة الحكومة.
- ضعف قدرة المصالح الجهوية والمحلية على متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية واتخاذ الإجراءات القانونية لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي.

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

### رمز المؤشر: 2.2.3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني والتحكم في التوسعات العمرانية
- 2-تعريف المؤشر: نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

## II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمتلة التهيئة (أمتلة التهيئة العمرانية وأمتلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها.

2-وحدة المؤشر: نسبة %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمتلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

4- تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر مارس من السنة الموالية

5-القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 8.5 % موفى 2025

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : محمد نبيل الحاجي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
8.5%	8.5%	8.5%	9 %	19 %	نسبة	المؤشر 2.2.3 نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية

### 2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة للمؤشر المتعلق نسبة التوسعات على حساب الأراضي الفلاحية فمن المتوقع تسجيل نسبة تقدر بـ 8.5 % بالنسبة إلى سنة 2023 و 8.5 % بالنسبة لسنة 2024.

### 3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بناءات ونسيج عمراني عشوائي قائم على الأراضي الفلاحية،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لتسوية وضعية بناءات قائمة والتجمعات السكنية على الأراضي الفلاحية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الأجال المتعلقة بإجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني .

كما أن محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات المعنية يمثل عائقا على التسريع في نسق الانجاز.

## بطاقة مؤشر الأداء: العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

رمز المؤشر 1/ 3/ 3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية.
2. تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب العدد التراكمي للمساكن التي تمت إزالتها وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها والمساكن الاجتماعية التي تم اقتناؤها وإنجازها والمقاسم التي تمت تهيئتها في إطار البرنامج

## الملاحق

الخصوصي للسكن الاجتماعي وفي إطار اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية ممولة من الصندوق الوطني للنهوض بالسكن والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار برنامج المسكن الأول.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: عدد تراكمي للمساكن الاجتماعية المنجزة والمقاسم المهيئة والقابلة للتسليم والمساكن التي تمّ الانتفاع بها في إطار مختلف البرامج (فوبرولوس و مسكن أول) .

2- وحدة المؤشر: العدد التراكمي

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الإدارة العامة للإسكان، بنك الإسكان، البنك المركزي.

4- تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة الموالية.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 33 ألف مسكنا ومقسما سنة 2025.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة قمر الشابي والسيدة هناء الزواغي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات 2021	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023				
21979	18715	16517	15126	10618	عدد تراكمي	العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
6800	5740	4736	3836	3486		العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفبرولوس
3350	2920	2520	2120	1834		العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الأول
32129	27375	23773	21082	15938		مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة

<sup>9</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغ العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي إلى غاية سنة 2021، 10618 مسكنا ومقسما موزعة كما يلي: 6127 مسكنا في إطار العنصر الأول إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة و4491 مسكنا في إطار العنصر الثاني بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم. ومن المنتظر أن يبلغ عدد المساكن المنجزة سنة 2022، 15126 مسكنا منها 7400 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية و 7726 مسكنا في إطار عنصر بناء مساكن اجتماعية.

وستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا اي بزيادة عن سنة 2022 بـ1391 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، وبالنسبة لسنة 2024 ستكون التقديرات 18715 مسكنا بحساب 10159 مسكنا في إطار العنصر الأول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني. اما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار الفبرولوس، من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على المساكن الممولة في إطار هذه الآلية حيث تضمن مشروع الأمر المنفح للأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء العديد من التسهيلات التي من شأنها توسيع دائرة المستفيدين من تمويلات الصندوق وتشجيع الباعثين العقاريين على إنتاج هذا الصنف من المساكن، من ذلك:

- إضافة صنف جديد "فوبرولوس 4" للأجراء الذين تتراوح أجورهم بين 4.5 و6 مرات الأجر الأدنى المضمون
- التمديد في السن القصوى للحصول على قرض فوبرولوس إلى حدود 75 سنة
- فتح المجال أمام الأجراء للجمع بين قرض اقتناء قطعة أرض وقرض بناء مسكن
- تمكين فئة الفوبرولوس 2 و3 و4 من اقتناء مساكن فردية مع الترفيع في المساحة المغطاة إلى حدود 100 م<sup>2</sup>.
- تمكين الأجراء من قروض فوبرولوس في حدود 90% من ثمن المسكن دون السقف المعمول به حاليا
- الترفيع في سقف ثمن بيع المتر المربع المغطي من 3 إلى 3,3 مرة الأجر الأدنى
- الترفيع في سقف ثمن بيع المتر المربع المهيأ للأراضي الصالحة للبناء من 0,7 إلى 0,75 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

### 3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي في كل الولايات،
- عدم توفر المعلومة حول عدد المساكن والمقاسم الجاهزة في الابان نظرا لتعدد المتدخلين
- ارتفاع عدد مطالب للحصول على مسكن او مقسم اجتماعي وعدم القدرة على الاستجابة لكل المطالب.
- وجود اشكاليات فنية مع المستلزمين العموميين تسببت في تأخر استكمال بعض مشاريع بناء مساكن اجتماعية



- عدم توفر الرصيد العقاري لإنجاز المساكن الجديدة عوضاً عن المساكن البدائية في مناطق أخرى،
- أما بالنسبة للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الأول فقد شهد البرنامج بطء في الإنجاز حيث يتراوح معدل المساكن الممولة في إطار البرنامج سنوياً حوالي 400 مسكناً، وذلك للأسباب التالية:

- توظيف الأداء على القيمة المضافة على المساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين
- الارتفاع المتواصل في أثمان المساكن المعروضة للبيع
- ارتفاع نسبة الفائدة الموظفة على القروض البنكية بالنظر لارتفاع نسبية السوق النقدية
- انخفاض المقدرة الشرائية للمواطن جراء الارتفاع المشط للأسعار

## بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

رمز المؤشر 3: 1/3

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهديب وإدماج الأحياء السكنية
2. تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهديبها سنوياً مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

## II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للأحياء السكنية التي يتم تهيئتها سنويا / العدد الجملي للأحياء المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: العدد التراكمي
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
4. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: تهذيب 82 % من الأحياء المبرمجة خلال سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: منصف السوداني

## III - قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات 2021	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2025	2024	2023				
0	0	100	98	88	%	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 (الجيل الأول)
64	35	12	0	0		النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 159 حيا (الجيل الثاني)
82	67	56	58	45		المجموع*

\* إن احتساب النسبة التراكمية للمجموع تتعلق بإنجازات كل البرامج الوطنية الجيل الأول والثاني

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نلاحظ أن ارتفاع مجموع النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية الجيل الأول من 88 % سنة 2021 إلى 98 % سنة 2022 تعود إلى بلوغ مرحلة متقدمة من إنهاء جل المكونات خلال موفى سنة 2022 ما عدى نسبة قليلة في حدود 2% سنة 2023 .  
تم تسجيل نسق مرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول مع موفى شهر جوان 2022 إنجاز ما يلي:

- انتهت أشغال البنية الأساسية بـ 143 حيا من جملة 155.

- انتهت أشغال مكونة تحسين سكن بـ 104 حيا المبرمجة وتم التدخل في 10250 مسكنا.

- انتهاء 84 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 119 مشروع مبرمج.

من المؤمل أن تنتهي كل مكونات البرنامج سنة 2023.

أما في ما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية: حيث يتميز هذا البرنامج بالقيام بالعديد من الدراسات قبل الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال وتتمثل في:

- الدراسات العمرانية والفنية للمشاريع،
- دراسة النجاعة الطاقية للمشاريع،
- دراسات البرمجة الوظيفية للتجهيزات الجماعية والفضاءات الصناعية،
- دراسات المخطط البيئي والاجتماعي للمشاريع،
- مهمة المساندة الفنية للمقاربة الاجتماعية والبيئية للمشاريع،
- مهمة المساندة الفنية لتنفيذ مكونة المقاسم المعدة للبناء

انطلقت الدراسات منذ انطلاق البرنامج سنة 2019 وتتواصل سنة 2020 ما من شأنه أن يؤخّر في احتساب المؤشر المتعلق بالنسبة التراكمية للأحياء المنتهية التي من المؤمل أن تنطلق سنة 2021.

وتجدر الإشارة إلى أنه ، تم احتساب نسبة إنجاز 16 % تقديرات البرنامج لسنة 2022 بملف المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 على أن يتم إنجاز حوالي 25 حي والحال أنه لم يتم إنجازها ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- التأخير في إنجاز الدراسات ( طول إجراءات الإعلان عن طلب قبول الترشيحات لانتقاء مكاتب الدراسات .
- المقاربة البيئية والاجتماعية للمشاريع( توفير مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية).

ملاحظة: بالإضافة إلى البرامج الوطنية المذكورة فإن وزارة الشؤون المحلية والبيئة تشرف على عدّة برامج أخرى لتهذيب الأحياء الشعبية نخصّ بالذكر منها البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي الذي يتمثل في تهذيب 220 حي بكلفة تناهز 225 مليون دينار وتتولى وكالة التهذيب والتجديد العمراني إنجاز جزءا منه يتمثل في تهذيب 146 حي بقيمة 153 مليون دينار.

### 3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة في توفير الاعتمادات لتهذيب الأحياء العشوائية ، خاصة وأن الدولة هي التي تتحمل كامل الكلفة دون مساهمة المواطن.
- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.
- تعقيد إجراءات طلب العروض.
- توفير مكاتب الدراسات المختصة في النجاعة الطاقية.

### بطاقة مؤشر الأداء: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية

رمز المؤشر: 3.3.3

#### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والسكن الميسر وتأهيل وتهذيب الأحياء السكنية
2. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال إنجاز وتوفير مساكن و مقاسم اجتماعية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

1. طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمساكن و مقاسم اجتماعية / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية.
2. وحدة المؤشر: نسبة تراكمية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القوائم النهائية للمنتفعين المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية والمعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للإعلام والتطبيقات الإعلامية المعدة في الغرض.
4. تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 40 % إلى موفى سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة منية بالحاج فرحات

## III-قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2025	2024	2023		2021		
%41	%38	%35	%32	%29	نسبة تراكمية	النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعي عبر إزالة المساكن البدائية وإعادة بنائها على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها
%50	%50	%47	%44	%41		النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم
%40	%38	%36	%33	%30		النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن ومقاسم اجتماعية/العدد التراكمي الجملي للمنتفعين

## 2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8216 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2022، 2706 امرأة مقابل 5509 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 33 % موزعة كما يلي:

\*2532 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 32 % من العدد الجملي للمساكن التي تم تسليمها والمقدرة بـ7403 مسكن.

## الملاحق

\*354 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 44 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تم تسليمها والمقدرة بـ813 مسكن.

3. ويمكن تفسير انخفاض نسبة النساء المنتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بوجود توفر شرط إشغال مسكن بدائي من قبل المنتفع حيث يكون الرجال أوفر حظا من النساء في استغلال عقار.

4. نلاحظ أن أعلى نسبة للنساء المنتفعت بمساكن أو مقاسم اجتماعية توجد بالجنوب الغربي بولايات توزر وقفصة وقبلي (46%) حيث بلغت نسبة النساء في ولاية توزر (58%) وهي الأعلى مقارنة بباقي ولايات الجمهورية. أما بولايات الشمال الغربي بياجة وجندوبة والكاف وسليانة فتعتبر نسبة النساء اللاتي انتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي الدنيا (29%) مقارنة ببقية الجهات حيث تبلغ النسبة بولاية جندوبة 24(%) .

5. تقدر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 36% خلال سنة 2023 و40% سنة 2025 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات

### 3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- التطبيقية الإعلامية المتعلقة بترتيب المترشحين للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تتضمن جنس المنتفع.
- المقاييس التي يتم اعتمادها للترشح للانتفاع بالمساكن والمقاسم الاجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المدنية للمنتفع (أرملة، مطلقة... ) في حين أنها تأخذ بعين الاعتبار أفراد العائلة من ذوي الاحتياجات الخصوصية.
- المعطيات التي يتم اعتمادها في احتساب المؤشر لا تشمل جميع البرامج السكنية الموجهة للفئات محدودة ومتوسطة الدخل كبرامج السكن الممولة عبر صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء والمسكن الأول بالإضافة إلى المساكن المنجزة من قبل مختلف الفاعلين العموميين وذلك نظرا لعدم وجود قاعدة بيانات.
- إن تقديرات عدد المنتفعين بالمساكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها يرتبط أساسا بجاهزية المساكن التي تشكو صعوبات تتعلق بتواتر غلاء أسعار مواد البناء وندرة اليد العاملة وغلائها خصوصا وأنه لا يمكن تجاوز الكلفة القصوى لإنجاز مسكن والتي تم تحديدها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والنصوص القانونية المتممة والمنقحة.
- إن احتساب تقديرات المؤشر فيما يتعلق بعنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية يرتبط أساسا بمدى جاهزية القوائم النهائية والتي تعتبر من مشمولات اللجان الجهوية في مختلف الولايات.

- بطاقات مؤشرات الأداء  
للبرنامج 9:  
القيادة والمساندة

## بطاقة مؤشر الأداء نسبة تحقيق أهداف المهمة

رمز المؤشر: 1.1.9

### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين حوكمة المهمة.
- 2- تعريف المؤشر: قيس معدل انجاز أهداف المهمة مقارنة بالتقديرات المرسومة.
- 3 -طبيعة المؤشر: فاعلية ونجاعة.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
- 2- وحدة المؤشر: النسبة المئويةية (%)
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 99 % بحلول سنة 2025.
- 6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطار.

### III - قراءة في نتائج المؤشر



## 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			توقعات	انجازات	الوحدة	المؤشر
2025	2024	2023	2022	2021		
99	98	97	96	101	%	1.1.9: نسبة تحقيق أهداف المهمة

## 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر أن يبلغ مستوى انجاز المهمة 97 % خلال سنة 2023 حيث هناك سعي لتحسين مستوى مختلف المؤشرات نذكر أساسا:

**المؤشر 1.1.1 "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة":** من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 61 %، (تقديرات سنة 2022 تمثل 57 %)، حيث من المنتظر أن ينتهي الجزء المدو- مدنين من الطريق السيارة قابس – مدنين مع موفى الثلاثية الثانية لسنة 2023 وكذلك ستتقدم اشغال الطريق السيارة تونس – جلمة مع الإنطلاق في انجاز الجزء السبخة – جلمة (4 أقساط) مع بداية سنة 2023 مما سيكون له تأثير على تقديرات 2023.

**المؤشر 2.2.2 "مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة":** تسعى الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى تطوير مستوى الأداء الفني للمشاريع بشكل تصاعدي ليبلغ 72 % خلال سنة 2023 حيث قدر بحوالي 65 % سنة 2022.

**المؤشر 1.3.3 "مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة":** ستبلغ تقديرات المؤشر لسنة 2023، 16517 مسكنا اي بزيادة عن سنة 2022 بحوالي 1391 مسكنا في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، وبالنسبة لسنة 2024 ستكون التقديرات 18715 مسكنا بحساب 10159 مسكنا في إطار العنصر الأول و8556 مسكنا في إطار العنصر الثاني، أما بالنسبة لسنة 2025 ستكون التقديرات كما يلي: 21979 مسكنا اجتماعيا منها 10969 مسكنا في إطار العنصر الأول و11010 مسكنا في إطار العنصر الثاني.

**المؤشر 2.3.3 "النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية":** من المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 56 % سنة 2023 حيث أنه من المؤمل أن تنتهي كل مكونات برنامج تأهيل الأحياء السكنية الجيل الأول سنة 2023 (الهدف بلوغ نسبة 98 % سنة 2022) أما فيما يتعلق بالجيل الثاني من برنامج تهديب وإدماج الأحياء السكنية فقد تم القيام بالعديد من الدراسات ومن المنتظر أن يتم الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال سنة 2023.

**المؤشر 1.2.9 "تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد"** من المؤمل أن تشهد سنة 2023 تحسنا نسبيا في سد الشغورات الناجمة عن التقاعد وذلك من خلال الإستفادة من آلية الترفيع الإختياري في سن التقاعد من جهة والسعي إلى الرفع في سقف الحاجيات من الموارد البشرية قصد بلوغ معدل يضمن تحقيق التوازن البشري داخل الهيكل الإداري من جهة أخرى من المنتظر أن يبلغ التعويض 100 % (من المتوقع أن يبلغ 57 % سنة 2022).

**المؤشر 2.2.9 "نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية"** العمل على بلوغ نسبة 11.5 % سنة 2023 وهي نسبة أكثر تقاؤل من سنة 2022 (9.5 %).

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

## الملاحق

\* التركيز في إعداد الميزانية على المشاريع التي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج الجديدة المنبثقة عن المجالس الوزارية.

\* حسن تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الإستثمارات العمومية.

\* يعتمد المؤشر على إحتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إما على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

### 3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الأجل ومن حيث العراقيل والإشكاليات التي يمكن أن تعترضها والتي تحول دون إنجاز المشاريع على غرار إشكاليات عقارية ومالية وأخرى مرتبطة بالمقاولات والإجراءات الإدارية).

## بطاقة مؤشر الأداء : التطور السنوي لزيارة مواقع واب الوزارة

رمز المؤشر: 2-1-9

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين حوكمة المهمة
  - 2- تعريف المؤشر: تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة
  - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
  - 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: تطور المعدل السنوي لعدد الزيارات اليومية إلى موقع واب الوزارة
- 2- وحدة المؤشر: وحدة/يوم

- 3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : خدمة Google Analytics  
 4- تاريخ توفر المؤشر: في كل وقت  
 5- القيمة المستهدفة للمؤشر:  
 6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة البحث والتنظيم والإعلامية (DROI)

### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات				الإنجازات			الوحدة	المؤشر
2025	2024	2023	ق.م. 2022	2021	2020	2019		
1200	1000	800	500	394	384	241	التطور السنوي لزيارة مواقع واب الوزارة وحدة/اليوم	

#### 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ أن معدل عدد الزيارات اليومية لموقع الواب تطور بصفة ملحوظة بين سنتي 2019 و2020 ويرجع ذلك إلى وضع الصيغة الجديدة للموقع في موفى سنة 2018. وبرمجت الوزارة إعادة صياغة الموقع في سنة 2022.

#### 3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر يعبر على التواصل مع الجمهور عبر موقع واب الوزارة فقط، ويمكن التفكير في إدماج صفحة الفيسبوك إلى هذا المؤشر خاصة أنه لها صدى معتبر لدى الجمهور.

### بطاقة مؤشر الأداء: تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد

رمز المؤشر: 1.2.9

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص
- 2- تعريف المؤشر: ضبط نسبة تعويض الانقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد
- 3- طبيعة المؤشر: نجاعة
- 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- 5- المؤشر في علاقة بالأنواع الإجتماعي: غير مراعي للنوع الإجتماعي

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: ( عدد الإنتدابات المبرمجة/عدد الأعوان المحالين على التقاعد)\*100
- 2- وحدة المؤشر: مؤشر قاعدة 100
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهر أفريل من كل سنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100.
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون الإدارية.

#### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

■ تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد حسب السلك :

التقديرات			توقعات	الوحدة	المؤشر 1.2.9
2025	2024	2023	2022		
76	83	68	67	عدد	عدد الإنتدابات المبرمجة من الأسلاك الفنية والتقنية (1)
76	83	46	37	عدد	عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأسلاك الفنية والتقنية (2)
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>148</b>	<b>181</b>	%	النسبة (1) نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد 100*2/1
24	27	45	00	عدد	عدد الإنتدابات المبرمجة من الأسلاك الأخرى (1)
24	27	11	13	عدد	عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأسلاك الأخرى (2)
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>409</b>	<b>00</b>	%	نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد
83	104	120	00	عدد	عدد الإنتدابات المبرمجة من سلك العملة (1)
83	104	73	67	عدد	عدد المحالين على التقاعد من سلك العملة (2)
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>164.3</b>	<b>00</b>	%	نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>210</b>	<b>57</b>	قاعدة 100	المؤشر 100*2/1

■ تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد حسب التعيين مركزي/جهوي

تقديرات						2021		الوحدة	المؤشر 1.2.9
جهوي			مركزي			جهوي	مركزي		
2025	2024	2023	2025	2024	2023	2022	2022	عدد	عدد الإنتدابات المبرمجة من الصنفين أ1 وأ2 (1)
47	57	58	23	20	30	64	03		
47	57	32	23	20	15	28	12	عدد	عدد الأعوان المحالين على التقاعد الصنفين أ1 وأ2 (2)
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>152</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>200</b>	<b>320</b>	<b>25</b>	%	نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد 100*2/1
21	24	20	06	9	5	00	00	عدد	عدد الإنتدابات المبرمجة من الأصناف أ3 ب- ج- د (1)
21	24	7	06	9	3	10	02	عدد	عدد الأعوان المحالين على التقاعد من الأصناف أ3 ب- ج- د (2)
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>285.7</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>166.66</b>	<b>00</b>	<b>00</b>	%	نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد

100*2/1								
63	88	80	20	16	40	00	00	عدد عدد الإنتدابات المبرمجة لجميع أصناف العملة (1)
63	88	67	20	16	6	58	8	عدد عدد العملة المحالين على التقاعد (2)
100	100	119.4	100	100	666.6	00	00	% نسبة تعويض الإنقطاعات الناتجة عن الإحالة على التقاعد 100*2/1
100	100	149	100	100	312.5	66.66	13.63	قاعدة 100 المؤشر 100*(2)/(1)

## 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يتوقع تسجيل إنتعاشة نسبية في سد الشغورات المتعلقة ببعض الإختصاصات التقنية والفنية خلال سنة 2022 وهي إن كانت تقطع مع المؤشرات السلبية خلال السنوات الماضية إلا أنها تبقى غير كافية سيما وأن هذا التعزيز إقتصر فقط على صنفى 1 و 2 من سلك المهندسين والتقنيين مقابل تواصل عجز أسلاك أخرى عن دعم مواردها على غرار السلك الإداري المشترك أو حتى سلك العملة المتخصصين.

## 3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتميز هذا المؤشر بعدة صعوبات ونقائص تنحصر في النقاط التالية :

- صعوبات على مستوى ضبط التقديرات المتعلقة بعدد الأعران المحالين على التقاعد بالنسبة إلى السنوات القادمة وذلك يعود بالأساس إلى إعتدال آلية الترفيع الإختياري في سن الإحالة التقاعد من قبل الأعران المعنيين وما تطرحه من إشكاليات من خلال حدوث تفاوت بين العدد الفعلي و العدد التقديري للأعران المحالين على التقاعد وهو سيؤثر على تحديد الحاجيات الحقيقية من الإنتدابات .

- تعارض آلية الترفيع الإختياري في سن الإحالة التقاعد مع مبدأ السنوية عند الإعداد السنوي للميزانية نظرا لإعتداله على تاريخ الستة أشهر لتقديم مطلب الترفيع الإختياري في سن الإحالة على التقاعد من قبل الأعران المعنيين وهو يؤدي إلى إنعدام الدقة في تحديد الأعران المحالين على التقاعد بصفة سنوية

- عدم إمكانية ضبط أعداد الأعران الراغبين في الإحالة على التقاعد النسبي لتوفر شرطي الأقدمية والسن أو لأسباب صحية غير ناتجة عن العمل وذلك نظرا لكونها تكون بطلب من العون وتخضع لمصادقة هيكل أخرى (الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية، رئاسة الحكومة.. ) وكذلك العملة القائمين بأعمال منهكة ومخلة بالصحة وذلك بإعتبار صعوبة حصرهم وتحديد خططهم التي يبارشونها حتى يتسنى إدراجهم ضمن المشمولين بالإحالة على التقاعد

- عدم القدرة على برمجة الحاجيات من الإنتدابات من خلال الإعتدال فقط على الإحالات على التقاعد لتصبح بذلك مقتصرة على التعويض من الجانب الكمي في حين أن برمجة الحاجيات يجب أن يأخذ بعين الإعتبار تحسين القدرة على الأداء بأكثر جدوى وفاعلية حتى بموارد بشرية أقل من القيمة المنشودة .

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان (إ.مركزية) المتكونين في المجالات ذات الأولوية

رمز المؤشر: 2.2.9

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص
- 2- تعريف المؤشر: يبين المؤشر المجهود المبذول للرفع من مستوى و قدرات الموارد البشرية
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 4- نوع المؤشر: مؤشر منتج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: غير مراعي للنوع الإجتماعي

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : مجموع عدد الأعوان الإدارات المركزية المتكونين في المجالات ذات الأولوية ( التي تم تحديدها في مخطط التكوين السنوي) ÷ العدد الجملي (أعوان إ.مركزية) من الجمهور المستهدف (صنف "1" ، "2" و "3") بهذه الأنشطة التكوينية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور، قائمات الأعوان من منظومة "أمد"
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 14 % في غضون الثلاثة سنوات المقبلة.
- 6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للتخطيط و التعاون و تكوين الإطارات.

### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

الإنجازات											الوحدة	مؤشر قيس الأداء	
2021			2020				2019						
220			147				346				عدد	عدد أعوان الإدارات المركزية المتكونين في المجالات ذات الأولوية	
المجموع	3أ	2أ	1أ	المجموع	3أ	2أ	1أ	المجموع	3أ	2أ	1أ	عدد	العدد الجملي من الجمهور المستهدف (صنف "1" ، "2" و "3").
2557	802	328	142 7	2068	850	423	795	2076	881	410	785	عدد	
%8٠6			%7٠11				%16٠67				نسبة	المؤشر	

التقديرات			2022	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2025	2024	2023			
300	300	250	240	عدد	عدد الأعران المتكونين في المجالات ذات الأولوية
2110	2110	2170	2480	عدد	العدد الجملي من الجمهور المستهدف لهذه الأنشطة التكوينية
14	14	11,5	9,5	نسبة	المؤشر

## 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر تراجع كبير خلال سنة 2020 و يعزى ذلك للإجراءات الإحترازية التي تم إتخاذها لمجابهة جائحة كوفيد 19 و التي أمتد إلى غاية سنة 2021 غير أنه تم التدارك خلال الجزء الأخير من هذه السنة، حيث على الرغم من النتائج الضعيفة المسجلة في بداية السنة تم تحقيق تقدم و بلوغ نسبة 8,6% أكثر بنقطتين من التوقعات وذلك نتيجة التوجه نحو التكوين عن بعد من ناحية و التوفيق في إنجاز أغلب دورات التكوين ذات الأولوية المدرجة في طلب العروض من ناحية أخرى.

و في ما يتعلق بتقدم إنجاز مخطط التكوين لسنة 2022 تبدو الظروف ملائمة و واعدة للمحافظة على ما تم إنجازه على الأقل خلال السنة الفارطة و العمل على بلوغ نسبة أكثر تفاؤل (9,5%).

## 3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إمكانية مشاركة نفس العون في عدة دورات تكوين و إحتسابه أكثر من مرة،
- صعوبة في تحديد مواضيع التكوين ذات الأولوية بالدقة اللازمة خاصة على مستوى التقديرات و نفس الشيء بالنسبة إلى للجمهور المستهدف.
- عدم تمكن إنجاز أغلب المواضيع المبرمجة خاصة التي يقع إدراجها في طلب عروض و ذلك لعدم توفر منشطين مختصين في هذه المجالات لدى مؤسسات التكوين.
- ضعف الإعتمادات المرصودة للتكوين.
- بالنسبة إلى تفرعات المؤشر : إستحالة تحديد عدد أعران الإدارات المركزية أو الجهوية المتكونين في المجالات ذات الأولوية سواء على مستوى المنجز أو على مستوى التوقعات و التقديرات

## بطاقة مؤشر الأداء: مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر: 3.2.9

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية حسب الحاجة و ضمان المساواة و تكافؤ الفرص
- 2- تعريف المؤشر: إبراز نسبة مشاركة المرأة في الخطط الوظيفية و مراكز إتخاذ القرار

**II- التفاصيل الفنية للمؤشر**

- 1- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإطارات النسائية اللاتي يشغلن خطط وظيفية/ العدد الجملي للخطط غير الشاغرة ) / (عدد الإطارات النسائية(أ+1) / مجموع إطارات الوزارة (أ+1))\*100
- 2- وحدة المؤشر: مؤشر قاعدة 100
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100.
- 6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة الشؤون الإدارية.

**III- قراءة في نتائج المؤشر****1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

التقديرات			2022	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2025	2024	2023		2021	2020	2019		
%41	%41	%40	%39	37	38%	36%	نسبة	نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية (1)
%37	%37	%37	%37	37	36%	32%	نسبة	نسبة الإطارات النسائية في الوزارة (2)
109	109	109	105	100	105	113	قاعدة 100	مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية (1)/(2)*100

**2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر****(1) الإنجازات:**

- رغم الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة فقد تم خلال سنة 2021 تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية (القيمة الأدنى 100) ومن المتوقع أن يواصل هذا الارتفاع خلال سنة 2022 ليلبغ 105. أما خلال الثلاث سنوات الموالية فيمكن أن نشهد استقرارا للمؤشر نتيجة الاستقرار الذي قد يشهده عدد الخطط المشغولة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى.

**(2) الصعوبات والإشكاليات المعترضة:**

- يجد الهدف الذي يرجع إليه المؤشر المتمثل فيتحقيق نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي في التكاليف بالخطط الوظيفية إشكاليات متعددة أهمها :  
 \* عدم توفر المعطيات اللازمة والكافية لاحتساب المؤشر سواء على المستوى المركزي أو الجهوي.  
 \* عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتحديد العدد الجملي للخطط الوظيفية غير الشاغرة خلال الثلاث سنوات القادمة من جهة ونوعية هذه الخطط من جهة أخرى وبالتالي صعوبة تحديد نسبة تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية عامة ومواقع اتخاذ القرار خاصة ومدى الالتزام باحترام مبدأ التناسف.



\* صعوبة ضبط التقديرات نظرا لتعدد مقاييس وشروط التكاليف بالخطط الوظيفية.

### 3 - تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة على تحديد نسبة الإطارات النسائية في الوزارة حسب نوعية الخطة الوظيفية نظرا لتعدد شروط التكاليف.
- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتعدد مقاييس التكاليف بالخطط الوظيفية.

## بطاقة مؤشر الأداء : نسبة تحقيق ديمومة الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.9

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج
2. تعريف المؤشر: نسبة تغطية المبرمج في الميزانية للمنجز فعليا
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الإجتماعي: مؤشر غير مراعي للأنواع الإجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: ( الإنجازات / الإعتمادات المرسمة ) \* 100
2. وحدة المؤشر: نسبة %
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : منظومة " أدب " و " سياد " و " أمد "
4. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: يهدف هذا المؤشر تحقيق نسبة إنجاز للإعتمادات المبرمجة بنسبة 100 %.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للمصالح المشتركة ( إدارة الشؤون المالية).

## III- قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الإنجازات												الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021				2020				2019					
قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير		
1.560.030	2.750	60.390	114.900	1.463.000	3.455	58.354	107.492	1.000.000	4.168	54.748	102.233	أد	الإعتمادات المرسمة
834.530	2.424	59.233	109.863	1.462.170	3.444	55.888	104.473	1.069.752	4.121	54.162	93.933	أد	الإعتمادات المنجزة
53,5%	88,1%	104,0%	95,6%	99,9%	99,7%	95,8%	97,2%	107,0%	98,9%	98,9%	91,9%	%	النسبة
المجموع				المجموع				المجموع					
1.735.000				1.632.301				1.161.149				أد	الإعتمادات المرسمة
1.008.600				1.625.975				1.221.968				أد	الإعتمادات المنجزة
58,1%				99,6%				105,2%				%	النسبة

التقديرات

2022

الملاحق

2025				2024				2023							
قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير	قسم الإستثمارات	قسم التدخلات	قسم وسائل المصالح	قسم التأجير
1.613.745	4.902	64.143	133.770	1.518.460	4.159	62.275	125.750	1.475.420	3.429	60.461	122.500	1.418.705	3.429	58.700	120.486
1.613.745	4.902	64.143	133.770	1.503.275	4.117	61.652	124.492	1.445.912	3.360	59.252	120.050	1.387.830	3.120	57.000	110.000
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	99,0%	99,0%	99,0%	99,0%	98,0%	98,0%	98,0%	98,0%	97,8%	91,0%	97,1%	91,3%
مجموع السنة				مجموع السنة				مجموع السنة				المجموع			
1.816.560				1.710.644				1.661.810				1.601.320			
1.816.560				1.693.537				1.628.574				1.557.950			
100,0%				99,0%				98,0%				97,3%			

## 2-تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تحقيق نسبة إنجاز للاعتمادات التي وقع تقديرها وترسيمها بنسبة 100% وذلك ضمانا لمبدأ المصداقية من جهة اي مصداقية البرمجة و ضمان تغطية ما هو مبرمج من اعتمادات لجملة النفقات الفعلية المنجزة خلال السنة المالية

كما يهدف من جهة أخرى إلى المحافظة على ديمومة الميزانية أي ضمان تغطية المبرمج للنفقات الوجوبية والحتمية و الجديدة الواجب برمجتها بطريقة تضمن تغطيتها لنفقات السنة المالية.

و رغم التراجع الذي سجله المؤشر سنة 2021 بسبب تجميد اعتمادات الاستثمار فالتوقعات بالنسبة للسنة 2022 قد تبلغ نسبة 97.3% .

أما 2023 و 2024 و 2025 فمن المنتظر أن تبلغ النسبة تدريجيا 100% و يتطابق ما هو مبرمج لما هو منجز دون زيادة ولا نقصان وذلك بإتباع توجهات رئاسة الحكومة و برمجة تعتمد معايير موضوعية مضبوطة

### 3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإعتاد في البرمجة على معايير أكثر واقعية و السعي لإرساء تطبيقية داخلية لتجميع الطلبات المركزية والجهوية

- الإطلاع على نتائج البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها لتلافي عوائق الإنجاز

- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج و البرامج الفرعية و المديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية

- توفير الاعتمادات الضرورية مسبقا و التسريع في خلاص المقاولات

### 4.تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية

- طول الإجراءات الإدارية

- تعطل المشاريع الناتجة عن المشاكل العقار

**بطاقة مؤشر الأداء : تكلفة التسيير لكل عون**

**I- الخصائص العامة للمؤشر**

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج
- 2- تعريف المؤشر: المتابعة السنوية لتطور الإعتمادات المخصصة لمصاريف التشغيل
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

**II- التفاصيل الفنية للمؤشر**

- 1- طريقة احتساب المؤشر: مصاريف التشغيل المنجزة / عدد الأعوان
- 2- وحدة المؤشر: الألف دينار
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة " أدب " و " إنصاف " و " أمد "
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: تحقيق نسبة 3% كنسبة قصوى لتطور المؤشر سنة 2024
- 6- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة ( إدارة الشؤون المالية).

**III- قراءة في نتائج المؤشر****1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

التقديرات			2022	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2025	2024	2023		2021	2020	2019		
3688	3850	4019	4195	4249	4456	4383	عدد الأعوان	
18.581	18.217	17.860	17.510	17.166	19.014	18.894	نفقات التشغيل	
5,038	4,731	4,443	4,174	4,04	4,27	4,31	كلفة التشغيل لكل عون	
106	106	106	103	95	99	97	نسبة تطور	

**2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

- تم خلال سنة 2021 تسجيل انخفاض ملحوظ لمؤشر تكلفة التشغيل لكل عون حيث بلغت (4,04 أ د) مقارنة بسنة 2020 (4,27 أ د) ويعود ذلك أساسا لانخفاض نفقات تشغيل الأعوان (17,2 م د) وقد بلغت قيمة المؤشر 95.
- من المتوقع أن تسجل تكلفة التشغيل لكل عون خلال سنة 2022 ارتفاعا مقارنة بسنة 2021 باعتبار تواصل تقلص عدد الأعوان من ناحية (1.27% -) وارتفاع نفقات التشغيل من ناحية أخرى (2%)، على أن تبلغ كلفة التشغيل لكل عون (4,174 أ د و قيمة المؤشر 103).
- من المتوقع أن تشهد قيمة المؤشر استقرارا خلال الثلاث سنوات القادمة (106) على أن تبلغ كلفة التشغيل لكل عون 5 أ د سنة 2025 وذلك نظرا لتقلص عدد الأعوان.

**3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- مزيد إحكام التصرف الرشيد في نفقات التسيير وخاصة النفقات المخصصة للطاقة،
- تحديد الحاجيات بكل دقة،
- الإعداد الجيد للبرمجة السنوية للنفقات،
- تجميع الشراءات،
- التوزيع الأمثل لنفقات التسيير بين البرامج.

#### 4-تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- المشاريع الهامة لوزارة التجهيز تتطلب مصاريف تسيير هامة حتى يتسنى التحكم في المشاريع والأجال والجدوى والكلفة،
- غياب الموازنة بين نفقات التسيير ونفقات الاستثمار،
- اختلاف تكلفة التسيير من برنامج إلى آخر،
- ضبط نفقات التسيير يخضع لتقديرات وزارة المالية وليس للأهداف و الأنشطة المبرمجة.

بطاقة مؤشر الأداء :نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

## رمز المؤشر: 3.3.9

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان نجاعة البرامج.
2. تعريف المؤشر: تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نفقات التنمية المأمور بصرفها/اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة
2. وحدة المؤشر: النسبة المئويةية (%)
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة أمد
4. تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 79% في موفى 2025.
6. المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة ( إدارة الشؤون المالية)

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات	الإنجازات			الوحدة	المؤشر 3.3.9
2025	2024	2023		2021	2020	2019		
79	75	74	72	35	64	87	%	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر
1230	1130	1068	1025	545	839	870	م د	نفقات التنمية المأمور بصرفها
1560	1507	1463	1418	1560	1308	1000	م د	اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة( نفقات الإستثمار + نفقات العمليات المالية)

2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2021 ب 35% أقل من التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 70% ويرجع ذلك أساسا إلى الوضع الوبائي الذي عاشته البلاد سنة 2021 و ما انجر عن ذلك من إجراءات كان لها تأثير مباشر على نسق التنمية ككل انجر عنه أدت لتحقيق نسبة 35% وهي نسبة تمثل 48% مما تم تقديره و تعتبر تراجعا مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2020 و البالغة 64% والمتأتية أساسا من خلاص مخذات المقاولات لسنة 2019 و المقدرة ب 360 م د.

و ينتظر من توقعات 2022 أن ترتفع النسبة مقارنة بسنة 2021 إلى حدود 72% ويعود هذا إلى انتعاشه الاقتصاد الوطني التدريجية استئناف حظائر الأشغال وعودة النسق العادي للعمل والانطلاق في إنجاز مشاريع جديدة و مواصلة مشاريع أخرى و سيتواصل استهلاك اعتمادات التنمية خلال سنة 2023 ليصل إلى حدود 74% و سيتواصل ارتفاعه ليلبغ 79% في موفى سنة 2025.



### 3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:

- طول الإجراءات الإدارية في المسائل العقارية والمالية.
- تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وقاهرة خارجة عن نطاق الإدارة.
- تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاول.
- تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهيكل المكلفة بتنفيذ المشاريع
- حجم الإعتمادات المرسمة لها تأثير مباشر على المؤشر سواء بالزيادة أو بالنقصان.

# بطاقات الفاعلين العموميين

## بطاقة عدد 1: شركة تونس للطرقات السيارة

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي :

- استغلال عبر نظام الاستخلاص شبكة الطرقات السيارة في إطار عقود لزمة تربط الشركة بالدولة التونسية،

- الصيانة والمحافظة على شبكة الطرقات السيارة التي تستغلها،

- تشييد واستغلال أجزاء جديدة من الطرقات السيارة والقيام بكل عمليات التصرف بالمنقولات والغير المنقولات والعمليات التجارية و المالية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط الاجتماعي للشركة.

#### ترتيب المنشأة : "م"

2. مرجع الأحداث : محضر الجلسة التأسيسية بتاريخ 13 ماي 1992

مرجع التنظيم الإداري والمالي : أوامر عدد 2197-2198-2199-2100 لسنة 2002

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة: سنة 2010

1. الإستراتيجية: تطبيق برامج الدولة في مجال تطوير شبكة الطرق السيارة
2. الأهداف الإستراتيجية: استكمال المشاريع في طور الانجاز والمتمثلة في بناء واستغلال الطرق السيارة صفاقس/قابس - قابس/مدنين ومدنين / راس جدير و تأمين التوازنات المالية للشركة.
3. تدخلات الفاعل العمومي:

تقديرات سنة 2023	احتمالات سنة 2022	تقديرات سنة 2022	4. المؤشر
---	100%	100%	المؤشر 1 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/قابس
100%	95%	100%	المؤشر-2 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء الطريق السيارة قابس/مدنين
---	100%	100%	المؤشر-3 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج بناء الطريق السيارة مدنين/راس جدير
100%	45%	50%	المؤشر-4 : النسبة التراكمية لتنفيذ برنامج استغلال الطريق السيارة قابس /مدنين/راس جدير
100%	100%	100%	المؤشر-5 : النسبة التراكمية للاعتمادات المحمولة على الدولة لبناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/ قابس/ مدنين/ راس جدير/ بوسالم
---	100%	100%	المؤشر-6 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة صفاقس/قابس( BEI )
---	100%	100%	المؤشر-7 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة قابس/مدنين( JICA )
100%	100%	100%	المؤشر-7 : النسبة التراكمية للاعتمادات الخارجية لتمويل بناء و استغلال الطريق السيارة مدنين/راس جديرBAD
100%	95%	100%	المؤشر 8 : نسبة المشاريع التي تم انجازها طبقا للاعتمادات المرصودة
100%	63%	100%	المؤشر 9 : نسبة انجاز الاستثمارات المتوقعة بعنوان صيانة المعبد
100%	60%	100%	المؤشر 10 : نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة
100%	57%	100%	المؤشر 11 : نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة بعنوان زلاقات الأمان و السياج الحديدي و الاشارات
10%	10%	10%	المؤشر 12 : نسبة تراجع الحوادث المسجلة
100 تدخل	98 تدخل	100 تدخل	المؤشر 13 : المعدل اليومي لتدخلات فرق الصيانة
6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	المؤشر 14 : تقليص آجال دخول حيز الاستغلال للطرق السيارة المفتوحة للجولان بدون مقابل
---	20%	45%	المؤشر 15 : نسبة الترفيه في معلوم الاستخلاص
5%	35%	40%	المؤشر 16 : نسبة تطور حركة المرور
20%	30%	30%	المؤشر 17 : نسبة تطور عائدات الاشهار
100%	100%	100%	المؤشر 18 : نسبة خلاص ديون بنوك التمويل
100%	100%	70%	المؤشر 19 : نسبة خلاص ديون المقاولين
---	0%	100%	المؤشر 20 : نسبة احترام المؤشرات المالية المستوجبة من قبل بنوك التمويل

## الملاحق

100%	85%	100%	المؤشر 21 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية للاستثمارات
100%	85%	100%	المؤشر 22 : نسبة انجاز الأهداف المرسومة بالبرنامج 1 و 2
100%	100%	70%	المؤشر 23 : نسبة رضا حرقاء مستعملي الطريق السيارة
100%	100%	100%	المؤشر 24 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير
100%	100%	100%	المؤشر 25 : نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير
100%	100%	100%	المؤشر 26 : نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للتكوين
3%	3%	9%	المؤشر 27 : نسبة تقادم السيارات المخصصة للصيانة و الاستغلال.

### 1- أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الاستثمارات التي سنتولى شركة تونس الطرقات السيارة تنفيذها في استكمال بناء الطريق السيارة صفاقس/قابس- قابس/مدنين – مدنين / راس جدير و تركيز نظام الاستخلاص بهذه المشاريع و استغلالهم في أقرب الأجل.

### 2- الإجراءات المصاحبة:

- لتنفيذ مشاريع تشييد الطرقات السيارة واستغلالها يستوجب المساندة المالية من الدولة من خلال:
- تحرير باقي مساهمة الدولة بقيمة 160 م د من مجموع 170 م د تم اكتتابها من قبل الدولة في رأس مال الشركة.
- الترفيع في معلوم الاستخلاص.
- تمتيع الشركة بمنحة توازن بقيمة 178 م د لمجابهة أعباء التسيير ( سداد القروض).

## III -الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديم عام لتقديرات ميزانية شركة تونس الطرقات السيارة لسنة 2023 :

تقديرات ميزانية 2023 باعتبار الأداءات أ د	احتمالات ميزانية 2022 باعتبار الأداءات أ د	البيانات
142 800	136 122	مجموع إيرادات الاستغلال
24 000	75 000	التمويل الخارجي
---	40 000	فانض الأداء
---	160 000	تحرير باقي مساهمة الدولة
166 800	411 122	مجموع الإيرادات
340 000	337 449	ميزانية التصرف
50 000	353 251	ميزانية الاستثمار
	114 922	- بعنوان سنة 2022
	136 431	- بعنوان سنة 2021 لم يقع تسويته
390 000	588 802	مجموع النفقات
-200 223	-680 177	رصيد الخزينة
223 000	177 680	منحة توازن

### 2- تقديرات الميزانية لشركة تونس الطرقات السيارة على المدى المتوسط ( 2023 -2025 ) :

بالمليون دينار

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
					ميزانية التصرف:
---	---	---	---	---	منها:
---	220	200	178	152	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
			160	10	ميزانية الاستثمار أو التجهيز:
---	220	200	338	162	المجموع

ملاحظة: يتعلق الجدول بمساهمة الدولة فقط

بطاقة عدد 2 : شركة الدراسة وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة  
صفاقس "تبرورة"

## I. التعريف

1. النشاط الرئيسي: تهيئة وتنمية منطقة مشروع تبرورة / البعث العقاري
2. ترتيب المنشأة: شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية
3. مرجع الأحداث: تأسست بمقتضى محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1985
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: لا يوجد
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

## II. الاستراتيجية والأهداف

## 1. الإستراتيجية العامة:

أحدثت شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس المكلفة بمشروع تبرورة في ماي 1985 وهي شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية يسيرها مجلس إدارة على رأسه رئيس مدير عام وتنضوي تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

بعد الإنتهاء من الأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وردم بمنطقة مشروع تبرورة (المرحلة الأولى)، وهو ما مكن من توفير أراضي صالحة للتعمير تبلغ مساحتها 420 هكتارا، أصبح من الضروري التصرف في المنطقة وحمايتها وذلك بالقيام بالعديد من الأشغال على المدى القصير والمتوسط والطويل التي تخص إعداد المرحلة الثانية المخصصة للتعمير والتهيئة والمراقبة البيئية وصيانة وحراسة حوزة منطقة تدخل مشروع تبرورة، في انتظار بلورة المرحلة الثانية المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتسويق الأراضي.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- إنجاز كل الدراسات الفنية والإقتصادية والقانونية والمالية اللازمة للتهيئة السياحية والفندقية والعقارية لمنطقة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس،
- إنجاز كل الأشغال اللازمة لإحياء وتقسيم وتهيئة الأراضي بالمنطقة،
- إنجاز كل البناءات والمنشآت الداخلة في نطاق التجهيزات العامة للمنطقة: مراكز تجارية، تهيئة مناطق خضراء، ملاعب، التجهيزات الترفيهية والمرفئية،
- إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بأشغال جميع هذه الإنجازات في المستقبل والنهوض بالمنطقة بعد تجهيزها،
- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الإمتيازات والترخيص الإداري اللازمة،
- إقتناء وتقسيم تهيئة وبيع الأراضي المقسمة المعدة لإنجاز مشاريع التعمير في إطار حوزة تبرورة وغيرها،
- المساهمة في رأس مال كل الشركات التي لديها أهداف مماثلة أو ذات صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المساهمة العينية والنقدية وشراء سندات وحقوق بالشركات والاندماج وتأسيس شركات جديدة وبكل الوسائل القانونية الأخرى،
- وبصفة عامة القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطور الشركة.

## 2. أهم الأولويات وتحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

- يساهم برنامج المتابعة البيئية في تحقيق ديمومة المشروع خاصة وأن منطقة مشروع تبرورة كانت تحوي معامل N.P.K. التي خلقت نفايات في محيطها المباشر وفي البحر،
- يساهم برنامج الحراسة في السهر على سلامة الوضعية العقارية لكامل المنطقة (بناء عشوائى، إشغال وقتى، (...).

- يساهم برنامج غراسة وصيانة المنزه الحضري في بعث منطقة جالبة للإستثمار، علما وأن الأهداف المذكورة ذات صبغة نوعية وليست كمية ولا يمكن بذلك قياسها.
- حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

### 3. تقديم أنشطة البرامج:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	متابعة نوعية المياه والرسوبيات	- تقوم الشركة سنويا بجملة من التحاليل الفيزيوكيميائية والمعادن الثقيلة لمكونات النظام البيئي، ولمتابعة تطوّر نوعية المياه والرسوبيات، تمّ إعداد تقرير تقييمي من طرف الشركة يشتمل على نتائج كل التحاليل المنجزة منذ نهاية الأشغال إلى اليوم، وعلى إثر هذه النتائج، سيتمّ مواصلة إجراء هذه التحاليل والتدقيق في نتائجها لأخذ التدابير اللازمة في الغرض خصوصا بالنسبة إلى المياه التي يقع ضحها وصرفها في اتجاه البحر.
2	دراسة نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة بمتابعة مدى نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس، وبناءا على النتائج المتحصل عليها سيتمّ التعمق في هذه الدراسة وذلك باستعمال الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة للتثبت من نجاعة هاته المنظومة ومكوناتها.
3	أشغال صيانة المعدات التابعة لمنظومة الضخ	- تقوم الشركة بأشغال العناية وصيانة كل المعدات التابعة لمنظومة الضخ ومنظومة تصريف سيلان مياه الأمطار لكوم الفوسفوجيبس وكذلك منظومة ضخ مياه الري للمنزه المستقبلي لمنطقة تبرورة.
4	صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار لمنطقة تبرورة	تقوم الشركة سنويا بعدة حملات تنظيف لقناتلات تصريف مياه الأمطار بمنطقة تبرورة وأبرزها حملات التنظيف الميكانيكي الشاملة وذلك استعدادا لمواسم الأمطار.
5	صيانة قنوات تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة سنويا بصيانة يدوية وميكانيكية لقنوات منظومة تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس الممتدة على طول 3000 متر وقد تم إزالة كل الرسوبيات العالقة بالقنوات.
6	متابعة الإشعاعات بالمنطقة	تم قبل وأثناء مرحلة الأشغال وبعدها بمتابعة الإشعاعات بمنطقة تبرورة بالتعاون مع المركز الوطني للحماية من الأشعة واستصدار شهادة في خلو المنطقة من خطر الإشعاعات ويتم حاليا متابعة الإشعاعات بالمنزه الحضري المتمركز فوق كوم الفوسفوجيبس بعد عزله.
7	الاعتناء بالغراسات	- تتمثل أهم الأشغال فيما يلي: ✓ التحمير والتحويض للغراسات الموجودة على مستوى المسطح السفلي، نباتات الفيكيس الموجودة على إمتداد الجدران العازل، ... ✓ إزالة الأعشاب الطفيلية (Kochia) بمنحدرات المنزه التي من شأنها تعرقل التدخلات المطلوبة خاصة السقي، ✓ القيام بعملية صيانة الطوابي بالمنحدرات لحماية أدين الأرض من الإنجراف المائي وذلك بالحرث العميق "50 صم" بواسطة الجرار، ✓ العناية بمصطلحات المنزه بالحرث.
8	دراسة تقييم وتطور النظام الايكولوجي للمنزه	بينت بعض الحفريات لبعض الأشجار المقروسة على مستوى منحدرات المنزه أن نمو جذور بعض الأشجار بلغ عمق بين 1.50م و1.70م وفي بعض الحالات يبعد حوالي 20 و25 صم عن طبقة الفوسفوجيبس،
9	حراسة منطقة مشروع تبرورة	يتمّ دوريا إبرام صفقة إطارية بخصوص حراسة حوزة مشروع تبرورة للحفاظ على الرصيد العقاري (ملك دولة خاص بعد صدور أمري المراجعة والإخراج من الملك العمومي البحري لسنة 2010 و2013).
10	تعيين بنك أعمال	- قصد مرافقة الشركة في تنفيذ المشروع و اختيار المستثمر الاستراتيجي

- الميزانية: - تم طلب اعتمادات تعهد واعتمادات دفع تقدر بـ 1980 ألف دينار لسنة 2023 ضمن ميزانية الدولة المخصصة للتمويل العمومي.

## بطاقة عدد 3 : شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية

### I. التعريف

1. النشاط الرئيسي: تهيئة و تنمية بحيرة تونس الجنوبية / التهيئة الترابية و البعث العقاري
2. ترتيب المنشأة: صنف ج
3. مرجع الأحداث: المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 16 فيفري 1990
4. مرجع التنظيم الإداري و المالي: ضبط الهيكل التنظيمي للشركة بمقتضى الأمر عدد 2807 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة و المنشأة/المؤسسة

### II. الإستراتيجية و الأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة:

شهدت بحيرة تونس الجنوبية إثر إنجاز اشغال تطهير البحيرة واستصلاح ضفافها تحسن وتطور واضح في المنظومة الإيكولوجية والحالة البيئية والصحية بصفة عامة بالمنطقة، حيث تم تسجيل تحسن واضح في عدة مؤشرات بيئية على غرار نوعية وجودة مياه البحيرة، ونوعية الأحياء المائية بالبحيرة عددًا وكماً وتطور كمي



## الملاحق

وكيفي في منظومة الأسماك مما خول لأكثر من 50 بحار بمزاولة نشاط الصيد البحري بالبحيرة، ويعزى هذا النجاح على الصعيدين الوطني والإقليمي للخبرة الواسعة التي حصلت للشركة والتجربة المتميزة في هذا المجال. من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

### • في مجال تطهير واستصلاح المسطحات المائية

- القيام بإجراءات الدّعوة للمنافسة لإنجاز الأشغال والبحث عن التّمويلات الضّروريّة لتنفيذ عدة مشاريع صيانة المنشآت المدنية ببحيرة تونس الجنوبية،
- السهر على المحافظة على نوعية وجودة المكونات الإيكولوجية لبحيرة تونس الجنوبية،
- الإشراف على تنفيذ الأشغال وتأمين الإنجاز في أحسن الظروف،
- إعداد مخطّطات التّصرّف والمتابعة في مرحلة ما بعد إنجاز مشاريع التّطهير والتصرف في المنطقة الرطبة والمصنفة محمية طبيعية ذات أهمية عالمية.

### • التّهيئة التّرابيّة والبعث العقاري:

أشّرت الشركة منذ سنوات في إعداد مثال التّهيئة التّفصيلي لضفاف البحيرة الجنوبيّة وميناء تونس داخل دائرة التّدخل العقاري المحدثّة في الغرض. ونظرا لوضع الجزء الأكبر من الأراضي المتواجدة داخل دائرة التّدخل على ذمة مشروع باب المتوسّط لفائدة شركة سما دبي، فقد تبقت مساحة حوالي 127 هك من أراضي الدّولة الخاصّة خارج هذا المشروع ومشمولة بدائرة التّدخل العقاري المذكورة آنفا. وتسعى الشركة حاليًا لاستغلال هذه الأراضي بتهيئتها وتسويقها ومن المنتظر عرض هذا المشروع على أنظار جلسة عمل وزارية.

ونظرا لأنّ شركة الدراسات والنّهوض بتونس الجنوبيّة متحصّلة منذ تاريخ 21 جويلية 2015 على قرار ترخيص في ممارسة مهنة باعث عقاري من قبل وزارة التّجهيز والإسكان فإنّ بإمكانها القيام بمشاريع عمرانيّة و عقاريّة و توسيع نشاطها في هذا المجال و ذلك لتطوير مواردها المالية و لدعم مجهود الدولة في مجال بعث المشاريع والإستثمار.

وفي إطار تطوير المشاريع المستقبلية للشركة وفي انتظار البت في إمكانية إستغلال الأراضي المحاذية و في إطار تطبيق التوجه الحكومي إلى تشريك الخواص في بعث المشاريع الإستثمارية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص يقترح في هذا المجال النظر في إمكانية إنجاز بعض المشاريع بالشراكة مع الخواص لتدعيم موارد الشركة و لتخفيف العبء المالي عليها مع مراعات مصالح الشركة.

وتبعا لما سبق فإن المهام والمشمولات المستقبلية لشركة الدراسات والنّهوض بتونس الجنوبية تعتبر إستراتيجية بالأساس و من شأنها ترسيخ إستراتيجية الدّولة في مجال تطهير وإستصلاح المواقع الحساسة و تأهيلها على المستوى العمراني و البيئي.

### 2. تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع التي تمثل جزء من الشريط الساحلي.

### 3. أهم الأولويات والأهداف:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
---------	----------	---------

## الملاحق

1	دراسة المتابعة البيئية مراقبة جودة مياه بحيرة تونس الجنوبية	- المراقبة البيئية و البكتيولوجية للمياه و الكائنات الحية بالبحيرة و تطور النباتات البحرية و مراقبة وضعية الأسماك و التربة بقاع البحيرة
2	صيانة المنشآت ببحيرة تونس الجنوبية	- تقوم الشركة بمتابعة سلامة و ديمومة المنشآت التي تتحكم في نسق تجديد مياه البحيرة بالاعتماد على حركة المد و الجزر - ضمان جودة مياه البحيرة
3	تهيئة المنطقة الرطبة المصنفة محمية طبيعية	- حماية الطيور المهاجرة و تعزيز قدرة المنطقة في استيعاب الطيور - استغلال المنطقة كمنتره طبيعي
4	حراسة حوزة بحيرة تونس الجنوبية	- حماية حوزة البحيرة - المحافظة على مختلف مكونات المتواجدة ببحيرة تونس الجنوبية
5	حماية و صيانة أراضي مشروع ضفاف بحيرة تونس الجنوبية و ميناء رادس و صيانة المساحات الخضراء	- حماية حوزة البحيرة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء - المساهمة في العناية بمدخل العاصمة و صيانة المساحات الخضراء
6	اعداد دراسات التهيئة بالمنطقة	- العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها - تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية - ربط العاصمة بضواحيها و خلق فرص عمل - توفير مناطق و مساحات سكنية هامة و مناطق خضراء.

### 4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

نسبة استعمال الاعتمادات لتحقيق الأهداف المرسومة.

الميزانية: - تم طلب اعتمادات تعهد واعتمادات دفع تقدر بـ 850 ألف دينار لسنة 2023 ضمن ميزانية الدولة المخصصة للتمويل العمومي.

## بطاقة عدد 4 : شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية

### 1. النشاط الرئيسي:

- القيام بكل الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية اللازمة لتهيئة منطقة المشروع ومواصلة التصفية العقارية لحوزة المشروع.

#### 1. ترتيب المنشأة:

- في انتظار ترتيبها من طرف رئاسة الحكومة.

#### 2. مرجع الإحداث:

- الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 مارس 2018. وذلك تبعا لـ:

- المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 ماي 2015 الذي أقرّ تكوين شركة تتولى وضع تصور شامل حول المشروع والقيام بالدراسات المستوجبة في الغرض.

- اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة بتاريخ 10 و 15 سبتمبر 2015 التي أذنت بإحداث شركة دراسات تتولى وضع تصورات للمشروع ومكوناته كبدائية على أن يتم لاحقا البحث عن مستثمر أو مستثمرين لتمويل المشروع.

- موافقة وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بتاريخ 8 جوان 2017 على إحداث شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية في شكل "شركة خفية الاسم" يشارك في رأس مالها بعض المنشآت والمؤسسات العمومية ذات النشاط المرتبط أو المماثل حيث يمكن هذا الشكل القانوني في مرحلة لاحقة من دخول مستثمر في رأس مال الشركة في صورة إثمار الدراسات.

#### 3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد)

## II- الاستراتيجية العامة:

1. إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين العموميين،
2. التنسيق مع الدولة من خلال سلطة الإشراف بخصوص كافة المسائل المتعلقة بفرضيات تهيئة أرض المشروع والآليات المقترحة لاستغلالها،
3. إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بتهيئة سبخة بن غياضة بما يستجيب لخصوصية الموقع،
4. إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الامتيازات والتراخيص الإدارية اللازمة.
5. القيام بالدراسات اللازمة لتهديب النسيج العمراني الكائن بمحيط أرض المشروع للنهوض بالمنطقة،
6. المحافظة على المنشآت المائية والبحرية ومتابعة جودة مياه المسطح المائي ومواصلة أشغال تهيئتها،
7. البحث عن مستثمرين خواص لتنفيذ المشروع وإيجاد صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
8. السعي لدى المنظمات والهيكل الدولية لإيجاد المساعدات المالية اللازمة لتمويل دراسات المشروع في نطاق التعاون الدولي مع هذه المؤسسات الدولية وذلك في نطاق ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل وبعد المصادقة عليها من الجهات المعنية،
9. القيام بكل المهام المتعلقة بتطوير نشاط الشركة او التي تعهد اليها في نطاق مشمولاتها
10. اتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكل الأعمال التي من شأنها تيسير تنفيذ المهام الموكلة إلى الشركة.
11. إتمام ملف التصفية العقارية لكافة الأراضي التي بحوزة المشروع وضمها لملك الدولة الخاص.
12. التحضير لمرحلة الإنجاز.
13. نشاط البعث العقاري.
14. كل العمليات الصناعيّة والتجاريّة والماليّة والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطوّر الشركة.
15. احكام متابعة ومراقبة تطور الوضع البيئي بمنطقة سبخة بن غياضة.

## 2.الوضعية العقارية

تبلغ مساحة منطقة سبخة بن غياضة 142 هكتارا موزعة كما يلي:

- مساحة الحوض 26 هكتارا.
  - مساحة الطرقات الموجودة 11.5 هكتارا.
  - مساحة الشبكة الحديدية 1.35 هكتارا.
  - مساحة الملك العمومي البرّي 4.19 هكتارا.
  - مساحة ارتفاعات الملك العمومي البحري 10.65 هكتارا
  - مساحة البنايات الموجودة 1.2 هكتارا.
- وإذا استثنينا مساحة الطرقات الضرورية فان المساحة الصافية المخصصة لتركيز مختلف المشاريع ستكون في حدود 86 هكتارا.

## • التهيئة الترابية والبعث العقاري :

في جلسة 5 أفريل 2017 قضت المحكمة العقارية بالمهدية بتسجيل كامل المساحة لفائدة الدولة باستثناء الأجزاء موضوع الاعتراضات التي أفردها بمطالب تسجيل مسحية فردية وواصلت النظر فيها ثم أصدرت :

- أحكاما لفائدة الخواص في مساحة تقدر بـ حوالي 4 هكتارا.

- حوالي 3,5 هكتارا في طور التقاضي.

الشركة في طور اعداد الوسيلة التقنية القانونية الناجعة التي تكون في نفس الوقت ذات بعد تخطيطي وتنفيذي وتمكن من السيطرة على جميع العقارات الكائنة في حوزة المشروع (المقترح احداث دائرة تدخّل عقاري على معنى الفصل 30 وما بعده في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لفائدة الدولة).

### تحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

حماية وتطوير منطقة المشروع كمنطقة ساحلية.

### أهم الأولويات والأهداف:

- استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع،
- مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع،
- القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة،
- اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع.

### مؤشرات قياس الأداء:

نسبة استعمال الإعتمادات المخصصة لتحقيق الأهداف.

الميزانية: - تم طلب اعتمادات تعهد و اعتمادات دفع تقدر بـ 900 ألف دينار لسنة 2023 ضمن ميزانية الدولة المخصصة للتمويل العمومي.

5.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصفية العقارية لحوزة المشروع	- حماية حوزة السبخة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء
2	مواصلة أشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع	- تقوم الشركة بأشغال الصيانة وتهذيب موقع المشروع
3	القيام بالدراسات المختلفة لتهيئة المنطقة	- العناية بالمناطق العمرانية و تهيئتها - تهيئة مناطق عمرانية و اقتصادية ذات مردودية عالية - توفير مناطق و مساحات خضراء.
4	اعداد مثال تهيئة تفصيلي لحوزة المشروع	- حماية حوزة السبخة من القاء الفضلات و الاستغلال العشوائي للفضاءات البيضاء

## بطاقة عدد 5 : ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- أشغال البنية التحتية لفائدة الدولة (تغطية مختلف مناطق البلاد بالشبكة الجيوديزية و شبكة قيس الإرتفاع، المسح العقاري الإجباري، تحديد الملك العمومي و ضبط الحدود الإدارية،...)،  
- أشغال ذات صبغة تجارية لفائدة الدولة أو الغير (تسجيل عقاري إختياري، تقسيمات أرضية و عمودية، إرجاع علامات، أشغال طبوغرافية مختلفة، إعداد خرائط سياحية و موضوعية، إستغلال و الربط بشبكة محطات الرصد الفضائي الدائمة،...)،  
- أشغال الطباعة.

2. مرجع الأحداث: قانون عدد 100 لسنة 1974 المؤرخ في 25 ديسمبر 1974 المنقح بالقانون عدد 26 لسنة 2009 المؤرخ في 11 ماي 2009

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والمنشأة: سنة 2016 (لم يتم إمضاء عقد برامج الديوان من قبل وزارة الإشراف).

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 3- الإستراتيجية:

- الحفاظ على مكانة الديوان كرائد في مجال نشاطه،
- تحقيق التوازنات الماليّة للديوان،
- الإستثمار في إقتناء تقنيات حديثة ذات قيمة مضافة عالية وفي رقمنة نشاطاته،
- الحرص على تحقيق المردودية المالية بالتّوازي مع جودة الخدمات المسداة،
- إحداث ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري دولي.

#### 4- الأهداف الإستراتيجية:

- تحسين مداخيل الديوان،
- ترشيد و التّحكّم في التّفقات و التّحكم فيها ،
- دعم الحوكمة بالديوان،
- ترشيد و إعادة توزيع الموارد البشريّة

#### 5- تدخلات الفاعل العمومي:

- تغطية مختلف مناطق البلاد بالشبكة الجيوديزية،
- مشروع تركيز منظومة المعلومات العقارية للبلاد التّونسيّة (TLIS)،
- القيام بالأعمال الطّبوغرافية للتّسجيل العقاري الإجباري لفائدة الدّولة و التّسجيل العقاري لفائدة الدّولة و الخواص،
- القيام بالأشغال الطّبوغرافية المختلفة لفائدة الدّولة و الخواص،
- القيام بأشغال التّقسيمات الأرضيّة و العموديّة و إرجاع العلامات

### III- الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

التّقدّيرات			متوقّع 2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
33 082	32 119	31 183	30 275	28 378	ميزانيّة التّصرّف
8 841	8 420	8 019	7 637	4 961	- بعنوان التّأجير
					- بعنوان التّسيير
					منها:
					- منحة بعنوان التّأجير
					- منحة بعنوان التّسيير

4 000	3 423	3 423	5 959	197	ميزانية الإستثمار
					(منها التحويلات المخصصة لدعم التّدخلات في الميدان الإقتصادي و الإجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التّنموية و كذلك لتسديد القروض و التّوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)
45 923	43 962	42 625	43 871	33 536	المجموع

## بطاقة عدد : الوكالة العقارية للسكنى

### I. التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

تعنى الوكالة أساسا بتهيئة المناطق السكنية وذلك بإقتناء العقارات وتهيئتها وبيعها للمنتفعين من مواطنين و باعثين عقاريين وجماعات و مؤسسات عمومية، في شكل مقاسم معدة لبناء مساكن من مختلف الأصناف وإقامة ما تتطلبه التقسيمات السكنية من مرافق و تجهيزات جماعية.

2. مرجع الإحداث : القانون عدد 21-73 بتاريخ 14 أفريل 1973.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والمنشأة:

مخطط التنمية 2016 – 2020 بتاريخ 9 جوان 2015

### II. الاستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية:

في إطار تحسين و تثمين عمل الوكالة العقارية للسكنى، تم إعداد دراسة إستراتيجية واستشراف وتطوير نشاطها وإيضاف الصبغة الإستراتيجية والاستشرافية لعملها المستقبلي وقد انطلقت هذه الدراسة منذ شهر مارس 2017 وتم إتمامها والشروع في تطبيقها منذ سنة 2019 وقد شملت إستراتيجية الوكالة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي يخضع لها قطاع السكن والمؤسسات ومختلف المتدخلين حيث تم التطرق إلى تموقع الوكالة بين المتدخلين العموميين والخواص في قطاع السكن والتهيئة. كما تم القيام بتحليل لتطور أهم العوامل المؤثرة في نشاط الوكالة. وبهدف البحث ودراسة

## الملاحق

تصورات إستراتيجية ممكنة للوكالة تمّ تقديم ثلاثة تجارب مماثلة لبعض البلدان في قطاع السكن (تركيا، المغرب وفرنسا).

هذا وتتمثل إستراتيجية الوكالة في إعداد مخطط عملي لتحديد وتطوير الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة مع تقديم رزنامة تطبيق نتائج الدراسة الإستراتيجية للوكالة على المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك حسب الخمس المحاور التالية:

1. الوضعية القانونية والمؤسسية والهيكلية للوكالة والشراكة مع الجماعات المحلية.
  2. تطوير وتعزيز سلسلة الإنتاج.
  3. تعزيز آليات المساندة.
  4. تعزيز منظومة متابعة وتسيير أداء الوكالة.
  5. تعزيز توجهات الجودة ودفع الاتصال الخارجي للوكالة.
- ### 2. الأهداف الإستراتيجية :

تهدف الوكالة في إطار إستراتيجيتها إلى المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية حيث تدرج بعض مخرجات الدراسة الإستراتيجية ضمن تلك التوجهات ك:

- ❖ تعديل عملية تحديد أسعار اقتناء العقارات والتكافؤ في اتجاه دعم الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.
- ❖ دراسة جدوى إنجاز فرع خاص بالبعث العقاري يعنى مبدئياً بالسكن الاجتماعي.
- ❖ تحديد آليات الشراكة مع الجماعات المحلية لإنجاز مشاريع التهيئة.
- ❖ تعزيز آليات الاقتناء للوكالة والتفعيل العملياتي للسيطرة العقارية.
- ❖ تصميم ووضع منظومة لتسيير الأداء يعتمد على مؤشرات أداء محددة في الغرض.
- ❖ توطيد مقاربة الجودة للوكالة.
- ❖ تعزيز التعاون والتفاعل بين مختلف الأطراف المتدخلة (حرفاء وشركاء الوكالة...).

- ❖ مواصلة المساهمة في تعديل سوق الأراضي المهيأة للسكن ومقاومة الاحتكار بالضغط على الأسعار،
- ❖ الضغط على كلفة وأجال التهيئة عبر إنجاز تهيئة سكنية تفضلية وتطوير الموارد الداخلية لإنجاز الدراسات،
- ❖ المساهمة في إحداث مدن جديدة في إطار متطلبات التناسق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

### 3. تدخّلات الفاعل العمومي: تدخّلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم الاستثمارات والمشاريع التي ستتولى الوكالة تنفيذها في إطار المساهمة في تحقيق أداء السياسة العمومية في التالي:

الولاية	المشروع	*الكلفة (م.د.)	الطور
---------	---------	----------------	-------



حدائق منوبة الفجة قسط 2	220	في طور إعداد الدراسة	منوبة
حدائق منوبة الفجة قسط 3		في طور إعداد الدراسة	
فرح الجديدة	10	في طور إعداد الدراسة	
خليج المرناقية	22	في طور إعداد الدراسة	
حدائق تونس قسط 5	85	في طور إعداد الأشغال	
حدائق تونس قسط 2	37	في طور إعداد الأشغال	
حدائق تونس قسط 1	40	في طور إعداد الأشغال	
حدائق منوبة الفجة قسط 1	20	في طور إعداد الأشغال	
حدائق المنزه 2	9	في طور إعداد الدراسة	أريانة
رواد سيتي سنتر	40	في طور إعداد الدراسة	
الياسمين حدائق المنزه 2	6	في طور إعداد الأشغال	بنزرت
الفتح 2 تينجة	10	في طور إعداد الدراسة	
الأندلس ماطر 3	9	في طور إعداد الدراسة	تونس
الأمل السيجومي	45	في طور إعداد الدراسة	
حدائق تونس قسط 3	100	في طور إعداد الدراسة	
حدائق تونس قسط 4	91	في طور إعداد الأشغال	
الأمل السيجومي 2	40	في طور إعداد الدراسة	باجة
باجة المستقبل 3	49	في طور إعداد الدراسة	
تستور اشبيلية	15	في طور إعداد الدراسة	الكاف
يو غرطة	14.5	في طور إعداد الدراسة	
الريحان عين دراهم	10	في طور إعداد الدراسة	جندوبة
حدائق سليانة	170	في طور إعداد الدراسة	
سليانة الجديدة	50	في طور إعداد الدراسة	سليانة
مكتريس	9.5	في طور إعداد الأشغال	
سليانة 3 القسط 1	4	في طور إعداد الأشغال	
برقو 1 و 2	5	في طور إعداد الأشغال	
الزهراء رانس	323	في طور إعداد الدراسة	بن عروس
المحمدية الحنايا 2	40	في طور إعداد الدراسة	
ضفاف رانس	23	في طور إعداد الأشغال	
الزهراء الشاطئ	34	في طور إعداد الأشغال	
المحمدية الحنايا 1	125	في طور إعداد الأشغال	زغوان
الفحص 2	1.2	في طور إعداد الدراسة	
نيابوليس	160	في طور إعداد الدراسة	نابل
اليسر الحمامات	35	في طور إعداد الدراسة	
الروابي	136.6	في طور إعداد الدراسة	سوسة
النفیضة الجديدة	31.7	في طور إعداد الدراسة	
الريحان 2	14.6	في طور إعداد الأشغال	
الحي الأولمبي بوحسينة	81.3	في طور إعداد الأشغال	
المنصورة	51.8	في طور إعداد الدراسة	القيروان
الهدى بوحجلة	9.4	في طور إعداد الأشغال	
الصحبي 5	8.3	في طور إعداد الأشغال	القصرين
الكابيتول	42	في طور إعداد الدراسة	
فريانة	17.5	في طور إعداد الدراسة	صفاقس
المرسى الصخيرة	5	في طور إعداد الدراسة	

في طور إعداد الأشغال	29	الآتس 6 ساقية الزيت	
في طور إعداد الأشغال	4	المعهد النموذجي	
في طور إعداد الأشغال	15	قرمدة 2	
في طور إعداد الأشغال	15	قرمدة 3	
في طور إعداد الدراسة	6	مارث	قابس
في طور إعداد الدراسة	90	د.ت.ع الشماطي قابس	
في طور إعداد الدراسة	7	الوحدات قبلي قسط 2	قبلي
في طور إعداد الدراسة	23	القصر الزيتتين	قفصة
في طور إعداد الأشغال	23	المنتزه رأس الكاف قفصة	
في طور إعداد الدراسة	75	د.ت.ع. توزر	توزر

\* يتم تحيين قيمة كلفة المشاريع حسب تقدم الإنجاز (دراسة، أشغال،)

### III. الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة: المساحة بالهكتار والقيمة بالألف دينار بإعتبار الأداء على القيمة المضافة

تقديرات			ميزانية 2022	إنجازات 2021	البيان	
2025	2024	2023			المساحة	الافتتاحات العقارية
			74.4	21.40		الإنتاج
			21 821	13.959	القيمة	
			2 584	799	الدراسات	
			80 292	29 965	أشغال التهيئة	
			2 847	2 488	مصاريف إنتاج أخرى	
			107 544	47 212	مجموع نفقات الإنتاج	
			25 703	22 045	أعباء الأعوان	نفقات التصرف
			7 960	5 586	نفقات التسيير	
			3 885	1 382	نفقات التجهيز	
			2097	1325	نفقات الصندوق الإجتماعي	
			39 645	30 338	مجموع نفقات التصرف والتجهيز والصندوق الإجتماعي	
			147 189	77 550	مجموع النفقات	

بطاقة عدد 3: وكالة التهذيب والتجديد العمراني

I - التعريف :

- 1- **النشاط الرئيسي :** التهذيب والتجديد العمراني.
- 2- **مرجع الإحداث :** القانون عدد 69 الصادر بتاريخ غرة أوت 1981 المنقح بالقانون عدد 53 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993.
- 3- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد):** لا يوجد

## II – الإستراتيجية و الأهداف :

### 1. الإستراتيجية:

تتولى وكالة التهذيب و التجديد العمراني تنفيذ سياسة الدولة التي يتم إقرارها في مجال قطاع السكن ويتم تكريسها عبر البرامج الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية.

وفي هذا الإطار تسهر وكالة التهذيب و التجديد العمراني على إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

وتسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتعزيز مكانتها كمؤسسة وطنية رائدة في مجال تنفيذ برامج التهيئة العمرانية المتصلة بالتهذيب والتجديد العمراني والتي تهدف إلى النهوض بالأوضاع السكنية من خلال تحقيق النجاعة في تنفيذ المشاريع وتدعيم مردوديتها وإحكام تنفيذها بما يمكن من ضمان جودة خدماتها للإستجابة لتطلعات حرفائها والمتعاملين معها.

كما تسعى وكالة التهذيب والتجديد العمراني لتنويع نشاطها لتنمية مواردها المالية وتدعيم توازنها المالية دون اللجوء إلى دعم من الدولة وذلك بإنجاز بعض العمليات ضمن نشاط البعث العقاري والتي تساهم في تحسين مواردها الذاتية.

### 2. الأهداف الإستراتيجية :

- إدماج وتهذيب الأحياء وتحسين ظروف العيش داخلها بتزويدها بالخدمات العمرانية والشبكات الأساسية ؛
- معاضدة الجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية المدرج ببرامجها الإستثمارية
- إنجاز مشاريع سكنية ذات طابع إجتماعي أو إقتصادي ؛
- تحقيق النجاعة في تدخلاتها وتحسين مردوديتها والإرتقاء بجودة خدماتها لتستجيب لتطلعات الحرفاء والمتعاملين معها ؛

### 3. تدخلات الفاعل العمومي :

- من أهم برامج الوكالة التهذيب والتجديد العمراني التي بصدد الانجاز نذكر منها :
- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الأول) والذي يتضمن تهذيب 155 حيًا يقطنها حوالي 864,5 ألف ساكنة موزعين على 71 بلدية بكلفة جمالية محينة تبلغ حوالي 610,6 مليون دينار ويمتد إنجازها خلال الفترة (2012-2023) ؛
  - برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني) والذي يشمل تهذيب 161 حيًا متواجدة بـ 101 بلدية ويقطنها حوالي 783,5 ألف ساكنة موزعة على 4 أقطاط خلال فترة إنجاز البرنامج الممتدة من سنة 2019 إلى

سنة 2026 بكلفة جمالية تبلغ حوالي 671,1 مليون دينار ؛

- البرنامج الخصوصي لتهديب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي تم تكليف الوكالة بتهديب 155 حيا بكلفة جمالية تقدر بحوالي بـ 185,6 م. د ؛

- مشاريع مدرجة بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي موزعة على 6 ولايات وتهم بناء 815 مسكنا إجتماعيا و516 مقسما إجتماعيا بكلفة جمالية تقدر بحوالي 55 مليون دينار ويمتد إنجازها من سنة 2014 إلى سنة 2023.

- مشاريع بعث عقاري ويشمل نشاط الوكالة خلال الفترة (2023-2025) إستكمال مشروع مجمع سكني بجزرونة الذي يحتوي على 24 شقة بكلفة جمالية تقدر بحوالي 3 مليون دينار وإنجاز قسط أول من مشروع بناء مجمع سكني بالمرازقة بنابل الذي يحتوي على 73 شقة بكلفة حوالي 13 مليون دينار وإنطلاق أشغال القسط الثاني من هذا المشروع الذي يحتوي على 55 شقة بكلفة حوالي 8 مليون دينار.

ويتم متابعة نجاعة انجاز البرامج والمشاريع الموكلة لتنفيذها للوكالة وفقا لمؤشرات نظام الجودة من مقاييس إيزو 9001 صيغة 2015، حيث تمكنت الوكالة عبر تحصلها على شهادة الجودة من تحسين جودة الأشغال المنجزة وفقا للمواصفات الفنية المطلوبة، والتحكم في كلفة وأجال انجاز المشاريع والتقيّد بالاستثمارات المرصودة لها. كما تشمل المتابعة الجانب البيئي للمشاريع حسب مؤشرات عالمية باعتبار أن الوكالة قد تحصلت على شهادة البيئة حسب مقاييس إيزو 14001 صيغة 2015.

كما تمكنت الوكالة خلال سنة 2020 من الحصول على شهادة الصحة والسلامة المهنية طبقا لمقاييس إيزو 45001 .

وفي إطار إعداد الميزانية بإعتماد منهجية التصرف حسب الأهداف فقد تم وضع عدة مؤشرات لقياس الأداء تتعلق بإحكام تنفيذ المشاريع وتدعيم الموارد المالية وترشيد النفقات وحسن استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة نذكر منها :

- نسبة بلوغ التقديرات السنوية للإستثمارات ؛
- النسبة التراكمية لتنفيذ البرامج ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التأجير ؛
- نسبة بلوغ التقديرات السنوية لنفقات التسيير ؛
- نسبة إستهلاك الإعتمادات المخصصة للتكوين ؛
- الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان مشاريع البعث العقاري.

#### الإجراءات المصاحبة :

- تطوير المنظومات الإعلامية لمتابعة المشاريع ؛
- إنجاز دورات تكوين في مختلف المجالات ؛
- لتدعيم الموارد البشرية : بصدد إنتداب 13 إطار وعون خلال سنة 2020 بعنوان إنتدابات سنة 2018 وتمت المصادقة على إنتداب 15 إطار وعون خلال سنتي 2020 و2021 .

### III – الميزانية على المدى المتوسط :

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

الملاحق

تقديرات (أ.د.)			ميزانية سنة 2022 (أ.د.)	إنجازات سنة 2021 (أ.د.)	ميزانية إنتاج الوكالة
سنة 2025	سنة 2024	سنة 2023			
1 - المشاريع الموكولة إلى الوكالة					
0	0	12 200	42 950	27 179,6	- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية
192 400	154 100	78 500	40 100	53,3	- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (الجيل الثاني)
0	0	7 250	24 000	9 491,9	- البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي
0	400	4 550	2 750	616	- مشاريع مختلفة
0	0	0	0	5 713,0	- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية
0	2 600	3 150	2 600	3 285,6	- البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي
---	---	---	---	548,7	- البرنامج الوطني للتأهيل العمراني وبرنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى
2 - مشاريع الوكالة					
5 000	5 000	3 350	9 200	323,2	- مشاريع البعث العقاري
500	400	0	0	33,2	- مشاريع ودراسات مختلفة
0	0	0	1 500	18,2	- إقتناء أراضي والتسويات العقارية
197 900	162 500	109 000	123 100	47 263	المجموع

موارد ميزانية الإنتاج (الاستثمارات حسب مصادر التمويل)					
0	0	7 250	24 000	---	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبلديات
33 600	55 000	37 250	47 715	---	وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية
158 800	101 700	56 600	37 935	---	الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار
0	400	3 650	1 850	---	الجماعات المحلية (المجالس الجهوية أو/و البلديات)
0	0	900	900	----	وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني
5 000	5 000	3 350	9 200	----	وكالة التهذيب والتجديد العمراني وبنك الإسكان
500	400	0	1 500	---	وكالة التهذيب والتجديد العمراني
197 900	162 500	109 000	123 100	---	المجموع

تقديرات (أ.د.)			ميزانية سنة 2022 (أ.د.)	إنجازات سنة 2021 (أ.د.)	ميزانية التصرف
سنة 2025	سنة 2024	سنة 2023			
أعباء التصرف					
725	696	668,5	626	449,3	مشتريات غير مخزنة من المواد واللوازم
902	910	925	915	489,3	خدمات خارجية
587	590	588	593	422,6	خدمات خارجية أخرى
600	545	495	450	445,0	أعباء مختلفة عادية
9 069	8 934	8 890	8 560	7 110,6	أعباء الأعران
308	305	283,5	366	251,1	ضرائب وأداءات ودفوعات مماثلة أخرى
20	20	20	20	0	مصاريف ومعاليم أخرى
12 211	12 000	11 870	11 530	9 167,9	المجموع

موارد التصرف					
9 141	7 605	3 230	4 405	---	المداهيل المتأتية من الخدمات المسداة
70	70	70	70	---	إقتطاعات عن أداء التكوين المهني
---	1 325	(*) 5 570	4 055	---	الموارد المتأتية من البيوعات بعنوان البعث العقاري
3 000	3 000	3 000	3 000	---	إيرادات التوظيفات البنكية
12 211	12 000	11 870	11 530	---	المجموع

تقديرات (أ.د.)			ميزانية سنة 2022 (أ.د.)	إنجازات سنة 2021 (أ.د.)	ميزانية المجمدات
سنة 2025	سنة 2024	سنة 2023			
أعباء المجمدات					
435	390	315	170	49,6	الأصول غير المادية
825	2 550	3 645	2 140	71,7	الأصول الثابتة المادية
1 260	2 940	3 960	2 310	121,3	المجموع

موارد المجمدات					
1 210	2 890	3 790	2 170	---	موارد ذاتية
50	50	170	140	---	بيع معدات نقل
1 260	2 940	3 960	2 310	---	المجموع

## بطاقة عدد 7 : شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

### I- التعريف

- النشاط الرئيسي: البعث العقاري
- مرجع الإحداث: القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 03 أوت 1977
- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين الوزارة والمنشأة:

## II- الإستراتيجية و الأهداف:

### 1. الإستراتيجية:

- التوجه نحو إمكانية توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الإجتماعية وخاصة الفئات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل.
- تجسيد سياسة الدولة المتعلقة بالسكن الاجتماعي من خلال إنجاز مشاريع البرامج.
- الضغط على كلفة السكن من خلال الحصول على مقاسم بشروط ميسرة من الدولة وتحسين التقنيات المستعملة في البناء في اتجاه الحد من الكلفة.
- ترسيم الاعتمادات اللازمة للقيام بالدراسات الضرورية لإعداد المشاريع بهدف برمجتها مستقبلا
- حوكمة التصرف في الرصيد العقاري للصناديق الاجتماعية وتمليك أكبر عدد ممكن من المضمونين الاجتماعيين
- تحسين أداء الشركة في إنجاز المشاريع الخاصة بالبعث العقاري وبالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

### 2. الأهداف الإستراتيجية:

- الضغط على كلفة المساكن وتوفير مساكن بأسعار مدروسة،
- ملائمة المسكن من ناحية الخاصيات الفنية والموقع مع حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الشرائح المعنية بالبرنامج مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي

### 3. تدخلات الفاعل العمومي:

- وضع جزء من المشاريع المنجزة من طرف الوزارة على ذمة الشركة،
- إنجاز مشاريع في إطار اتفاقيات مع الوزارة تهم البرنامج،

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

التقديرات			2022	انجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
10144	9661	10315	8828	8498	ميزانية التصرف:
8058	7675	7309	6961	6931	منها:
2085	1986	3006	1867	1567	* اعباء الاعوان
					* اعباء التسيير
624	595	1595	5549	1151	ميزانية التجهيز
10767	10255	11910	14377	9649	المجموع
41359	62576	62772	42097	3203	ميزانية الإستثمارات ( البعث العقاري)
100	375	2035	5010	2620	ميزانية الإستثمارات ( البرنامج الخصوصي)

## بطاقة عدد 8 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

### I-التعريف

1. النشاط الرئيسي : البعث العقاري
2. مرجع الإحداث : القانون عدد 19-57 المؤرخ في 10/09/1957
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة: مخطط التنمية 2021-2025

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية:

- تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على



## الملاحق

صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وهي أول باعث عقاري عمومي ساهم في بناء وتعمير البلاد بإنتاج وحدات سكنية جيدة وبأثمان مدروسة وفي المتناول وكذلك بعثت لتعديل الأسعار وهي حريصة إلى الآن على الضغط على التكلفة حتى تنفذ سياسة الدولة الرشيدة في ميدان السكن.

- كما تعمل جاهدة على إرساء نظام التصرف الحكيم في ممتلكات الدولة المتعلقة بأموال الأجانب والتصرف في عمارتي الكوليزي والناسيونال .

### 2. الأهداف الاستراتيجية:

- يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة وذلك عبر النهوض بالسكن الاجتماعي و الميسر و تجديد الأحياء السكنية القديمة.

### 3. تدخلات الفاعل العمومي:

- تساهم الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في تحقيق البرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي التابع لسلطة الإشراف عبر بناء مساكن اجتماعية و تهيئة مقاسم اجتماعية.

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
		13.7	12.9	11.6	ميزانية التصرف
		10.2	9.5	9.3	منها:
		3.5	3.4	2.3	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
		32.4	43.7	34.4	ميزانية الإستثمار أو/التجهيز
		2.5	2.6	0.7	ميزانية تجديد المجمدات

					المجموع
--	--	--	--	--	---------

## بطاقة عدد 9 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي

إنجاز المساكن الاجتماعية و الاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة .

- التصرف في أملاكها وأملاك الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالمنطقة الموكولة لها.

- القيام بكل العمليات المتعلقة بالمنقولات أو ذات الصبغة المالية والتجارية والصناعية المرتبطة بهدف المؤسسة.

#### 2. مرجع الإحداث: محضر الجلسة العامة التأسيسية المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 1978 المتعلق بإحداث

الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة (إن وجد): تم امضاء آخر عقد برنامج 2007-2011 بين الوزارة و الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع أو الكراء و إنجاز العمارات السكنية والمحلات التجارية في 5 ولايات و هي على التوالي بنزرت و باجة و سليانة و الكاف و جندوبة.

### 2- الأهداف الاستراتيجية:

- توفير المسكن اللائق للمواطن،

- تطبيق سياسة الدولة في توفير المساكن الاجتماعي،

- تكوين و ترميم المدخرات العقارية.

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

- توفير سكن بثمان ميسر،

- تسويق المشاريع،

- تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي،

- اقتناء الأراضي،

- تسوية وضعية الأراضي غير الصالحة للبناء،

- تسوية التجهيزات المبنية والغير مبنية في التقاسيم المنجزة سابقا.

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
1458	1389	1384	1414	1482	ميزانية التصرف
761	725	690	657	516	أعباء الأعوان بعنوان التسيير

15070	11994	13715	13309 2686	1746 0	ميزانية الإستثمار *إنتاج أراضي
14289	14108	15789	18066	3477	المجموع

## بطاقة عدد 10 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط

### I-التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

انجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية قصد البيع وكذلك تجسيم سياسة الدولة في المساكن الاجتماعية على غرار برنامج السكن الخصوصي وبرنامج السكن الأول وتهيئة مقاسم اجتماعية وذلك بولايات الوسط التونسي ( سوسة، المنستير، المهدية، القيروان والقصرين ).

2. مرجع الأحداث : محضر جلسة عامة تأسيسية منعقدة بتاريخ 13 ديسمبر 1978 متعلق بإحداث الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة ( إن وجد):

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1- الإستراتيجية:

## الملاحق

- تطبيق برنامج الدولة في مجال السكن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير مساكن لائقة بأسعار مدروسة وتمثل أهم المحاور الاستراتيجية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط في ما يلي:

- إنجاز المساكن الاجتماعية والاقتصادية والعمارات والمركبات العقارية المعدة للسكنى.
- شراء الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريعها.
- التصرف في ممتلكاتها وفي العقارات الموكولة إليها لهذا الغرض.

### 2- الأهداف الاستراتيجية:

- توفير مسكن لائق بأسعار مدروسة.
- توفير رصيد عقاري قابل للاستغلال يضمن ديمومة الشركة.
- خلاص ديون الشركة.

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

- إنجاز مساكن ومركبات سكنية وتهيئة مقاسم اجتماعية بمناطق الوسط.
- تسوية وضعية التقسيمات القديمة لإنجازات الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بولايات الوسط

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

تقديرات			2022	انجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			ميزانية التصرف:
2420	2350	2280	2215	2139	- بعنوان التأجير
760	760	740	715	637	- بعنوان التسيير
10000	9500	9500	9000	7485	- ميزانية الاستثمار (انتاج و أراضي)
13 180	12 610	12 520	11 930	10 261	المجموع:

## بطاقة عدد 11 : الشركة الوطنية العقارية للبلاد للجنوب

### I-التعريف

- 1- النشاط الرئيسي : البعث العقاري
- 2- مرجع الأحداث : محضر الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 1978/12/15
- 3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين المهمة والفاعل العمومي: مخطط التنمية 2021-2025

### II-الإستراتيجية والأهداف:

- 1- الإستراتيجية:  
تقوم مهمة الشركة على تنفيذ سياسة الدولة في ميدان السكن وذلك بتوفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود
- 2- الأهداف الإستراتيجية:  
يبقى تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن عامة وفي مجال السكن الاجتماعي على وجه الخصوص من أهم أولويات الشركة

## 3- تدخّلات الفاعل العمومي:

من المنتظر أن يركز نشاط الشركة خلال سنة 2023 على مواصلة أشغال بناء المشاريع المبرمجة لسنوات 2020 - 2021 و 2022 والشروع في إنجاز مشاريع سنة 2023 واستكمال الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2024 - 2025.

ويمكن حوصلة أنشطة البرنامج لسنة 2023 كما يلي:

- مواصلة أشغال بناء القسط الثالث من المركب السكني بطينة صفاقس والمتكون من 75 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي .
- مواصلة أشغال مشروع إقامة الغزلان الذي يشتمل على 82 شقة من الصنف الاقتصادي و9 محلات تجارية - مواصلة إنجاز مشاريع برنامج 2022 :
- \* 70 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي إقامة المحارزة صفاقس.
- \* 59 مسكن اجتماعي جماعي و 9 محلات تجارية بإقامة قرمدة صفاقس
- الشروع في إنجاز برنامج 2023 والمتكون من :
- \* 60 شقة من الصنف الاجتماعي الجماعي بمطرش قابس
- \* 49 مسكن اجتماعي جماعي إقامة الياسمين بسيدي بوزيد.
- \* 74 مسكن اجتماعي جماعي إقامة الحرس الوطني بصفاقس.
- مواصلة الدراسات للمشاريع المبرمجة لسنوات 2024 - 2025.
- ومن المنتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات بعنوان الإنتاج خلال سنة 2023 حوالي 25,25 مليون دينار و 150 ألف دينار بعنوان الأصول الثابتة.
- في إطار تجديد تنمية الرصيد العقاري للشركة تمت برمجة اقتناءات جديدة خلال سنة 2023 بحوالي 2 مليون دينار.

## IV- الميزانية على المدى المتوسط:

## 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

التقديرات			2022	إنجازات 2021	البيان
2025	2024	2023			
2.200	2.170	2.070	1.970	1.719	ميزانية التصرف
900	870	790	790	588	- بعنوان التأجير
					- بعنوان التسيير
					منها:
					- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير

28.400	27.750	27.400	14.230	5.565	ميزانية الإستثمار
					(منها التحويلات المخصصة لدعم التّدخلات في الميدان الإقتصادي و الاجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التّمويّة و كذلك لتسييد القروض و التّوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)
31.500	30.790	30.300	16.990	7.872	المجموع

## بطاقة خاصة بإدراج النوع الاجتماعي



## I- الإطار العام

### تقديم لمحة عن إستراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي

أصبح مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في السنوات الأخيرة أمراً أساسياً لقطاع التعاون الدولي والتنمية وهذه اللامساواة لها عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على النساء والفتيات. على الرغم من التقدم الملحوظ، لا تزال أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال متجذرة بعمق في جميع المجتمعات وفي جميع المجالات، سواء من حيث التعليم، والحصول على الصحة، والعمل ... لا يمكن فصل قضايا النوع الاجتماعي عن قضايا التنمية، ولذلك أصبح من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى أخذ قضايا النوع الاجتماعي في الحسبان في التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية.

إذ يعتبر إنهاء التمييز ضد المرأة وتمتعها بمختلف الحقوق والواجبات في جميع مجالات الحياة أحد أهم أهداف التنمية المستدامة لبناء مجتمع سليم ومتوازن، وهو أحد أهداف الالفية للأمم المتحدة كما يعتبر تمكين المرأة أحد أهم الأولويات في الكفاح ضد الفقر وقد تم اعتبار هذه الاشكالية خلال اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 للـ 17 هدفا للتنمية المستدامة (SDGs) و169 إجراء الاجندا 2030 وذلك عبر معالجة تحديين في آن واحد:

أولاً : تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات عبر الهدف 5 للتنمية المستدامة.  
ثانياً: تمكين المرأة والمساواة بين النساء والرجال ضمن الأجندا 2030.

وقد صادقت تونس على جل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة وانخرطت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. كما حرصت على تفعيل هذه الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسسي ملائم.

كما يعتبر الطابع الأفقي والعام لخدمات مهمة التجهيز والإسكان من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنموي وللإيفاء بالالتزامات الدولية وخاصة منها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي تعتمد على مسؤولية جماعية لتعزيز الركائز المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبالتنمية الاجتماعية الشاملة وبحماية البيئة، فإن مهمة التجهيز والإسكان مدعوة إلى اتخاذ خطوات للانتقال إلى مسار مستدام مبني على تحقيق المساواة بين الجنسين كما جاء في الهدف 5: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" وبالخصوص الغاية 5.5: "كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة" وذلك من خلال التصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر وصولهن إلى مراكز صنع القرار والوظائف العليا على قدر المساواة مع زملائهن من الرجال.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين النساء والرجال وترجمتها بالسياسات العمومية وميزانياتها.

وفي هذا الإطار تعتبر مهمة التجهيز والإسكان فاعلا هاما في تجسيد جملة التعهدات على الصعيد الوطني وذلك فيما يتعلق بتكريس عدم التفرقة بين الجنسين حيث تولي وزارة التجهيز والإسكان في سياستها العمومية وأنشطتها مسألة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتدعيم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء عبر ولوج المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار الأهمية اللازمة بهدف ضمان التكافؤ بين الجنسين، ويتجلى ذلك من خلال:

- أولا تساهم المهمة في تحقيق الأثر الأول لتفعيل تلك الخطة عبر مناهضة العنف ضد المرأة: حيث أن إنجاز بنية أساسية للطرق و خاصة للمساالك الريفية تساهم في تنقل النساء بكل أمن وتساهم في فك عزلتهن وإدماجهن في جميع الأنشطة الحياتية إلى جانب توفير فضاءات تأخذ بالاعتبار خصوصيتهن من شأنها أن تدعم تحقيق هذا الأثر،

## الملاحق

- أما الأثر الثاني والمتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس والهيكل ومواقع صنع القرار: حيث تعمل المهمة على التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية بالخطط الوظيفية وبمجالس الإدارة خاصة وأن قطاع التجهيز يعتبر قطاعاً فنياً وأغلبيته من العنصر الرجالي وما يزال عدد الإطارات النسائية في مراكز القرار الهامة متواضعا مقارنة مع زملائهن من الرجال.

- أما الأثر الثالث والمتعلق بالتمكين الاقتصادي و المالي للنساء و حقهنّ في العمل اللائق والأجر العادل: إذ يعدّ قطاع التجهيز بمثابة قاطرة لبقية القطاعات التنموية الأخرى كالصناعة والفلاحة والتجارة والصحة والنقل.... وحيث تتمثل عدم المساواة التي تعاني منها المرأة التي تكون أكثر هشاشة بسبب الفقر والعنف المسلط عليها وصعوبة نفاذها لخدمات الصحة والتعليم والتكوين والعمل والأسواق والخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتطهير الصحي...، فإنّ جلّ التدخلات في المجال خاصّة عبر توفير الطرقات والمسالك الريفية إلى جانب إعداد أمثلة عمرانية ذكية تعتبر بمثابة الحافز الذي يشجع المرأة على ممارسة نشاطات لتمكينها اقتصادياً والمالي .

- بينما يتعلق الأثر الرابع والمتعلق باعداد مخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي: فعتبر المخططات الخماسية والميزانيات السنوية لمهمة التجهيز الأصلية منها أو التكميلية خير شاهد على الجدية في التعامل مع المبدأ المساواة، إذ يقع إعدادها بإعتماد مؤشرات وأهداف تخص النوع الاجتماعي كما تمّ خلال السنة المالية الحالية تخصيص اعتمادات لإنجاز دراسة حول «تشخيص وتحليل النوع الاجتماعي بمهمة التجهيز».

- فيما نجد الأثر الخامس والمتعلق بإعداد مخطط اتصالي في مجال مقارنة النوع الاجتماعي: حيث تعتمد المهمة على أنشطة تكوينية وتحسيسية لمقاربة النوع الاجتماعي إلى جانب الحرص على إشراك جميع الأطراف المعنية من رؤساء برامج وإدارات وذلك على الصعيدين المركزي والجهوي إلى جانب رؤساء المؤسسات ومديري المشاريع ومكاتب الدراسات ومكاتب الأشغال.

-أما الأثر السادس فيتعلق بالسياسات العمومية التي يجب أن تراعي الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية عبر القيام بدراسات وسيناريوهات تغيرات المناخ كأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم ووتيرة حدوث الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري.

**وبخصوص تشخيص واقع مهمة التجهيز من منظور النوع الاجتماعي فقد تم العمل على :**

- إعداد دراسة لتشخيص وتحليل النوع الاجتماعي بمهمة التجهيز والإسكان ودعم قدرات كافة المتدخلين على مستوى المهمة من خلال التكوين في مجال النوع الاجتماعي.

- إعداد وبرمجة العديد من الدراسات في علاقة بمقاربة النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية في مجال حماية المدن من الفيضانات و البناءات المستدامة و تهيئة المجال الترابي و العمراني.

- فك عزلة المناطق الداخلية عبر انشاء شبكات من المسالك الريفية لفتح الطريق أمام المتساكنين من نساء وأطفال ورجال وتمكينهم من الوصول إلى البنى الأساسية من صحة وتعليم واقتصاد مما يساهم في الحد من نسب الانقطاع عن الدراسة وتحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية وتحقيق الادمج الاقتصادي لهذه المناطق،

- تطوير النصوص القانونية والتشريعية للاستفادة من مختلف برامج السكن دون تمييز بين الجنسين،  
- ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي لمختلف المشاريع ليتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المصممين بهدف تلبية حاجيات مختلف فئات المجتمع من نساء وأطفال وذوي الإحتياجات الخصوصية.

- إقرار البرنامج الوطني للمدن المستدامة في تونس الذي يمكن مختلف المدن التونسية من الانخراط في الجهود الوطني في إطار التنمية المستدامة من خلال إعداد العديد من الاستراتيجيات القطاعية في هذا المجال والعديد من الآليات الموجودة فعليا على المستوى المؤسسي والتقني والتكنولوجي.

ورغم الجهود المبذولة ، تشكو المهمة جملة من النقائص في علاقة بالنوع الاجتماعي ومن بينها:

- غياب الإحصائيات المحينة والفعالية المبنية على النوع الاجتماعي في مجالات تدخل المهمة

- تواصل ارتفاع نسب البطالة (أكثر من 40 % في بعض الجهات) والامية في صفوف النساء خاصة

في المناطق الريفية حيث تقدر الفجوة في محو أمية الكبار بين الرجال والنساء بـ 13,8 %.

وهو ما أثر سلبا على ممارستها للأنشطة الإقتصادية ونفاذها للخدمات الصحية وغيرها...

- هشاشة أوضاع النساء العاملات في القطاع الفلاحي حيث تمثل اليد العاملة الفلاحية النسائية في

تونس نسبة 62 %.

إن عدم المساواة بين الجنسين تعززها عوامل أخرى مثل العمر أو العرق أو الإعاقة أو العيش في

المناطق الريفية أو الحضرية. بالإضافة إلى العوامل الهيكلية هناك عوامل اقتصادية، على سبيل

المثال، أن الأزمات لها تأثير واضح على عدم المساواة، وتميل إلى تفاقمها على المدى القصير

والطويل. أزمة كوفيد-19 هي مثال صارخ: لقد أدى الوباء إلى توسيع نطاق عدم المساواة بين

الجنسين إلى حد كبير. من الناحية الاقتصادية، كانت النساء هن الأكثر تضرراً، ولديهن وظائف محفوفة بالمخاطر وأقل أجراً وأقل حماية من الرجال. وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الأزمة الصحية ستجعل 47 مليون امرأة وفتاة تحت خط الفقر.

- تعتبر النساء والأطفال الفئة المتضررة أكثر من تبعات الكوارث الطبيعية والفيضانات .  
- عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على قروض سكنية للنفاذ إلى سكن لائق حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تحصلن على قروض سكنية 23.5 % مقابل 76.5 % من الرجال خلال سنة 2015.

نسبة تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار بالمهمة ضعيفة خاصة في الخطط التالية : مديرة عامة أو رئيسة مديرة عامة أو ممثلة بهيئات و لجان اتخاذ القرار،  
وتتمثل الإشكاليات ذات الأولوية التي أدت إلى التمييز بين النساء والرجال على مستوى المهمة فيما يلي:

- 1- صعوبة نفاذ النساء والرجال بالمناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات
  - 2-افتقار الإدارة للإحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم لتنفيذ الأشغال و عدم إدراج هذا المفهوم بالضوابط المرجعية لإعداد الدراسات
  - 3-عدم المساواة بين النساء والرجال في النفاذ لسكن لائق
  - 4-ضعف تمثيلية المرأة في مختلف الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار
- وبالشروع في تحديد هذه الإشكاليات ذات الأولوية بالرجوع إلى بعض الإحصائيات تمّ الوقوف على بعض أسبابها والتمثلة فيما يلي:

- وجود مناطق ريفية معزولة عن شبكة الطرقات وعدم تهيئة وصيانة المسالك الريفية نظراً لمحدودية الاعتمادات المدرجة بالميزانية.
- التصاميم الهندسية للمنشآت والبنيات العمومية لا تأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي
- سياسة بناء تراعي التغيرات المناخية بطريقة محتشمة
- عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات
- نقص الإحصائيات والدراسات المطلوبة وعدم إدراج النوع الاجتماعي بالبرنامج الوظيفي عند تصميم البنيات المدنية،

- الدراسات المنجزة لحماية المدن من الفيضانات تفتقر للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة
- سياسة عمرانية وسكنية لا تراعي مقاربة النوع الاجتماعي وتغيرات المناخ
- عدم تكافؤ في القدرة المالية للحصول على قروض سكنية
- عدم وعي المرأة بحقوقها وعادات وتقاليد تمييزية بين الجنسين
- عدم القدرة على ضبط التوقعات والتقديرات لتعدد مقاييس التكاليف بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار.

وبناء على بيان أسباب الإشكاليات المطروحة تمّ تحديد المحاور الاستراتيجية للمهمة والمتمثلة فيما يلي:

- **المحور الاستراتيجي الأول:** تيسير نفاذ النساء والرجال عبر تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية وصيانتها

- **المحور الاستراتيجي الثاني:** ضمان سلامة جميع الفئات وممتلكاتهم من خطر الفيضانات والإنجراف البحري

- **المحور الاستراتيجي الثالث:** إنشاء بناءات مستدامة مراعية للنوع الاجتماعي لضمان رفاهية المكان وحرية التنقل و العيش الكريم.

- **المحور الاستراتيجي الرابع:** وضع سياسة تهيئة ترابية و عمرانية وسكنية مندمجة ومستدامة

- **المحور الاستراتيجي الخامس:** تكريس ولوج المرأة لمراكز صنع القرار وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

## **توجهات المهمة على المدى المتوسط :**

-تعميم مفهوم وثقافة النوع الاجتماعي على كافة مستويات المهمة المركزية منها والجهوية والعمل على مزيد ملاءمة الأنشطة مع الأوليات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتعزيز الإطار والآليات للمتابعة والتقييم على هذا الأساس.

- انشاء قاعدة بيانات خاصة لتجميع المعلومات حول المنتفعين بمرافق وتجهيزات المهمة وتصنيفهم حسب نوعهم الاجتماعي بهدف مزيد العمل على تحسين أثر هذه الخدمات ووصولها إلى الفئات المعنية،

## الملاحق

- إدراج النوع الاجتماعي في مختلف الدراسات والمشاريع التي تنجزها المهمة وذلك عبر سنّ قوانين وأوامر تضمن حسن استعمال المرافق العامة لكافة فئات المجتمع مهما كانت خصوصياتها،
- إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية عند تصميم وإنجاز مشاريع البنايات المدنية بحيث تضمن راحة وسهولة الاستعمال لمختلف المستخدمين من النساء والرجال وجميع الفئات وذلك عبر توفير فضاءات ملائمة لهم تتماشى ومختلف حاجياتهم،
- إنتاج مساكن اجتماعية بهدف الحد من السكن غير المنتظم، مصحوبًا بتنفيذ إصلاحات قانونية وفنية لجعل سياسة البناء أكثر ملائمة للبيئة وصالحة اقتصاديًا لتحقيق سكن أكثر استدامة وأمنًا وبأسعار معقولة للجميع،
- تحسين تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار في الخطط الوظيفية وهياكل القيادة عبر دراسة امكانية اعتماد آلية التناظر للتسمية بالخطط الوظيفية،
- توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والتربصات واشتراط مبدأ المساواة والتناصف عند الاعداد لقائمات المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف مهمات التدريب.

## -II البرامج



## البرنامج 1 : البنية الأساسية للطرق

### 1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي :

للخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي آثار هامة ومن أهمها الأول والثالث والرابع حول القضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد النساء ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة ووضع سياسات في الغرض ووضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي ، باعتبار أنّ برنامج البنية التحتية للطرق يهدف إلى تكييف البنية الأساسية للطرق مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف ربط مختلف جهات البلاد بطريقة تضمن سهولة واستدامة حركة المرور وسلامة مستخدميها من مواطنات ومواطنين عبر توفير خدمات التنوير العمومي بالطرق والطرق السيارة مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وتطور الأسطول الوطني للسيارات.

إن إدماج مقارنة النوع الاجتماعي يتطلب تحديد الفوارق بين النساء والرجال في مجال البنية الأساسية للجسور والطرق عبر استعمال معطيات مفصلة حسب الجنس. ولكن حالياً لا توجد إحصائيات أو دراسات تتعلق بمشاريع الجسور والطرق تبرز الفوارق بين الجنسين، حيث تمّ التركيز على المرأة في الوسط الريفي باعتبارها تمثل ثلث العدد الجملي للنساء بتونس وعنصراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور ريادي في ضمان تنمية المناطق الريفية وتوفير الأمن الغذائي بها وحماية هذه المناطق الريفية من التصحر البيئي والسكاني، وبالتالي فإن المرأة الريفية تعاني العديد من الصعوبات من أهمها:

\* هشاشة أوضاع النساء العاملات في القطاع الفلاحي،

\* عدم تكافؤ الفرص في النفاذ إلى الموارد والخدمات الاقتصادية والاجتماعية،

\* ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والرضع وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية وتراجع نوعيتها،

تفشي ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة والارتداد إلى الأمية.

### 2- الإشكاليات ذات الأولوية

تتمثل الإشكالية ذات الأولوية في صعوبة تنقل النساء والرجال بالمناطق الريفية المعزولة مما يحد من النفاذ للخدمات حيث يعتبر الطريق وسيلة لإتاحة الوصول إلى المراكز الصحية والتعليمية وسوق

الشغل التي إذا ما توفرت ستساعد المرأة الريفية في الارتقاء بوضعيتها الاجتماعية والعلمية والصحية والمهنية ومن ثمة الارتقاء بالاقتصاد الوطني. وبالتالي هنالك ارتباط قوي بين النمو تطور شبكة المسالك الريفية وبين نمو النشاط الاقتصادي لمنطقة ما فهي تساعد بشكل فعال في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك..

إذ أن فك العزلة عن المرأة الريفية بمثابة دعامة لمشاركتها في نمو الاقتصاد الوطني وتمكينها والمساهمة في حمايتها من العنف الذي يمكن أن تتعرض له.. ويعود ذلك للعديد من الأسباب من بينها :

\*وجود مناطق ريفية معزولة عن شبكة الطرقات

\*عدم تهيئة وصيانة المسالك الريفية نظرا لمحدودية الاعتمادات المدرجة بالميزانية.

\* إن تحديد الحاجيات من تهيئة و صيانة المسالك الريفية لا تستند على معطيات إحصائية حسب الجنس ولا تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي.

### **3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:**

لمجابهة هذه الإشكالية تمّ تحديد المحور الاستراتيجي التالي:

**المحور الاستراتيجي: تيسير نفاذ النساء والرجال وضمان سلامتهم عبر تطوير شبكة البنية الأساسية للطرقات.**

إنّ الدور الذي يلعبه الربط الطرقي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لكل دولة لا يمكن تغافله أو التغاضي عنه، فالنمو والازدهار اللذان يتحققان في هذا القطاع يمتدّ تأثيرهما ليشمل جميع القطاعات الأخرى وبالتالي ملائمة الشبكة الطرقية وحاجيات حركة السير لهذه الفئة الهشة من المجتمع (المرأة الريفية خاصة) من الأدوار الهامة، لذلك تم وضع الهدف الاستراتيجي التالي "تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم " من خلال نشاطي "تهيئة المسالك الريفية" و"صيانة المسالك الريفية" بصفة دورية. وذلك للمساهمة في مناهضة العنف ضد المرأة (الأثر الأول للخطة) حيث أن إنجاز بنية أساسية للطرقات وخاصة تهيئة المسالك الريفية وصيانتها والقيام بأشغال التنوير العمومي يساهم في تنقل النساء بكلّ أمن وفي فك عزلتهن وإدماجهنّ في جميع الأنشطة الحياتية و تمكينهم الاقتصادي وتقليل التفاوت بين الجنسين (الأثر الثالث للخطة الوطنية).

هدف استراتيجي 1-2: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمان سلامتهم					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
<u>المؤشر الاستراتيجي:</u>					
المؤشر 1-2-1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد سواء	%	45,9	46,3	46,6	47,1
هدف عمليتي 1-2: إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بمشاريع البنية الأساسية للطرقات					
<u>المؤشر عمليتي:</u>					
المؤشر 1-2-1: نسبة الدراسات التي تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي					
المؤشر 1-2-2: عدد المنتفعات والمنتفعين من المسالك الريفية المهينة					

\* (في صورة توفر المعلومة)

#### 4- التحليل :

بلغت تقديرات مؤشر "النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حدّ سواء" نسبة 45.9% خلال سنة 2022 وتقدر النسبة لسنة 2023 بـ 46.3% وسترتفع خلال سنة 2025 لتصل إلى 47.1%.

وتعتبر الزيادة في تقديرات المؤشر محتشمة نظرا لمحدودية الاعتمادات المخصصة سنويا لتهيئة المسالك الريفية وصيانتها.

ولتحقيق الهدف الاستراتيجي تمّ تحديد هدف عمليتي حول " إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بمشاريع البنية الأساسية للطرقات" وتحديد مؤشر عمليتي 1 حول " نسبة الدراسات التي تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي" و 2 حول " عدد المنتفعات والمنتفعين من المسالك الريفية المهينة". ولتيسير ذلك يتعين القيام بعمليات تحسيسية للنوع الاجتماعي للإطارات الفنية أو المتعاملين معها من مكاتب دراسات أو مقاولات.

## إدراج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجنب)	دعائم الأنشطة
الهدف 1: تحسين نفاذ النساء والرجال في المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات وضمن سلامتهم	المؤشر 1.2.1 النسبة التراكمية لتهينة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء	46,3%	-تهينة 912 كلم من المسالك الريفية . -الصيانة الدورية للمسالك الريفية (بين 400 و 500 كلم سنويا).	-ميزانية الدولة -الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	-تغيير طريقة إنجاز الإستشارات او طريقة تقبل الحاجيات من الولايات كطلب معطيات إضافية مفصلة حسب الجنس - حث مكاتب الدراسات على تضمين النوع الاجتماعي بدراساتهم من خلال تحيين كراسات الشروط.

**البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت**

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى سياسة البرنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

2- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى سياسة البرنامج 2 إن تدارس النوع الاجتماعي على مستوى المهمة ككل وعلى مستوى البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت بصفة خاصة يعتبر ضعيفا ودون المأمول ويعود ذلك أساسا لافتقاره

للإحصائيات اللازمة ولعدم احتواء الدراسات المنجزة لتحليل الحاجيات الخصوصية للجنسين وبصفة عامة لكافة الفئات بهدف التحسين من جودة حياتهم وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

➤ عدم تعميم سياسة بناء تراعي البيئة المحلية والتغيرات المناخية: الانخراط في الجهود الوطني في إطار التنمية المستدامة عبر اعداد تصور جديد لبنايات مدنية مستدامة بمواصفات ايكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية معمارية وهندسية تأخذ بعين الاعتبار الخاصيات البيئية والمناخية التي ستشيد فيها واستعمال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والهوائية وغيرها للإضاءة ومعالجة عصرية للنفايات التي ستنتج منها عند البناء والاستعمال.

تكريس ثقافة معمارية وهندسية جديدة تراعي الجوانب البيئية المحلية وتخفف من تأثير المتغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على المحيط.

➤ عدم تعميم سياسة بناء تحترم أكثر مقاربة النوع الاجتماعي - يعتبر الهدف الرئيسي من ادراج مفهوم مراعاة النوع الاجتماعي بتصميم وإنجاز بنايات مدنية تضمن راحة وسهولة للاستعمال لمختلف المستخدمين من النساء والرجال وجميع الفئات وذلك عبر توفير فضاءات ملائمة لهم وتتماشى ومختلف حالتهم.

- حقّ الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في العيش باستقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة على قدم المساواة مع الأسوياء في جميع مناحي الحياة ومنها النفاذ الى البنايات العمومية والخاصة وتمكينهم عبر حرية التنقل واختيار مكان إقامتهم من النفاذ الى كافة الأماكن العمومية والخاصة وادماجهم بصورة كاملة فب الحياة الاجتماعية.

-تمكين النساء من استعمال الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية في البنايات المدنية المستقبلية للعموم بطريقة مريحة تضمن الخصوصية،

-تخصيص أماكن لذوي الاحتياجات الخاصة لركن سيارات وتخصيص بعض المقاعد بالمدرجات بالجامعات وبالأقسام المخصصة للدراسة على غرار فضاءات الاستراحة ودور المياه والأدوش ... مع تعميم المنحدرات للدخول الى جميع الأماكن،

- تخصيص المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة وتعويض المنحدرات طويلة المسافة بالمصاعد خصوصا في الجامعات والإدارات والمستشفيات لتسهيل التنقل بجميع الفضاءات،

➤ نقص في تعميم مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي في تصميم البنايات المدنية والمنشآت:

## الملاحق

- عدم قناعة صاحب المنشأ بالنسبة للمشاريع المفوضة بتقديم هذه المعطيات نظرا لافتقاره اليها وأن ذلك يتطلب القيام بدراسات إضافية وفي أغلب الأحيان ليست هناك النتائج المطلوبة وليس هناك قوانين واضحة ترغمه على ذلك،

- عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي عند تصاميم المشاريع نظرا لنقص المعلومات والدراسات المطلوبة وعدم ادراجها بالبرنامج الوظيفي،

- كما أن الدراسات المنجزة لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تفتقر للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

- افتقار الدراسات المنجزة لحماية المدن من الفيضانات للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

- عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الضوابط المرجعية للمشاريع وعدم اعتبارها من العوامل المحددة لاختيار المشروع،

- افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الدراسات والأشغال للتثبت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات.

### ➤ عدم الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية:

- يعتبر مثال التهيئة العمرانية أحد الوثائق الأساسية التي يتم اعتمادها عند إعداد الدراسات الضرورية لإنجاز مشاريع حماية المدن من الفيضانات، ونظرا لعدم إدراج مفهوم النوع الاجتماعي عند إعداد هذه الأمثلة و هو من \انه أن يحد من مدى تحقيق انتظارات المواطنين لحمايتهم و ممتلكاتهم من الفيضانات و بالتالي مدى تحقيق الهدف المنشود للبرنامج.

على سبيل المثال في بعض الحالات عند إعداد تصميم تهيئة الأودية نقوم بإضافة منشآت عبور أمام مدارس أو محاضن أطفال أو منازل لتسهيل عبور جميع الفئات التي تجد صعوبة في السير مسافات طويلة للوصول إلى الضفة الأخرى من الوادي، ولكن عدم تناول أمثلة التهيئة العمرانية للنوع

الاجتماعي أثناء إعداده يحول دون إنجاز بعض الطرقات الضرورية والغير مبرمجة بأمثلة التهيئة العمرانية على هذا المستوى.

- كما أن الدراسات المنجزة لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري تفتقر للإحصائيات اللازمة التي من شأنها أن تمكننا من مراعاة احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال

### ➤ نقص للوعي بمقاربة النوع الاجتماعي:

حيث تعتبر مشاريع الحماية من الانجراف البحري لا تنطوي ضمن مقاربة النوع الاجتماعي بما أن الهدف الأساسي هو الحماية من الانجراف البحري الذي يعتبر نتيجة للتغيرات المناخية وتوسع العمران أساسا ولا يخذ بعين الاعتبار الأشخاص المعنيين بالحماية.

غير أن مشاريع الحماية تساعد بصفة غير مباشرة في إحياء المناطق المحاذية للمنشآت وتخلق مجال للترفيه للسكان بما فيهم النساء دون المس من سلامتهم وأمنهم.

إلا أن هذا الجانب يتم تهميشه غالبا ولا يتم التطرق له إلا عند المصادقة على فرضيات الحماية رغم اعتباره بصفة غير مباشرة معيار لاختيار الفرضية الأنسب.

### 3- الأسباب التي تحول دون الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي عند إنجاز المشاريع

- عدم اعتبار النوع الاجتماعي من العوامل المحددة لاختيار فرضيات الحماية من الفيضانات والاقتصر على العوامل التقنية والمالية فقط نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية والاحصائيات اللازمة لأخذها بعين الاعتبار في المشاريع.

- عدم الوعي وعدم الاقتناع بإدراج النوع الاجتماعي في المشاريع نظرا لعدم وضوح الرؤيا لهذا المفهوم الجديد وأهميته للوصول الى العدالة الاجتماعية يجب تعميم هذا المفهوم واعطائه الأهمية اللازمة وذلك بالقيام بالتكوين اللازم والاستئناس بالتجارب العالمية في كيفية تطبيقه والقيام بزيارات لبعض المشاريع في هذا النوع

- افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للثبوت من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأرواح (جميع الفئات) والممتلكات من الفيضانات وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات.

#### الملاحق

- عدم إدراج النوع الاجتماعي ضمن الخطوط المرجعية للمشاريع وعدم اعتباره من العوامل المحددة لاختيار فرضيات حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والاقتصار على العوامل التقنية والمالية والاجتماعية بصفة عامة دون ادراج النوع الاجتماعي.

- افتقار أنشطة الإدارة للتقييم قبل وبعد إنجاز الأشغال للنتيجة من مدى بلوغ الأهداف المبرمجة والمتمثلة أساسا في حماية الأفراد والممتلكات والبنية التحتية والمرافق العمومية ومن الانجراف البحري وهو ما من شأنه أن يؤثر على مدى قدرة الإدارة على تحديد الاحتياجات الحقيقية لجميع الفئات وانتظارها من المشاريع المزمع إنجازها.

#### 4- الإشكاليات ذات الأولوية

- العديد من التصاميم الهندسية للمنشآت والبنى التحتية العمومية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاستعمالات للمرأة والأطفال وذوي الاحتياجات الخصوصية على غرار تجهيزات دورات المياه والمصاعد الكهربائية وأماكن ركن السيارات الخاصة بمستعملي الكراسي المتحركة نظرا لافتقارها للنسب الصحيحة،

- مثلا عدم تخصيص مدارج لجمهور النساء المشجعات في الملاعب الرياضية لضمان حمايتهن من بعض الممارسات العنيفة التي تقع في هذه الفضاءات،

- عدم فهم أهمية إدراج النوع الاجتماعي من قبل المهندسين المعماريين المهندسين ومكاتب الدراسات مما يؤثر سلبا على إنجاز الدراسات والأشغال،

- عدم وجود قوانين تلزم صاحب المنشأ بالزامية إدراج المعلومات الكافية بالنوع الاجتماعي

#### 3- تحديد الأهداف والمؤشرات

الهدف: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنى التحتية العمومية					
تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات *2022	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
15	10	05	02	مشروع	- المؤشر 1: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي
15	10	05	02	مشروع	المؤشر 2: نسبة الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي

#### الهدف: حماية المدن من الفيضانات



المؤشر	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
عدد المشاريع* المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	7	6	5	6

\*المشاريع: منجزة أو مبرمجة أو بصدد الإنجاز.

#### - التحليل:

- بالنسبة لسنة 2022 تم الإنطلاق في إعداد عدد 7 دراسات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي و ذلك عن طريق إدراج خبير في النوع الاجتماعي مهمته القيام بتشخيص الوضعية و تقديم مقترحات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل الفئات المنتفعة من المشاريع المنجزة وذلك بأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التصاميم الضرورية لتنفيذ الأشغال.

بالنسبة لبقية السنوات سيتم الإعتماد على نفس المنهجية و ذلك بإدراج النوع الاجتماعي بكراس الشروط الخاصة بالدراسات.

الهدف: حماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية					
المؤشر	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
عدد المشاريع* المراعية للنوع الاجتماعي	عدد	-	1	2	3

\*المشاريع: دراسات أو أشغال: منجزة أو مبرمجة أو بصدد الإنجاز.

#### - التحليل:

- بالنسبة لسنة 2022 تم الانطلاق في دراسة لإعداد مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري حيث سيتم القيام بدراسة واستبيان اجتماعي يراعي النوع الاجتماعي وسيتم ادراج النوع الاجتماعي ضمن استراتيجيات حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والأهداف المتصلة بها.

كما سيتم بالنسبة لبقية السنوات إدراج النوع الاجتماعي بكراس الشروط الخاصة بالدراسات.

#### 4- خطة العمل:

يعود التقدم في احترام حقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخصوصية الى احداث الأمر عدد 1467 لسنة 2006 مؤرخ في 30 ماي 2006 المتعلق بضبط المواصفات الفنية الخاصة بتيسير تنقل الأشخاص المعوقين داخل البناءات العمومية والفضاءات والتجهيزات المشتركة والمركبات السكنية والبناءات الخاصة والمفتوحة للعموم. كما أن التلويح بتفعيل العقوبات المنصوص عليها بالفصل عدد 35 بهذا الأمر وكذلك إدراج تقييم بعض المعايير بالمناظرات المعمارية لتبيين كيفية ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة الى البنايات الى تحسيس وتعريف المصممين وخصوصا المهندسين المعماريين بالتركيز أكثر أثناء التصميم لتقديم فضاءات تحترم خصوصيات هذه الفئة من المواطنين وكذلك لضمان الخصوصية للنساء في استعمال الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية في البنايات المدنية المستقبلية للعموم والبنايات السكنية المشتركة كالمباني الجامعية المخصصة للطلبة على غرار فضاءات الاستراحة ودورات المياه والأدواش.

الأهداف ( استراتيجي أو عملياتي	المؤشرات (أداء أم عملياتية)	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة مشاريع، دعائم أنشطة.....)	حجم ومصدر الاعتمادات المخصصة
الهدف: حماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية	عدد المشاريع* المراعية للنوع الإجتماعي	1	إعداد دراسات لحماية أجزاء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري تأخذ بعين الإعتبار للنوع الإجتماعي	
الهدف: حماية المدن من الفيضانات	عدد المشاريع* المراعية للنوع الإجتماعي	6	إعداد دراسات لحماية بعض المدن من الفيضانات تأخذ بعين الإعتبار للنوع الإجتماعي	
الهدف: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية	- المؤشر 1: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الإجتماعي	05	الأخذ بعين الإعتبار الخصائص المتعلقة بالنوع الإجتماعي عند تصميم المشاريع خصوصا بالمستشفيات وتعميمها حسب خصوصية كل مشروع	
	المؤشر 2: نسبة الدراسات المراعية للنوع الإجتماعي	05		

وللحد من الإشكاليات المذكورة سابقا نقترح وضع خطة العمل التالية:

- اعداد الإطار القانوني لتفعيل القرارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي لأنها تهم كل القطاعات على جميع المستويات.

- إدراج النوع الاجتماعي في كل دراسات وإنجاز مشاريع البنيات المدنية وذلك بسن قوانين وأوامر تجبر صاحب المنشأ على اعداد دراسات وإحصائيات تقدم نسبة الاناث ونسبة الذكور لتقديم فضاءات صحية ومريحة تتماشى مع نسب التفاوتات بينهما وكذلك ادراج خصائص ببعض الفضاءات تضمان وتحترم خصوصيات لكليهما،

- تكوين إطارات الإدارة للتمكن من مفهوم النوع الاجتماعي وكيفية تفعيله،

- ادراج المعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي بالبرامج الوظيفية المعدة من قبل صاحب المنشأ وادراج تقديرات مالية خاصة بتنفيذ هذا المعطى الجديد.

العمل على انجاز دراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي لبعض المشاريع على غرار المستشفيات والملاعب الرياضية والمعاهد والكليات.....

- انتداب مختصين في النوع الاجتماعي بالإدارة لتوضيح هذا المفهوم والعمل ادرجه بالبرامج الوظيفية وتحقيقه في كامل مراحل المشاريع من الدراسات الى الإنجاز.

- القيام بالتكوين اللازم على جميع المستويات للتعريف بهذا المفهوم الجديد لتعميمه وضمان سهولة تطبيقه.

- إدراج النوع الاجتماعي في كل دراسات ومشاريع حماية المدن من الفيضانات

-مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وإدخال مفهوم النوع الاجتماعي عند إعدادها

### البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

#### 1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

ولئن تحيل المعطيات إلى أهمية النتائج المسجلة وتطور الإطار التشريعي في سياسة السكن (تهيئة ترابية وتعمير وإسكان)، وفي تمويل السكن الاجتماعي وتحسينه وفي تسجيل العقارات وكذلك في فتح المجال للباعثين العقاريين الخواص لتوفير السكن، بالإضافة إلى إقرار البرنامج الوطني للمدن المستدامة في تونس الذي يمكن مختلف المدن التونسية من الانخراط في المجهود الوطني في إطار

## الملاحق

التنمية المستدامة من خلال إعداد العديد من الاستراتيجيات القطاعية في هذا المجال والعديد من الآليات الموجودة فعليا على المستوى المؤسسي والتقني والتكنولوجي ، فإن قطاع السكن والسكن الاجتماعي بالتحديد في ارتباطه الكلي بقطاع التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري، يشهد العديد من الفوارق بين الجنسين.

فقد بينت الإحصائيات وجود تفاوت بين النساء والرجال في النفاذ لسكن لائق وفي القدرة المالية للحصول على قروض سكنية. فضمن سكن لائق وآمن وبأسعار معقولة له آثار إيجابية على المجتمع لأنه الركيزة التي تسمح بالحصول على التعليم والعمل والصحة والأمن والاستقرار الاجتماعي للأسر...

حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان بالمناطق الحضرية تضاعف في تونس بأكثر من 5 مرات منذ الاستقلال، حيث ارتفع العدد من 1,6 مليون ساكن سنة 1956 (معدل التحضر 40%)، إلى 8,4 مليون ساكن سنة 2020 بمعدل تحضر يصل إلى 70% ومن المنتظر أن تبلغ نسبة 75% في أفق سنة 2030.

ويقطن ثلثا سكان البلاد (أي حوالي 8 مليون نسمة) على الشريط الساحلي للبلاد والذي لا تتجاوز مساحته 10% من التراب الوطني أين تتركز 80% من الأنشطة الاقتصادية.

كما تكتسح المناطق الحضرية سنويا حوالي 4000 هكتار من الأراضي الفلاحية، 40% منها بناء فوضوي، أي حوالي 1600 هكتار في السنة. إذ يساهم البناء غير المنتظم في صنع نشاز لجمالية المدن كما يمثل فقداناً للمساحات الخضراء وفضاءات ترفيه وبناءات صديقة للبيئة، وخلق أحياء عشوائية مهمشة. كما تم خلال الفترة 2019 - 2021 المصادقة على حوالي 88 مثال تهيئة عمرانية خاصة ب 49 بلدية، وقد خصصت هذه الأمثلة حوالي 26% من مساحاتها للتجهيزات الجماعية والمساحات الخضراء.

وترمي السياسة السكنية ببلادنا إلى توفير السكن اللائق لمختلف الفئات الاجتماعية من خلال وضع وتنفيذ البرامج الملائمة. وقد تم خلال الفترة 2016 - 2020 بناء قرابة 38 ألف وحدة سكنية منها 79.4% عن طريق الأسر، و 19.6% عن طريق الباعثين العقاريين.

## 2- الإشكاليات ذات الأولوية

وتتمثل الإشكالية التي أدت إلى التمييز وعدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى سياسة السكن في عدم المساواة بين النساء والرجال في النفاذ لسكن لائق.

وبالشروع في تحليل أسباب هذه الإشكالية بالاستناد إلى الإحصائيات المتوفرة وإلى الملاحظات المسجلة من واقع القطاع تمّ الوقوف على بعض أسبابها وآثارها التي تدخل ضمن مشمولات برنامج "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" والمتمثلة فيما يلي:

## 1- سياسة عمرانية وسكنية لا تراعي مقاربة النوع الاجتماعي وتغيرات المناخ

تواجه المدن العديد من النقائص في مستوى التخطيط والتصريف في فضاءها العمراني والمحافظة على خصوصياتها العمرانية والمعمارية، ويتجلى ذلك من خلال تدهور مشهدها العمراني وبروز أحياء فوضوية. حيث لم تنجح السياسات التي تمّ وضعها في توجيه التمدد العمراني أو استباقه، مما أدى إلى عدم التطابق بين أهداف التهيئة الترابية والواقع العمراني. كما عجز جميع المتدخلين في التحكم بالمجال الترابي وفي توفير تنمية ترابية وعمرانية متناغمة ومستدامة للجميع دون تمييز.

وقد حاولت الدولة إدخال هذه الأحياء في مخططات التهيئة العمرانية، مع العمل على توفير الحد الأدنى من الخدمات والمرافق، قصد تطويرها وإدماجها في سياسات التنمية والنهوض الاجتماعي وذلك لتقليص الفوارق الاجتماعية بينها وبين الأحياء المنتظمة إلا أنها لازالت تحتوى على نسب مرتفعة من البطالة والفقر والإجرام.

إن الظروف المعيشية غير الصحية بالأحياء العشوائية بما في ذلك من نفاذ للماء الصالح للشرب والكهرباء والخدمات الأساسية والتخلص من النفايات هي أمور ذات صلة بقطاع الصحة الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بجودة المسكن. ويضاف إلى ذلك الشعور بعدم الرضا الذي يمكن أن ينجم عن سوء السكن وما يمثله كعلامة للهوية الاجتماعية.

فالسياسة السكنية اتسمت بغياب المنظور الحقوقي ولمقاربة النوع الاجتماعي ولحق المرأة في السكن اللائق في صياغة السياسات وفي وضع مقاييس نوعية لإدماج الفئات الهشة. فمختلف البرامج غير موجهة للفئات المهمشة ولا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمرأة وظروف الحرمان التي يمكن أن تعيشها وهو ما يؤدي إلى التمييز ضدها، من

بينها المرأة المطلقة أو المنفصلة عن زوجها، الأرملة، المرأة ضحية العنف، المرأة من ذوي الاحتياجات الخصوصية، المرأة التي تقوم بإعالة أسرتها، المرأة ضحية الكوارث الطبيعية، المرأة العزباء والمتقدمة في السن...

حيث تتمثل أوجه عدم المساواة التي تعاني منها المرأة الحضرية التي تكون أكثر هشاشة نظراً لنسبة الفقر المرتفعة والعنف المسلط عليها وللاإمكانيات المحدودة للنفذ لسكن لائق وللتعليم والعمل والخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتطهير الصحي...

كما أن قطاع النقل والبنية التحتية يتصلان اتصالاً مباشراً بمسألة تنقل المرأة وإمكانية حصولها على الخدمات. غير أن تخطيط المدن وشبكات النقل واستخدامها يتم غالباً من قبل الرجال. وكثيراً ما تواجه المرأة حواجز كبيرة مادية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية، وما إلى ذلك).

لذلك، من الضروري ضمان توفير خدمات وشبكة نقل عام آمنة وميسورة التكلفة ومستدامة، ولا سيما للفئات الضعيفة، لتمكين المرأة من الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمدينة.

كما أن اختلال التهيئة العمرانية بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية يعدّ موجبا لإعادة النظر في سياسات التخطيط العمراني بهدف تكريس مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة المناطق الداخلية بالتالي، فإن ضمان التجانس العمراني في هذه الجهات يساهم في إدماج جميع الشرائح الاجتماعية في الدورة الاقتصادية للدولة ككلّ والحدّ من الفوارق القائمة بين المناطق.

و يهدد تغير المناخ الحق في السكن اللائق وعناصره الأساسية بطرق شتى، فالظواهر الجوية القصوى يمكن أن تدمر المنازل وقد تصبح الأراضي غير صالحة للسكن شيئاً فشيئاً بفعل الجفاف والتآكل والفيضانات مما يؤدي إلى التشريد والهجرة. كما يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر الأراضي التي تُقام عليها المنازل في المناطق المنخفضة والتي تكون أكثر عرضة لمخاطر الفيضانات.

فوفقاً لتقرير الأمم المتحدة حول الحق في السكن اللائق (2016)، يعدّ التشرد أيضاً عاملاً في الوفاة إذ أن معدل الوفيات بين المشردين أعلى بمرتين إلى عشر مرات من الأشخاص

الذين لديهم منزل. وتعتبر الكوارث الطبيعية مسؤولة عن التشرّد إذ أن 26.4 مليون شخص مشردون أو بلا مأوى كل عام بسبب الكوارث الطبيعية.

كما تهدد الظواهر الجوية القصوى الناجمة عن تغيير المناخ الحق في السكن اللائق في المناطق الحضرية إذ أنّ تداعيات تغيير المناخ لها وقع شديد بالنسبة للفئات محدودة الدخل والذين يقطنون مساكن تفتقر للمرافق الأساسية وتمسّ بصفة مباشرة من هم في أوضاع هشّة، وخاصة النساء والفتيات، وتؤثّر على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. إذ أنّ الوصول غير المتكافئ لملكية الأراضي والقروض البنكية قد يخلق ضغوطات اقتصادية للأسرة في وقت الأزمات ويجعل النساء أكثر عرضة لمخاطر الأمن المتعلقة بالمناخ.

وقد تمّ بذل العديد من الجهود في تنفيذ سياسات مجابهة تغيير المناخ سواء من خلال التخفيف من حدتها أو التكيف معها حيث تمّ إقرار البرنامج الوطني للمدن المستدامة في تونس الذي يمكّن مختلف المدن التونسية من الانخراط في المجهود الوطني في إطار التنمية المستدامة كما تمّ الشروع في اعداد تصور جديد للتهيئة العمرانية قائم على إنجاز أحياء سكنية بمواصفات ايكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية هندسية تأخذ بعين الاعتبار معالجة عصرية للنفايات واستعمال الطاقات المتجددة من طاقة شمسية وغيرها لإنارة المنازل والشوارع على غرار الحي الإيكولوجي بمنوبة الذي تمّت تهيئته من قبل الوكالة العقارية للسكنى. ورغم هذه الجهود فإنه على مختلف الجهات المتدخلة في قطاع التعمير والإسكان أن تراهن على رفع التحدي المتعلق بتكريس ثقافة عمرانية جديدة تراعي الجوانب البيئية وتخفف من تأثير المتغيّرات المناخية وتأثيراتها السلبية على المحيط العمراني والطبيعي.

## 2- عدم تكافؤ في القدرة المالية للحصول على قروض سكنية:

شهد قطاع السكن خلال السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات حيث تم تسجيل ارتفاع في كلفة السكن مع اضطراب في منظومة التمويل المرتبطة بالأساس بالفوائض البنكية التي تحتسب على قاعدة نسبة السوق النقدية التي شارفت في بعض الأحيان على 8 % مما نتج عنه عدم قدرة نسبة كبيرة من العائلات متوسطة الدخل على تمويل مساكنها، وارتفع نتيجة ذلك عدد المساكن غير المباعة المنجزة من قبل الباعثين العقاريين العموميين والخواص.

هذا بالإضافة إلى أن الأجر الشهري للمرأة يعتبر متدني مقارنة بالرجل سواء في القطاع الخاص أو القطاع غير المنظم ، حيث بلغ الفارق في القطاع الخاص بخصوص معدل الأجر الشهري بين النساء والرجال 24.5- % سنة 2011. أما في القطاع غير المنظم، فإن أجر النساء كان دائماً أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون.

وهذا ما نتج عنه عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على قروض سكنية للنفاد إلى سكن لائق حيث بلغت نسبة النساء اللاتي تحصلن على قروض سكنية 23.5 % مقابل 76.5 % من الرجال خلال سنة 2015.

إذ توجد العديد من القيود حول إمكانية الحصول على تمويل بالنسبة للشخص منخفض الدخل أو الذي ليس له عمل قار، حيث يصعب على المرأة الحصول على رهن عقاري نظراً لتدني دخلها أو ملازمتها لبيتها من أجل تربية أبنائها.

### 3- عدم وعي المرأة بحقوقها وعادات وتقاليد تمييزية بين الجنسين :

تكرس العادات والتقاليد التمييز بين المرأة والرجل حيث تمنح للذكر في كثير من الأحيان السلطة الزوجية الرسمية أو مركز رب الأسرة وبالتالي التحكم في ممتلكات الزوجية. إذ أن تطبيق قوانين الميراث يتم بصفة تمييزية كالمراة الأرملة التي تفقد حقها في ملكية المسكن إثر طردها من قبل أقارب الزوج أو الأخت التي تتنازل عن حقها في الميراث لإخوتها الذكور بتعلة أن مآلها الزواج.

كما لا تتمتع المرأة بحقها في السكن عند الانفصال عن الزوج بالطلاق أو بموت الزوج وتعرض المرأة للطرد والإخلاء القسري من بيتها لعدة أسباب من بينها: التعرض للعنف، الفقر، العادات والتقاليد...

أن تجد امرأة نفسها بلا مأوى ليس بالأمر الهين، لأنها ستضطر إلى مواجهة حياة جديدة تتسم بعدم الاستقرار ويغلب عليها العنف بمختلف أشكاله. وتعتبر من أبرز الظواهر التي تصيب المجتمعات الفقيرة التي تشكو من أوضاع اجتماعية واقتصادية تتسم بالهشاشة.

وبفعل هذه الأوضاع تنتشر ظاهرة "العيش دون مأوى" في صفوف الفئات الأكثر فقراً والأكثر استعداداً للـ"هامشية" بسبب أوضاعها المادية أو لأسباب أخرى تتعلق بالميز أو الإقصاء الاجتماعيين.



الملاحق

وتتخرط المرأة في حياة التشرد بمجرد أن تفقد القدرة على المكوث في مكان إقامتها الأصلي لسبب أو لآخر. وعادة ما تمثل المدن الكبرى -وبالأخص تونس العاصمة- حاضنة لهذه الظاهرة، إذ يسهل فيها الركون إلى بعض الفضاءات التي تمثل مأوى للعديد من المتشردين مثل الحدائق العمومية وواجهات المساجد وأسطح العمارات.

وتتقرن هذه الظاهرة -عادة- في المخيال الاجتماعي بالرجال أكثر من النساء، باعتبار أنّ تشرد المرأة مرتبط في أذهان الناس بالخروج عن المعايير الأخلاقية والاجتماعية، الأمر الذي يستوجب العقاب والنبذ. وقد ساهم هذا الحكم الاجتماعي الذي فرضه الجوهر "الذكوري" للمجتمع في طمس حقيقة ما تتعرض إليه العديد من النساء التونسيات اللاتي عشن حياة التشرد بكل ما تحمله هذه الحياة من معاناة وما يحيط بها من ظروف قاسية.

في ظل غياب أرقام حقيقية رسمية حول نسبة النساء المشردات، يشير جل المتدخلين في هذا المجال، سواء من الناشطين في المجتمع المدني أو المسؤولين في مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى أنّ عددهن يقدر بالمئات.

ومن أهم الأرقام التي قدّمتها جمعية بيتي هي أنها تقوم بمتابعة 280 حالة، وتوفر السكن المؤقت للنساء فاقدمات السكن في مبيت تصل طاقة استيعابه اليومية إلى 8 نساء. مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بالزهروني: تصل طاقة الاستيعاب اليومية إلى 50 شخصا بمعدل سنوي يتراوح بين 550 و650 حالة. -مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة: تصل طاقة الاستيعاب اليومية إلى 36 شخصا وبمعدل سنوي يتراوح بين 250 و270 حالة.

ويمكن أن يؤثر عدم وعي المرأة بحقوقها وقلّة معرفتها بأحكام الدستور والقوانين المختلفة تأثيرا مباشرا على إمكانية إنصافها فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق ويمنعانها من التشكي للمطالبة بحقوقها في الميراث.

كما أن القانون عدد 91 لسنة 1998 المؤرخ في 09 نوفمبر 1998 أقر نظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين بهدف ضمان فرص متساوية للزوجين في ممتلكات الأسر إلا أنه وفي صورة الانفصال يصعب على الزوجة التمتع بحقوقها في الممتلكات نظرا لطول الإجراءات.

وبناء على هذا التحليل وبيان بعض أسباب الإشكالية تمّ تحديد المحور الاستراتيجي التالي:

### • وضع سياسة تهئية ترابية وعمرانية وسكنية مندمجة ومستدامة

إن اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وتعميمها في سياسة التعمير والإسكان يعني أن المساواة بين الجنسين يجب أن تكون جزءاً من التغيير المنشود في هذا القطاع. لذلك يفترض إعادة التفكير في احتياجات سكان الحضر والريف على حدّ السواء والاستراتيجيات اللازمة لتلبيتها، لا سيما فيما يتعلق بتسهيل النفاذ إلى السكن والأماكن العامة والخدمات للنساء والفتيات والرجال والفتيان من الفئات الهشة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

ويندرج المحور الاستراتيجي ضمن الأثرين الرابع والسادس للخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي 2016-2020 ويتمثل الأثر الرابع في وضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي وذلك عبر: برمجة دراسات للتخطيط الترابي والحضري ومشاريع سكنية تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي

(مخرج عدد 1 للخطة الوطنية)

- تحفيز القدرات والكفاءات في مجال النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة وإعداد الميزانيات

(مخرج عدد 2 للخطة الوطنية)

مأسسة النوع الاجتماعي في المخططات التنموية والميزانيات القطاعية (مخرج عدد 3)

اعتماد إحصائي مبني على مقاربة النوع الاجتماعي (مخرج عدد 4)

أما الأثر السادس فيتمثل في سياسات عمومية تراعي الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية وذلك عبر القيام بدراسات وسيناريوهات تغيرات المناخ كأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم ووتيرة حدوث الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري.

### 3- تحديد الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

للحدّ من الإشكالية المطروحة والمتمثلة في عدم المساواة بين النساء والرجال في النفاذ لسكن لائق، تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى هدف استراتيجي وأهداف عملياتية ومؤشرات قيس أداء للتحقق من مدى بلوغ الأهداف التالية:

الهدف الاستراتيجي 1- ضمان المساواة وعدم التمييز في نفاذ النساء والرجال للسكن اللائق

- المؤشر 1:** نسبة الدراسات لتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي
- المؤشر 2:** النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي ولتحقيق هذا الهدف تم تنزيله إلى الأهداف العملياتية التالية المراعية للنوع الاجتماعي:
- الهدف العملي 1:** تحسين ظروف عيش المتساكنين من النساء والرجال على حد السواء
- المؤشر 1:** نسبة المساكن التي تم تهذيبها حسب الجنس
- المؤشر 2:** نسبة النساء والرجال الذين انتفعوا بمنحة سكن لتحسين ظروف عيشهم
- الهدف العملي 2:** ضمان توفير مساكن مستدامة لتخفيف آثار تغيرات المناخ
- المؤشر 1:** نسبة المساكن المستدامة المنجزة
- الهدف العملي 3:** ضمان النفاذ المنصف إلى آليات تمويل السكن لتعزيز تمكين المرأة
- المؤشر 1:** نسبة برامج تمويل السكن الخصوصية لفائدة الفئات الهشة من النساء
- المؤشر 2:** نسبة النساء المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن
- الهدف العملي 4:** ضمان التوعية والتكوين في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي
- المؤشر 1:** عدد المنتفعين بالتكوين في مجال إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي 1: ضمان المساواة وعدم التمييز في نفاذ النساء والرجال للسكن اللائق					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات *2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
- النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن ومقسم اجتماعي	نسبة	%33	%36	%38	%40

#### 4- التحليل:

بلغت تقديرات العدد الجملي للمنتفعين بمساكن ومقاسم اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 8216 وتمثل تقديرات النساء اللاتي سينتفعن إلى موفى 2022، 2706 امرأة مقابل 5510 رجل أي بنسبة تراكمية قدرها 33 % موزعة كما يلي:

\*2532 امرأة انتفعت بمسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها ما يعادل 32 % من العدد الجملي للمساكن التي تم تسليمها والمقدرة بـ 7403 مسكن.

\*354 امرأة انتفعت بمسكن أو مقسم اجتماعي في إطار عنصر إنجاز وتوفير مساكن ومقاسم اجتماعية ما يعادل 44 % من المجموع الجملي للمساكن والمقاسم التي تم تسليمها والمقدرة بـ 813 مسكن.

وتقدر نسبة النساء اللاتي سينتفعن بمسكن أو مقسم اجتماعي 36 % خلال سنة 2023 و 40 % سنة 2025 وبذلك يكون هدف الوصول إلى التناصف بين المرأة والرجل في الانتفاع ببرامج السكن على مدى طويل نسبيا يتجاوز 5 سنوات .

#### 5- خطة العمل على المدى المتوسط

-إعداد ومراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي مع اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.

- إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية. حيث ينبغي أن توجه سياسات التحضر نحو نهج أكثر شمولاً وتكاملاً يعزز الشعور بالرعاية والمساواة بين الجنسين والتنقل الآمن للمرأة والحد من العنف ضدها وتمكينها اقتصادياً، مع تحقيق المساواة بين الجنسين وإيلاء اهتمام خاص للشباب والفتيات والفتيان الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية وفي الأحياء الفقيرة.
- إعداد دراسة لمراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير.
- إجراء دراسات استراتيجية في ميدان السكن للاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات السكان من النساء والرجال والحد من أوجه عدم المساواة.
- إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان في المناطق الحضرية مع مراعاة احتياجات النساء/الفتيات والرجال/الفتيان، بما يكفل الحد من أوجه عدم المساواة والتفاوت بين المرأة والرجل.
- القيام بدراسات وسيناريوهات تغيرات المناخ كأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم ووتيرة حدوث الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري.
- إنتاج مساكن اجتماعية بهدف الحد من السكن غير المنتظم، مصحوباً بتنفيذ إصلاحات قانونية وفنية لجعل سياسة البناء أكثر ملاءمة للبيئة وصالحة اقتصادياً لتحقيق سكن أكثر استدامة وأماناً وبأسعار معقولة للجميع، مع الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي
- اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات على غرار ما قامت به شركة البحيرة للتطهير والاستثمار بإحداث أول مدينة ذكية وهي أول تجربة من نوعها في تونس تهدف للارتقاء بالمشهد العمراني ومواكبة التكنولوجيات والمعايير الدولية الحديثة.
- وضع وتنفيذ برامج تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسيديّة للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل.
- تكوين الفاعلين المباشرين على مقاربات النوع الاجتماعي والنهج الحقوقي حتى يتسنى لهم الاقتداء بها في عمليات تشخيص وتخطيط وبرمجة المشاريع السكنية الموجهة للفئات الهشة.
- إنتاج برامج إعلامية وتوعوية تستهدف مختلف الفئات من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار تعرف السكن الاجتماعي والسكن الميسر في تونس وبواقع الفئات الهشة وبحقهم في سكن لائق.
- تحفيز القدرات والكفاءات العاملة في قطاع التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيات.

## إدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج

## البرنامج: برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

## • المحور الاستراتيجي: وضع سياسة تهيئة ترابية وعمرانية وسكنية مندمجة ومستدامة

الأهداف	مؤشر أداء استراتيجي	الأنشطة	دعائم الأنشطة	مصدر التمويل
<b>الأهداف الإستراتيجية</b>				
<p><b>الهدف 1: : ضمان المساواة وعدم التمييز في نفاذ النساء والرجال للسكن اللائق</b></p>	<p><b>مؤشر 1: نسبة الدراسات لتهيئة المجال الترابي والعمراني المراعية للنوع الاجتماعي</b></p>	<p>-إعداد ومراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي مع اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي.</p> <p>-إدراج النوع الاجتماعي صلب الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة والتنمية العمرانية. حيث ينبغي أن توجه سياسات التحضر نحو نهج أكثر شمولاً وتكاملاً يعزز الشعور بالرفاهية والمساواة بين الجنسين والتنقل الآمن للمرأة والحد من العنف ضدها وتمكينها اقتصادياً، مع تحقيق المساواة بين الجنسين وإيلاء اهتمام خاص للشباب والفتيات والفتيان الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية وفي الأحياء الفقيرة.</p> <p>-إعداد دراسة لمراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير.</p> <p>- شرعت وكالة التعمير لتونس الكبرى خلال سنة 2021 بإعداد دراسة حول مثل التنقلات الحضرية بتونس الكبرى تتضمن مقارنة النوع الاجتماعي .</p> <p>- قيام وكالة التعمير لتونس الكبرى خلال سنة 2022 بإعداد دراسة حول رصد الحركة والذي يتضمن إحصائيات حسب الجنس.</p> <p>-برمجة إعداد دراسة لسنة 2024 من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى حول الفضاء العمومي والنوع الاجتماعي</p> <p>-برمجة إعداد دراسة بميزانية 2023 من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى حول التكيف مع المتغيرات المناخية بتونس الكبرى في التخطيط العمراني،</p>	<p>- وضع سياسة المدينة بحيث تكون شاملة للجميع و تراعي الاحتياجات المتباينة للرجل والمرأة، ولا سيما من خلال العمليات التشاركية، سواء في مشاريع الأحياء أو مشاريع المدن أو التجمعات الحضرية، لضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الأماكن العامة.</p> <p>-مراجعة القوانين والتشريعات في القطاعات المختلفة من منطلق الحق في السكن اللائق والعمل على تحقيقه مع مراعاة النوع الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.</p> <p>- تم ضمن مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير إدراج مقارنة النوع الاجتماعي حيث تمّ التنصيص على "دعم المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بالمجال الترابي والعمراني"</p> <p>- وضع وتنفيذ سياسة سكنية تشاركية مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعي للاعتبارات الجنسانية.</p> <p>- تنسيق عمل مختلف الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص في قطاع الإسكان والتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية بالمساواة.</p> <p>- تكريس ثقافة عمرانية جديدة تراعي الجوانب البيئية وتخفف من تأثيرات تغيرات المناخية و تأثيراتها السلبية على المحيط العمراني.</p> <p>- اعتماد نظام إحصائي مبني على مقارنة النوع الاجتماعي: تطوير مرصد العقار والسكن.</p>	<p>موارد عامة للميزانية وموارد خارجية هبات وقروض</p> <p>موارد عامة للميزانية</p>

		<p>- إجراء دراسات استراتيجية في ميدان السكن للاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات السكان من النساء والرجال والحد من أوجه عدم المساواة.</p> <p>- إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان في المناطق الحضرية مع مراعاة احتياجات النساء/الفتيات والرجال/الفتيان، بما يكفل الحد من أوجه عدم المساواة والتفاوت بين المرأة والرجل.</p> <p>-دراسة بصدد الإعداد حول التهيئة الترابية أو المناطق المهددة بالتغيرات المناخية في نطاق مشروع "المخطط الوطني للتأقلم: تعزيز التخطيط في مجالي التنمية والتهيئة الترابية" الممول من قبل" صندوق المناخ الأخضر"</p> <p>- إنتاج مساكن اجتماعية بهدف الحد من السكن غير المنتظم، مصحوبًا بتنفيذ إصلاحات قانونية وفنية لجعل سياسة البناء أكثر ملاءمة للبيئة وصالحة اقتصاديًا لتحقيق سكن أكثر استدامة وأمنًا وبأسعار معقولة للجميع، مع الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي.</p>		
<b>الأهداف العملية</b>				
<p>موارد عامة للميزانية وموارد خارجية هبات وقروض</p> <p>موارد عامة للميزانية وموارد خارجية هبات وقروض</p> <p>موارد عامة للميزانية</p>	<p>- تحسين نوعية المعيشة في المدينة لجميع الفئات نساء و رجالا مع مراعاة احتياجات الناس بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين وترتكز على حقوق الإنسان.</p> <p>- وضع قاعدة بيانات تتضمن إحصائيات حسب الجنس.</p> <p>- التنسيق مع اللجان الجهوية قصد مراعاة احتياجات السكان من النساء والرجال لضمان المساواة في الحصول على منحة سكن .</p> <p>وضع مقاييس تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات المستهدفة من النساء والرجال .</p> <p>- اعداد تصور جديد للتهيئة العمرانية قائم على إنجاز أحياء سكنية بمواصفات إيكولوجية خالية من كل تلوث بيئي وبرؤية هندسية تأخذ بعين الاعتبار معالجة عصرية للنفايات واستعمال الطاقات المتجددة من طاقة شمسية وغيرها لإنارة المنازل والشوارع وتخصيص ممر للدراجات.</p>	<p>- مواصلة برامج تهييب الأحياء السكنية مع مراعاة احتياجات النساء والفتيات و الرجال و الفتيان.</p> <p>- مواصلة برنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.</p> <p>- مواصلة برنامج تحسين السكن</p> <p>- تفعيل صندوق ضمان القروض السكنية المسندة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار الذي تم إعداده سنة 2018 لتمكين الفئات من ذوي الدخل غير القار والمستثناة حاليا من القروض البنكية، من قروض بنكية لتمويل مساكنهم بضمان من الصندوق، نظرا لعدم انتظام دخلهم الشهري، وذلك للحد من انتشار الأحياء العشوائية.</p> <p>- انجاز برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة الذي يهدف إلى النهوض بالتراث العمراني لبلادنا وتثمين قيمته التاريخية والمعمارية.</p> <p>- القيام بدراسات وسيناريوهات تغيرات المناخ كأسس التخطيط الحضري والعمراني، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم وتيرة حدوث</p>	<p><b>المؤشر 1:</b> نسبة المساكن التي تم تهييبها حسب الجنس</p> <p><b>المؤشر 2:</b> نسبة النساء والرجال الذين انتفعوا بمنحة سكن لتحسين ظروف عيشهم</p> <p><b>المؤشر 1:</b> عدد المساكن المستدامة المنجزة</p>	<p><b>الهدف 1 :</b> <b>تحسين ظروف عيش المتساكنين من النساء والرجال على حد سواء</b></p> <p><b>الهدف 2:</b></p>

<p>موارد عامة للميزانية</p>	<p>-بالإضافة إلى 13 مدينة انضمام باقي المدن إلى الحملة العالمية للأمم المتحدة "جعل المدن قادرة على الصمود، مدن مرنة 2030" وهي مبادرة أممية تهدف إلى جعل المدن ملتزمة بالحد من الكوارث المحلية وبناء قدراتها على الصمود لتكون مدننا شاملة للجميع وأمنة ومستدامة بحلول 2030 - إنشاء قاعدة بيانات عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية على مدى الثلاثين سنة الماضية. - إنشاء آلية ملائمة لتمويل السكن بطريقة منصفة من خلال الاستجابة للظروف المختلفة للمرأة والرجل من مختلف الفئات والحد من أوجه عدم المساواة بينهما. - مزيد نشر المعلومة المتعلقة بالأطر القانونية والترتيبية التي تساعد على اقتناء مسكن والنفاز إلى مصادر التمويل.</p>	<p>الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ عند القيام بالتخطيط الحضري. - إعداد ميثاق للأحياء الايكولوجية يكون المرجع بالنسبة لكل المتدخلين ويلتزم به الباعثون العقاريون الراغبون في انجاز مشاريع سكنية بمواصفات ايكولوجية . -انجاز تهيئة ايكولوجية وفق حي نموذجي يخضع لمواصفات ايكولوجية تتكثف فيه العناصر الصديقة للبيئة على غرار الحي الإيكولوجي الذي بادرت بتهيئته الوكالة العقارية للسكنى ضمن مشروعها السكني الكائن بولاية منوبة. - اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات على غرار ما قامت به شركة البحيرة للتطهير والاستثمار بإحداث أول مدينة ذكية وهي أول تجربة من نوعها في تونس تهدف للارتقاء بالمشهد العمراني ومواكبة التكنولوجيات والمعايير الدولية الحديثة. - وضع حوافز خاصة للأسر التي تعتبر أهم ممول لقطاع السكن، وإيجاد صيغ تمويل بالنسبة للفئات المهمشة والفاقة للدخل القار والتي لا يستجيب وضعها الاجتماعي لشروط التمويل الذاتي للقروض. - وضع وتنفيذ برامج تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل. - تكوين الفاعلين المباشرين على مقاربات النوع الاجتماعي والنهج الحقوقي حتى يتسنى لهم الاقتداء بها في عمليات تشخيص وتخطيط وبرمجة المشاريع السكنية الموجهة للفئات الهشة. - إنتاج برامج إعلامية وتوعوية تستهدف مختلف الفئات من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار تعرف السكن الاجتماعي والسكن الميسر في تونس وبواقع الفئات الهشة وبحقهم في سكن لائق. - تحفيز القدرات والكفاءات العاملة في قطاع التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في مجال إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيات.</p>	<p><b>المؤشر 1:</b> عدد برامج تمويل السكن الخصوصية لفائدة الفئات الهشة من النساء <b>المؤشر 2:</b> نسبة النساء المستفيدات بقروض سكنية لاقتناء مسكن <b>المؤشر 1:</b> عدد المنتفعين بالتكوين في مجال إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي</p>	<p><b>توفير مساكن مستدامة لتخفيف آثار تغيرات المناخ</b> <b>الهدف 3:</b> <b>ضمان النفاذ المنصف إلى آليات تمويل السكن لتعزيز تمكين المرأة</b></p>
<p>موارد عامة للميزانية</p>	<p>موارد عامة للميزانية</p>	<p>موارد عامة للميزانية</p>	<p>موارد عامة للميزانية</p>	<p>موارد عامة للميزانية</p>

				<p><b>الهدف 4:</b> ضمان التوعية والتكوين في مجال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي</p>
--	--	--	--	---



**البرنامج 9: القيادة والمساندة****1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة:**

خلال سنة 2016 سجلت الاحصائيات امرأة واحدة على كل أربع نساء عاملات تشغل خطة وظيفية في الوظيفة العمومية أي بنسبة 26 % مقابل 17 % للرجال، وفق نتائج دراسة حول "تواجد المرأة بالوظيفة العمومية ونفاذها إلى مواقع القرار".

وحسب نتائج هذه الدراسات فان نسبة النساء المكلفات بخطط وظيفية بالوظيفة العمومية بلغت 35.5 % سنة 2016 وهذه النسبة لا يجب أن تخفي النسبة الضئيلة لتقلد المرأة لمناصب عليا حيث لا تتعدى نسبة حضور المرأة في خطة مدير عام 25 % وفي خطة مدير 30.1 % وفي خطة كاهية مدير 33.8 % بالإضافة الى خطة رئيس مصلحة التي سجلت أعلى نسبة لحضور النساء بـ 40.2 % ورغم التعهدات الدولية والإطار التشريعي والمؤسسي الذي يعتبر إلى حد ما ملائماً لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال ورغم النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى تمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية بقطاع التجهيز والإسكان خلال السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال يسجل الفوارق بين الجنسين.

إذ نلاحظ تمثيلية ضعيفة للنساء في مراكز صنع القرار (قطاع فني أغلبيته من العنصر الرجالي) حيثما يزال عدد الإطارات النسائية في مراكز القرار الهامة متواضعا مقارنة مع زملائهم من العنصر الرجالي صلب مهمة التجهيز والإسكان كما تبينه المعطيات التالية:

التقديرات			2022	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2025	2024	2023		2021	2020	2019		
%41	%41	%40	%39	37	38%	36%	نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية (1)	
%37	%37	%37	%37	37	36%	32%	نسبة الإطارات النسائية في الوزارة (2)	
109	109	109	105	100	105	113	مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية (2)/(1)*100	

تم خلال سنة 2019 و2020 تسجيل مؤشر إيجابي لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية، حيث بلغ 113 (سنة 2019) و105 (سنة 2020) متجاوزا بذلك القيمة الأدنى المنشودة. وهو مؤشر إيجابي باعتبار الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة. ورغم ما شهده المؤشر من تراجع سنة 2021 مقارنة بسنة 2019 و2020 إلا أنه قد بلغ خلالها القيمة الأدنى المنشودة 100. وهو ما يمكن اعتباره

الملاحق

مؤشرا إيجابيا لتمثيلية المرأة بالخطط الوظيفية باعتبار الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة .

المؤشر قاعدة 100	نسبة الإطارات النسائية	نسبة	المجموع العام	الرجال	النساء	الخطة الوظيفية
116	37%	43%	287	163	124	رئيس مصلحة
89	37%	33%	163	110	53	كاهية مدير
81	37%	30%	86	60	26	مدير
72	37%	27%	22	16	06	مدير عام
100	37%	37%	558	349	209	المجموع العام

شهد مؤشر تمثيلية الإطارات النسائية بالخطط الوظيفية منحي تنازليا مقارنة بتطور طبيعة الخطة، حيث تم تسجيل قيمة إيجابية لمشاركة المرأة بالخطط الوظيفية الدنيا بلغت 116 بالنسبة لخطة رئيس مصلحة أين نلاحظ تجاوز واضح للقيمة الأدنى المنشودة 100، وسجل التراجع في المؤشر بداية من خطة كاهية مدير الذي بلغ 89 واستمر مع تطور طبيعة الخطة ليبلغ 81 بالنسبة لخطة مدير و72 بالنسبة لخطة مدير عام.

وعليه فإن مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية الدنيا تبقى مرضية نسبيا بالمقارنة بالخطط الاعلى التي تبقى دون المنشود وهو ما يؤكد صعوبة ولوج المرأة لمواقع اتخاذ القرار.

جهوي		مركزي		
رجال	نساء	رجال	نساء	
190	82	159	127	عدد الإطارات التي تشغل خطط وظيفية
272		286		العدد الجملي للخطط غير الشاغرة
70%	30%	56%	44%	النسبة (1)
609	299	295	228	عدد الإطارات
908		523		مجموع الإطارات
67%	33%	56%	44%	النسبة (2)
104	90	100	100	المؤشر (1) / (2)

سجل مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي قيمة إيجابية وتجاوز القيمة المنشودة 100. خلافا لما تم تسجيله على المستوى الجهوي (دون المنشود: 90)

وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (70%) مقارنة بالمستوى المركزي (تقارب في النسبة) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.

هذا بالإضافة إلى أن الإحصائيات أثبتت أن نسب العنف ضد المرأة في تزايد مستمر رغم سن المشرع التونسي للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وهذا ما يؤكد أن الإطار القانوني لا يمكن أن يكون الحل الوحيد بل وجب البحث عن الأسباب الحقيقية وراء تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة في مراكز العمل وذلك لإيجاد الحلول الفعالة والجديّة للحد منها.

وتتمثل الإشكالية ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة في ضعف تمثيلية المرأة في مختلف الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار.

وتتلخص أسباب الإشكالية فيما يلي:

- نصوص قانونية غير ملائمة أو مراعية للنوع الاجتماعي(كالقانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983، المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، والنصوص المتعلقة بالتكليف بالخطط الوظيفية...) وصعوبة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بها لضمان المساواة بين الجنسين في الانتداب والتسمية بالخطط الوظيفية والتمثيلية بمجالس الإدارة.

عدم القدرة على ضبط مقاييس تكليف الإطارات من النساء والرجال بالخطط الوظيفية ومواقع اتخاذ القرار في حال تعدد المترشحين،

- غياب الآليات الكفيلة للقيام بإحصائيات النوع الاجتماعي وتشخيص معمق للوضع الجندي.

- صعوبات على مستوى الالتزام بمبدأ التناسف على مستوى تمثيلية المرأة في مختلف الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار.

- غياب التوعية والتحسيس لدور المرأة في المجتمع والأسرة بالإضافة إلى العائق الثقافي والاجتماعي والممارسات العرفية التمييزية ضد المرأة غير المبررة.

- العنف والتمييز في فضاءات العمل (خصوصا أثناء مراقبة المشاريع الخاصة بالقطاع)، ويعتبر هذا

الجانب من أخطر ما يمكن أن تتعرض له المرأة من تهديد في إطار ممارستها لمهامها، سواء كان هذا التهديد ناتج عن فعل مادي أو معنوي (ضغوطات نفسية نتيجة الاستغلال أو التحرش أو الهرسلة بشتى

أنواعها) والذي قد ينتج عنه سلب المرأة لثقتها في قدرتها على تحمل المسؤولية و يكون سببا في ضرب صحتها النفسية .

## 2-تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

وللحد من الإشكالية تمّ تحديد المحور الاستراتيجي التالي: ضمان المساواة وتكافؤ الفرص من خلال دعم ولوج المرأة لمراكز صنع القرار.

حيث سيتم العمل على الترفيع في نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار في إطار مهمة التجهيز والإسكان وذلك تجسيدا للأثر الثاني والثالث والرابع والخامس من الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والمتمثل في:

- "الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"

- التمكين الإقتصادي و المالي للنساء وحقهن في العمل اللائق و الأجر العادل

-إعداد ميزانية تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي

-و لذلك سيتم العمل على تطوير الإطار التشريعي ووضع أهداف استراتيجية ومخطط تنفيذي في المجال القطاعي تماشيا مع مقارنة النوع الاجتماعي وذلك عبر:

\* المساهمة في ارساء إطار قانوني وترتيبي يخدم مقارنة النوع الاجتماعي ذات العلاقة ،

- العمل على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في المشاريع والبرامج التي تقوم بها مهمة الوزارة

(البرنامج 9) بما يتلاءم مع السياسات الوطنية ومتطلبات الشركاء والممولين الدوليين،

- الحرص مستقبلا على إدراج مقارنة النوع الاجتماعي صلب التبويب الميزانياتي لوزارة التجهيز

تماشيا مع التجارب المقارنة و توجهات وزارة المالية

\* تحسيس الإطارات والأعوان بمقارنة النوع الاجتماعي وتحسين قدراتهم ودعم كفاءاتهم عبر

التوعية والتكوين،

\* رصد التمويلات اللازمة لإرساء منظومة معلوماتية وتطويرها للقيام بالإحصائيات اللازمة ذات

العلاقة بالنوع الاجتماعي وإبراز الفجوات ومعالجتها.

## الملاحق

وقد تمّ تنزيل المحور الاستراتيجي إلى أهداف استراتيجية وأهداف عملياتية ومؤشرات قياس أداء. بالتالي سيتم رسم الاطار العام والاجراءات الكفيلة لتحديد التزامات البرنامج 9 بهدف تجسيم ومزيد تكريس المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بنشاط القطاع إضافة إلى تحديد مختلف المبادئ والأهداف والالتزامات الكفيلة لذلك وايجاد الآليات المناسبة لتنفيذها عبر وضع مخطط تنفيذي وآليات مناسبة للمتابعة والتقييم. قصد الوصول الى النسب المثلى في نجاعة الادارة عبر التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية بالمخطط الوظيفية وبمجالس الادارة وذلك عبر المؤشرات التالية:

### - المؤشر 1: تمثيلية الاطارات النسائية بالمخطط الوظيفية

التقديرات			توقعات	الوحدة	المؤشر 1-1-9
2025	2024	2023	2022		
252	252	240	228	عدد	عدد الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية
606	606	596	586	عدد	العدد الجملي للمخطط غير الشاغرة
41	41%	40%	39	%	النسبة (1)
643	643	606	558	عدد	عدد الإطارات النسائية (أ1+2)
1756	1756	1656	1517	عدد	مجموع إطارات الوزارة (أ1+2)
37%	37%	37%	37%	%	النسبة (2)
109	109	109	105	قاعدة 100	المؤشر (1)/(2)*100

من المتوقع أن يشهد المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2022 ليلبغ 105 على أن يسجل استقرارا خلال الثلاث سنوات التي تليها 2023 و2024 و2025 نتيجة الاستقرار الذي قد يشهده عدد الخطط غير الشاغرة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية من ناحية أخرى وذلك في حدود 109.

### - المؤشر 2: تمثيلية الاطارات النسائية بمجالس الادارة

التقديرات			توقعات	الوحدة	المؤشر
2025	2024	2023	2022		

الملاحق

64	64	63	58	عدد	العدد الجملي للإطارات الممثلة بمجالس الإدارة
18	18	17	16	عدد	عدد الإطارات النسائية الممثلة بمجالس الإدارة
28%	28%	27 %	28%	%	النسبة

بلغت تقديرات تمثيلية الإطارات النسائية الممثلة بمجالس الإدارة خلال سنة 2022 نسبة 28% ومن المتوقع المحافظة على نفس النسبة خلال الثلاث سنوات القادمة. وتعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالإطارات في صفوف الرجال.

### 5- خطة العمل على المدى المتوسط:

- دعم تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية ومواقع صنع القرار من خلال العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الاخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي.

- الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ التناسف في اعداد وبرمجة حركة الإطارات الجهوية بعنوان كل سنة وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهدف التوظيف الأمثل للكفاءات النسائية.

- العمل على التنسيق بين المصالح الإدارية المعنية بالتصرف في الخطط الوظيفية وجميع الإدارات المركزية في اتجاه اعداد برنامج سنوي (أو سداسي) للتسمية بالخطط الوظيفية مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي

- سحب الإجراءات المعمول بها في إطار التسمية بالخطط الوظيفية العليا قصد توفير أكثر حظوظ للإطارات النسائية بالوزارة على الخطط الوظيفية الأدنى مباشرة وذلك ببرمجة ثلاث ترشحات كحد أدنى لتقديمها لرئيس الإدارة يؤخذ فيها بعين الاعتبار لمبدأ التناسف بين الجنسين للتكليف بخطة مدير إدارة مركزية أو جهوية أو رئيس وحدة تصرف حسب الأهداف بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية .

- احداث منظومة احصائية مراعية للنوع الاجتماعي بالوزارة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال وخاصة مكاتب الدراسات.

- مقترح اعتماد آلية التناظر للتسمية بالخطط الوظيفية العليا.
- تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وذلك بمراعاة خصوصيات المرأة (كالوضع الاجتماعي والعائلي ...)
- (... بالوزارة لمزيد توفير الشروط الملائمة للعمل وتحقيق المردودية المطلوبة (دراسة امكانية إحداث محاضن مدرسية في الوسط المهني وتقييم أثره على الوضعية المهنية للكفاءات النسائية)
- تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالتوقيت الإداري الجديد المراعي للوظيفة الاجتماعية والأسرية للمرأة .
- توفير حظوظ أوفر للإطارات النسائية في التكوين والرسكلة واشتراط مبدأ المساواة والتناصف في إطار الاعداد لقائمت المرشحين للتكوين أو التربص أو القيام بمختلف المهمات بالخارج.
- سيتم العمل مستقبلا على الأثر 1 المتعلق بالقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بإعتباره حافزا لدعم ولوج المرأة لمراكز القرار و شعورها بالثقة والطمأنينة لتحمل المسؤوليات و ذلك بعد تشخيص الوضع القائم من خلال مكتب دراسات .

## إدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن سلسلة النتائج

مصدر الاعتمادات المخصصة	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	تقديرات 2023	المؤشرات	لأهداف الإستراتيجية
	<p>- تطوير التواصل مع المنظمات الوطنية والدولية التي تعنى بالنوع الاجتماعي -إحداث خطة اتصالية..... - البحث في توفير الموارد المالية التي تمكن من تنفيذ سياسة النوع الاجتماعي. - احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي . - احداث سياسة دمج النوع الاج في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية وبمواقع القرار على المستوى المركزي والجهوي. - نشرات احصائية دورية لمهمة التجهيز والاسكان بخصوص مشاركة المرأة في القطاع ومدى مشاركتها في صنع القرار وادراج الاحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المجال. - إعداد تقارير دورية في نسبة تقدم اعمال اللجنة المحدثة بوزارة التجهيز والاسكان لمتابعة مشروع إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي</p>		<p><b>المؤشر 1:</b> نسبة المتكويين من النساء والرجال في مجال النوع الاجتماعي</p>	<p><b>الهدف 1:</b>تطوير قدرات الاطارات من النساء والرجال بالوزارة عبر التوعية والتكوين</p>
	<p>- دعم أعمال اللجنة المحدثة صلب الوزارة لمتابعة مشروع إرساء ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي - ارساء برنامج تنفيذي لتوظيف الكفاءات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناسف وتكافؤ الفرص للتمثيل بالخطط الوظيفية والوظائف العليا والتنسيق بين مختلف المصالح على الصعيد المركزي والجهوي لتنفيذ البرنامج. - إحداث لجنة قيادة وزارية تنظر دوريا في برنامج التكليف بالخطط الوظيفية ومدى مراعاة مبدأ التناسف في إسناد الخطط. - برمجة آلية التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المعنية مركزيا وعلى الصعيد الجهوي لتعميم مبادئ النوع الاجتماعي. - ادخال آلية التناظر للترشح للخطط الوظيفية العليا وتعميم التجربة تدريجيا على بقية الخطط نحو التمثيل الأجدر للكفاءات وتدعيم تكافؤ الفرص بين الجنسين. منظومة مسانلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في المجال . - إعداد تقارير متابعة وتقييم في المشاركة الفعلية للمرأة في الخطط الوظيفية ومواقع القرار وتقديم نتائج تقدم الانجاز سنويا.</p>		<p><b>المؤشر 2:</b> نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية</p>	<p><b>الهدف 2:</b>الرفع من تمثيلية المرأة بمواقع صنع القرار بمهمة التجهيز</p>
مصدر الاعتمادات المخصصة	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	تقديرات 2023	مؤشرات التصرف	الأهداف العملية
	<p>- احداث وتطوير منظومة بيانات خاصة بالنوع الاجتماعي . - العمل على تطوير الشرنقة القانونية في اتجاه توفير حظوظ للمرأة للمشاركة في مجالس الإدارة من خلال دعم آلية التناظر للحصول على تمثيلية بمجالس الإدارة حسب الجدارة - تقييم الترشحات وفق معايير موضوعية تمكن المرأة من الولوج لمجالس الإدارة</p>		<p><b>المؤشر 1:</b> نسبة الاطارات النسائية الممثلة بمجالس الادارة</p>	<p><b>الهدف 1:</b> دعم تكافؤ الفرص و المساواة بين المرأة والرجل في مجالس الإدارة</p>



	<p>-إحداث منظومة معلوماتية تمكن من معرفة عدد الإطارات المتكونة حسب الجنس و المنسبة التي تمثلها النساء من مجمل -تقارير دورية تقييمية حول تمكين المرأة من التكوين و القيود التي وجب معالجتها لضمان تكافؤ الفرص</p>		<p><b>المؤشر 1:</b> نسبة الإطارات المكوّنة حسب الجنس</p>	<p><b>الهدف 2:</b> ضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الإنتفاع بالتكوين مركزيا وجهويا</p>
	<p>- هو مؤشر عملياتي لم يقع بعد العمل عليه و هو يعد مؤشر مهم للقضاء على كل العوائق أمام ولوج المرأة لمراكز القرار لخوفها من التعرض للعنف المعنوي - سيقع رصد هذا العنف المعنوي من خلال إحصاء نسبة المتحصلات على عطل مرض طويل الأمد لأسباب صحية بالنسبة للرجال - رصد منظومة معلوماتية تمكن من تقديم الإحصائيات - التشخيص من خلال عمل مكتب الدراسات التي تستعينه وحدة التصرف حسب الاهداف في الميزانية بوزارة التجهيز</p>		<p><b>المؤشر 1:</b> نسبة الإطارات النسائية المتحصلات على عطل طويل الأمد لأسباب صحية</p>	<p><b>الهدف 3:</b> القضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد الموظفات خلال مسيرتهن المهنية</p>
	<p>- هو مؤشر عملياتي لم يقع بعد العمل عليه و هو يعد مؤشر مهم للقضاء على كل العوائق أمام ولوج المرأة لمراكز القرار لخوفها من التعرض للعنف - سيعمل برنامج القيادة والمساندة على التقليل من تعرض النساء للعقوبات و معاملتهن بطريقة موضوعية و ضمان اجتناب هرسلتهن من خلال تسليط العقوبات بصفة مشخصة و إعتباطية. - سيعمل برنامج القيادة والمساندة على التقليل من تعرض النساء للعنف الذي قد يتسلط عليهن أثناء ممارستهن للوظيفة ووضع الآليات المناسبة لذلك</p>		<p><b>المؤشر 2: نسبة</b> <b>الملفات التأديبية</b> <b>التي سببها العنف</b> <b>ضد الموظفات</b> <b>بمهمة التجهيز</b></p>	

